[المنصوبات]

(ص): «المنصوبات: هو ما اشتمل على علم المفعولية».

(ش): فدَتبيّن شرحه بما ذكرنا فى حدّ المرفوعات.

وعلم الفضلة كما تقدّم فى أول الكتاب أربعة: الفتحة، والكسرة، والألف، والياء، نحو: رأيت زيدًا ومسلماتٍ وأباك ومسلمَيْن ومُسْلِمين.

وقد قسم النحاة المنصوبات قسمين: أصْلاً فى النّصب يعنون به المفعولات الخمسة، ومحمولاً عليه وهو غير المفعولات من الحال والتُمييز وغير ذلك.

والذى جعلوه غير المفعولات يمكن أن يُدخل بعضها فى حيز المفّاعيل فيقال للحال هو مفعول مع قيد مضمونه، إذْ المجيء فى جاءنى زيد راكبًا[1]: فعلٌ مع قيد الركوب الذى هو مضمون راكبًا.

ويقال للمستثنى: هو المفعول بشرط إخراجه، وكأنهم آثروا التّخفيف فى التّسمية.

والمفعول بلا قيد شيء آخر هو المفعول المطلق ـ كما يجئ ـ ففى جَعْل المفعول معه والمفعول له أصلاً فى النصب لكونهما مفعولين، وجعل المستثنى والحال فَرْعين مع أنهما أيضًا مفعولان لكن مع قَيْدٍ كالأوّلَيْنْ نَظَرٌ / . ١١٣

وإن كان الأصالة فى النّصب بسبب كون الشئ من ضروريّات معنى الفعل، فالحال كذلك دون المفعول معه والمفعول له، إذْ رُبّ فعلٍ بلا علّة ولا مصاحب ولا فِعْلٍ إلاّ وهو واقعٌ على حالة من المُوقِعِ والمُوقَع عليه.

والحقّ أن يقال: النصب علامةُ الفضَلات فى الأصل، فيدخل فيها المفاعيل الخمسة والحال والتمييز والمستثنى، وأما سائر المنصوبات فعُمَدٌ شبّهت بالفضلات كاسم إنّ، واسم لا التبرئة، وخبر ما الحجازية، وخبر كان وأخواتها.

(١) فى «ط» باكبًا صوابه من المخطوطات والأسلوب حيث تحدَّث عن الركوب لا البكاء.

[المفعول المطلق]

(ص): فمنه المفعول المطلق، وهو اسم ما فعله فاعل فعْل مذكور بمعناه».

(ش): قدّم المفعول المطلق، لأنه المفعول الحقيقى الذى أوجده فاعل الفعل المذكور وفعله، ولأجل قيام هذا المفعول به صار فاعلاً، لأنّ ضاربية زيد فى قولك: ضرب زيدٌ ضَرْبًا لأجل حصول هذا المصدر منه.

أمّا المفعول به نحو: ضربت زيدًا، والمفعول فيه نحو: ضربت قدَّامَك يوَم الجُمعة فليسا ممّا فعله فاعل الفعل المذكور وأوجده، وكذا المفعول معه.

وأما المفعول له، وإن كان مفعولاً للفاعل وصادرًا منه إلاّ أن فاعليته ليست لقيام هذا المفعول به، ألا ترى أن كون المتكلّم زائرًا فى قولك: زرتك طمعًا ليس لأجل قيام الطمع به بل لأجل الزيارة.

فبان أنّ المفعول المطلق أخصّ بالفاعل من المفعول له فهو أحق بتقديم ذكره.

وأيضًا لافعل إلاّ وله مفعول مطلق ذكر أولم يذكر بخلاف المفعول له، فربّ فعل بلا علّة.

وقدم المفعول به بعد المفعول المطلق، لأن طلب الفعل الرّافع للفاعل له أشدّ من طلبه لغيره، ألا ترى أنّه كما يقع على فاعله بِصَوْغه على صورة اسم فاعل منه يقع على المفعول به بَصْوغه على صورة اسم مفعول منه بلا قَيْد آخر ففى قولك: ضرب زيدٌ عمرًا يوم الجمعة وخالدًا إكرامًا لك: زيدٌ ضارب، وعمرو مضروبٌ، وأمّا يوم الجمعة فهو مضروب فيه، وخالدٌ مضروب معه، وإكرامًا مضروب له، فتعليق ذلك الفعل بالمفعول به بتغييّر صيغته من غير قيد آخر نحو: ضُرِب زيد، وأما إلي غيره فبحرف جرّ نحو: ضُرب فى يوم الجمعة.

وأمّا قوله: سِير فرسخان، وصيد يومُ كذا فمجازٌ قليل، وكذا فرسخٌ مَسيرٌ،

ويومٌ مَصيدٌ، وهو على حذف حرف الجر للاتّساع، كما فى نحو: استغفرت الله ذنبًا.

قال سيبويه فى قولهم: جئتُك خفوقَ النجم: أصله حين خُفوق النجم، فاتّسع فى الكلام واختصر، قال: وليس هذا فى سعة الكلام بأبعدَ من قولهم: صِيد عليه يومان، وولُد له ستّون عامًا، وسير عليه فرسخان، يعنى أنك جعلت المفعول فيه كالمفعول اتّساعًا واختصارًا فَجَعْلُه كما ترى فى غاية البُعْد.

وقدّم المفعول فيه على المفعول له والمفعول معه، لأن احتياج الفعل منّا إلى الزمان والمكان ضروريّ بخلاف العِلّة والمصاحب.

وقدّم المفعول له على المفعول معه، إذ الفعل الذى لا علّة له، ولا غرض قليلٌ بخلاف الفعل بلا مصاحب، فإنه أكثر منه مع المصاحب، وأيضًا يصل الفعل إليه بواسطة الواو بخلاف سائر المفاعيل.

ولولا مراعاة التّسمية كما قلنا لكان تقديم الحال على المفعول له والمفعول معه أوْلى، إذْ الفعل لا يخلو من حالٍ من حيث المعنى.

وإنما سُمِّي ما نحن فيه مفعولاً مطلقًا لأنه ليس مقيّدًا لكونه مفعولاً حقيقيّا بحرف جرّ كالمفعول به والمفعول فيه والمفعول له والمفعول معه.

قوله: «هو اسم ما فَعلَهُ».

١١٤ قال: إنّما قلت: ههنا اسمٌ/ بخلاف سائر الحدو، ليخرج نحو: ضربْتُ الثانى فى قولك: ضربْتُ ضَرَبْتُ، فإنّه شىء فعَلَه المتكلّم الذى هو فاعل الفعل[1] المذكور.

قلت: إن أراد بقوله «فعَلَه» المتكّلم أوجده بالقول أى قاله، فالمقول فى الحقيقة وإن كان مفعولاً إلاّ أن الفعل فى ظاهر اصطلاحهم يُطْلق على غير القول، فيقال:

(١) «فعل» يدون «ال» فى «ط».

هذا مقـول، وهذا مفعـول، فلم يكن إذًا داخـلاً فى قوله: «ما فـعَله» حتـى يخرج بقوله اسم.

وأيضًا ضربت باعتـبار أنه مقول ليس بفعل، بل هو اسـم، لأن المراد هذا اللّفظ المقول، فلا يَخْرُج بقوله: «اسم ما فعله»، لكـونه اسمًا، وبتأويله باللفظ يدْخُل فى الحدّ جمـيعُ المفاعـيل، فإن لفـظ «زيدًا» «ويوم الجمـعة» «وأمامك» لـفظٌ أوجده الفاعل بالَقْول فى قولك: ضربت زيدًا يوم الجمعة أمامك.

وإن أراد وهو الظّاهر بقوله: فَعَله أنه فَعَل مضمونه الّذى هو الضّرب، فلم يكن داخلاً حتّى يخرج، لأنه إذًا فَعَل مضمونه ولم يفعله.

هذا، ويعنى «باسم ما فعله» اسم الحدَث الذى فَعَله.

ويخرجُ عـن هذا الحدّ نحـو: ضربًا فى: ما ضـربت ضربًا، لأنـه لم يفعـلْ فاعل الفعل المذكور ههنا فعْلاً إلا أن يقول: النّفى فَرْع الإثبات، فجرى مجراه، وألحق به.

وكذا نحو مات مَوْتًا، وفنِى فناءً جار مَجْرى ما فعله الفاعل.

واحترز بقـوله: «فاعل فعل مذكور» عـن نحو: أعجبنى الضّـرْبُ فإن الضّرب فعله فاعل، فعل ما، لكن لم يفعله فاعل الذى هو «أعجب»[1] لأن فاعله الضّرب وهو لا يفعلُ نفَسْه، وكذا استَحْسنت الضّرب.

قوله: «مذكور».

صفة فِـعْل، وكذا قوله: «بمعـناه» والضمير فـى «معناه» عائد إلـى اسْم، أو إلى «ما».

قوله: «بمعناه».

احتراز عـن نحو كرَهْتُ قـيامى، فإن قيامـى اسمٌ لما فعلَـه المتكّلم، وهـو فاعل الفعل المذكور، لكن ليس كرهت بمعنى قيامى.

ويبطل هذا الحدّ بنحو: كرهت كراهتى، وأحـببت حبِّى، وأبغضت بغضى على أن المنصوبات مفعولٌ بها.

---

(١) فى «ع» لكن لم يفعله فاعل أعجب لأن فاعله إلخ.

[أقسام المفعول المطلق]

(ص): «ويكون للتّأكيد، والنوع، والعدد، نحو جلست جلوسًا وجَلْسة وجِلْسةً فالأوّل لايثنّى ولا يُجْمع بخلاف أخَويْه».

(ش): المراد بالتأكيد المصدر الذي هو مضمونُ الفعل بلا زيادة شئ عليه من وصف أو عدد، وهو فى الحقيقة تأكيدٌ لذلك المصدر المضمون، لكنّهم سَمّوهُ تأكيدًا لـلفعل توسُّعًا، فقولك: ضربت بمعنى: أحدثت ضَربًا. فلمّا ذكرت بعده ضَرْبًا صار بمنزلة قولك: أحدثت ضربًا ضَرْبًا، فظهر أنه تأكيد للمصدر المضمون[١] وحده لا للإخبار والزّمان اللّذَيْن[٢] تضمّنهما الفعل.

ويعنى بالنّوع المصدر الموصوف، ويعنى بالنوع المصدر الموصوف، وذلك على ضروب لأنه إمّا أن يكون موضوعًا على معنى الوصف كالقَهْقرى[٣]، والقُرْفُصاء[٤] وكالجِلْسة[٥] والرِّكبة[٦]، لأن الفعْلة للمصدر المختصّ بصفة من الصّفات كصفة الحُسْن أو القُبح أو الشّدة أو الضّعْف أو غير ذلك، فالجِلْسة ليست مُطلق الجُلوس.

---

(١) فى «ع» سقطت كلمة: «المضمون».

(٢) فى «ع» «الذى» مكان: «اللذين» تحريف.

(٣): القهقرى: الرجوع إلى الخلف، وتثنيته: قهقران، بحذف الياء.

(٤) فعد القرفصاء: بضم القاف وسكون الراء أو بضمهما على الإتباع: أن يجلس على أليتيه، ويُلصق فخذيه ببطنه، ويحتبى بيديه يضعهما على ساقيه أوّ يجلس على ركبتيه مُنكبًا، ويلصق بطنه بفخذيه ويتابط كفيّه.

ومقصوره: القُرْفُصى، مثلته الفاء والقاف. انظر القاموس.

(٥) الجلسة بكسر الجيم: الحالة التي يكون عليها الجالس.

(٦) الرِّكبة: رَكِبَهُ كسمِعه ركوبًا ومركبًا: علاه كارتكبه والاسم: الرِّكبة بالكسر.

وربّما يذكر بعدها ما يعيّن ذلك الوصف نحو: «جِلسةً حسنةً»، وربما يترك نحو: جلست جِلسةً.

وإمّا أن يكون موصوفًا بصفة مع ثبوت الموصوف نحو جلست جلوسًا حسنًا أو مع حذفه نحو: عَمِل صالحًا، أى عملاً صالحًا.

ومنه ضَربتُ ضربَ / الأمير، لأنك حذفت الموصوف، ثم حذفت المضاف من ١١٥
الصّفة، والأصل ضربتُه ضربًا مثل ضرب الأمير، وذلك لأنّك لا تفعل فعل غيرك.

وإمّا أن يكون اسمًا صريحًا مبيّنًا[١] كونه بمعنى المصدر إمّا بـ «منْ» نحو: ضربته أنواعًا من الضرّب ، وإما بالإضافة، وذلك إمّا فى «أى»، نحو: ضربتُه أىّ ضرب وإمّا فى أفعل التفضيل[٢] نحو: ضربتُه أشدّ ضَرْب، وقدمْت خيرَ مقدم، لأن «أيًّا» وأفعل التّفضيل بعضُ ما يضافانِ إليه كما يجئ فىّ باب الإضافة.

ويجوز أن يكون هذا مما حذف موصوفه أيْ ضربًا أىّ ضرْب وضربًا أشد ضرب.

وإما فى «بعَض» و«كلّ» نحو ضربته بعضَ الضّرب، أو كلّ الضربْ، أو غير مبيّن فى اللفظ نحو: ضربته أنواعًا وأجناسًا.

وإمّا أن يكون مصدرًا مثنّى أو مجموعًا لبيان اختلاف الأنواع نحو: ضربته ضرْبَيْن، أي: مختلفَين قال تعالى: ﴿وَتَظُنُّونَ بِاللَّهِ الظُّنُونَا﴾[٣] أو معرفًا بلام العهد، كما إذا أشرت إلى ضرب معهود شديد أو خفيف أو غير ذلك[٤] ، فتقول ضربته ذلك الضّرب ونحو: القرفصاء فى: قَعد القرفصاءُ والقَهْقرى فى: رجع القهقرى مصدرٌ بنفسه ـ كما ذكرنا عند سيبويه.

---

(١) فى «ط» «مبنيا» تحريف.

(٢): كلمة: «التفضيل» سقطت من «ع».

(٣) الأحزاب / ١٠.

(٤) كلمة: «ذلك» سقطت من «ع».

وقال المبرّد: هو فى الأصل صفة المصدر، أي القِعْدة القُرفصاء، والرُّجوع القَهْقرى.

وعند بعض الكوفيّين: هو منصوب بفعل مشتقّ من لفظه، وإن لم يستعمل، فكأنه قيل: تقهقر القهقرى وتقرفص القُرفصاء، ونحوه.

وعدم سماع وقوع هذه الأسماء وصفًا لشئ وعدم سماع أفعالها يُضْعِف المذهبين، إذْ هو إثبات حُكْم بلا دليل.

ويعنى بالعَدَد ما يدل على عدد المرات معيّنًا كان أوْ، لا، وهو إمّا مصدر موضوع له نحو ضَرَبْتُ ضَرْبةً، وضربتَيْن، وضرَبات، أو مصدر موصوف بما يدلّ عليه نحو: ضربته ضربًا كثيرًا، وإمّا عدد صريح مميزّ بالمصدر نحو: ضربته ثَلاثَ ضربات، قال الله تعالى: ﴿ فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً ﴾[1] أو مجرّدٌ عن التّمييز نحو ضربته ألفًا.

ويجوز ن يكون المجرّد صفة لمصدر محذوف، أيْ ضَرْبًا ألفًا.

وإما آلة موضوعة موضع المصدر نحو ضربته سَوْطًا وسوطَيْن وأسواطًا، والأصل: ضربتُه ضَرْبة بِسَوط، فحُذف المصدر المُراد به العدد، وأقيم الآلة مقامه دالّة على العدد بإفرادها.

وكذا فى ضربت ضربتَيْن بسوط أو ضربات بسَوْط، وضُعت الآلة مقام المثنّى والمجموع مثنّاة. أومجموعةً، فقيل: ضربت سَوْطَيْن وأسواطًا، وتثنيتَها وجمعُها تثنيةً المصدر وجَمْعه لاتثنية الآلة وجمعها، لأنك ربّما قلت: ضربته سَوْطَين، وأسواطًا مع أنكّ لم تضربه العَدَد المذكور إلا بَسوْط واحد، لكنكّ ثَنّيت الآلة وجمعتها لقيامها مقام المصدر المثنّى والمجموع.

---

(١) النور/ ٤

ويجوز أن يكون أصل: ضربتُه سَوْطًا: صربتُه ضربة سُوط، فحذف المضاف، وأقيم المضاف إليه مقامه.

وقد اجتمع فى هذا القسْم أى فيما قام فيه الآلة مقام المصدر النّوعُ، والعددُ كما اجتمعا فى نحو قولك: ضربته ضَرْبَيْن وضروبًا قاصدًا اختلاف الأنواع.

قوله: «فالأول لايثّنى ولا يجمع».

إذ المراد بالتّأكيد ما تضمنّه الفعل بلا زيادة عليه، ولم يتضّمن الفعل[1] إلا الماهيّة من حيثُ هى. هىْ والقصد إلى الماهيّة من حيث هى هى يكون مع قَطْع النّظر عن قلتّها وكثرتها، والتثنية والجمع لا يكونان إلاّ مع النظر إلى كثرتها فتناقضا.

قوله/ : «بخلاف أَخَوَيْه. ١١٦

يعنى النوّع والعدد، وذلك، لأنّ النوع قد يكون نوعين فصاعدًا، وكذا قد يكون العدد اثنين فصاعدًا.

[المفعول المطلق الواقع من غير لفظ فعله]

(ص): «وقد يكون بغير لفظه نحو: قعدت جلوسًا».

(ش): أى قد يكون المصدر بغير لفظ الفعل، وذلك إمّا مصدرٌ أو غير مصدر، والمصدر على ضربين.

إما أن يلاقى الفعل فى الاشتقاق نحو قوله تعالى: ﴿ وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلاً ﴾[2] ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُم مِّنَ الأَرْضِ نَبَاتًا﴾[3].

وإمّا ألاّ يلاقيه فيه نحو: قَعدْتُ جلوسًا.

---

(١) كلمة: «الفعل» سقطت من «ع».

(٢) المزمل/ ٨.

(٣) نوح/ ٣.

ومذهب سيبويه فى كـلَيْهما: أنّ المصدر منصوبٌ بفعله المـقدَّر، أى تبتّل إليه، وبتّل نفسك تبتيلاً، وأنبتكم من الأرض فنبتم نباتًا، وقعدت وجلست جلوسًا.

ومذهب المازنـي والمبردّ والسيرافّي: أنه مـنصوب بالفعل الظّـاهر، وهو أولى، لأن الأصل عدم التقّدير بلا ضرورة مُلجئة إليه.

وأما غيـر المصدر فقـد ذكرنا طَرفًا مـنه، ومن جمـلته[1] الضّميـر الرآجع إلى مضمون عامله نحو قوله:

٨٦ = هـــــذا سُـراقةُ للفـرآن يَـدْرسُه والمْرءُ عند الرُّشا إنْ يَلْقَها ذِيبُ[2]

(١) فى «ط» «جملة» مكان: «جملته» تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والثمانون فى الخزانة.

= البغدادى «عـلى أن الضمير فى «يدرسـه» راجع إلى مضمون يدرس، أى يدرس الـدرس، فيكون راجعًا للمصدر المؤول عليـه بالفعل، وإنما لم يجز عوده للقرآن لئلا يلزم تعـدّى العامل إلى الضمير وظاهره معًا.

وهذا البيت من الأبيات الخمسين التى لايعرف قائلها فى كتاب سيبويه.

ونقد البغدادى الدمامينى فى هذا البيت بقوله:

«وزعم الدمـامينى فى الحاشـية الهندية: أن هـذا البيت من المـدح، لامن الهجاء، وظن أن سـراقة هو سراقة ابن جُعْشُم الصّحابيّ - مع أنه فى البيت غير معلوم من هو؟ وحرف فيه تحريفات ثلاثة:

الأول: أن الرُّشـا بضم الراء والـقصر جـمع رِشوة، فقـال: هو بكـسر الراء مـع المدّ: الحبل، وقـصره للضرورة وأنّثه على معنى الآلة، وكلامه هذا عَلـى حدّ: «زناه وحدّه» [اى اتهمه بالزنى، ثم أقام عليه الحد].

والثانى: أن قوله: يَلقها بفتح الياء من اللُّقىّ، وهو ضبطه بضم الياء من الإلقاء.

والثالث: أن قوله: ذيب بكسر الذال، وبالهمزة المبدلة ياء وهو الحيوان المعروف وهو صحفه ذَنَبًا بفتح الذال والنون، وقال: قوله: عند الرشا متعلق بذنب لما فيه من معنى التأخر؛

والمعنى: إن يُلق إنسان الرُّشا فهو متأخر عند إلـقائها، يريد أن سراقة درس القرآن فتقدم والمرء متأخر عند اشتغاله بما لايهم كمن امتهن نفسه فى السقى وإلقاء الأرشية فى الآبار.

هذا كلامه، وتبعه فيه الشمنى فاعتبروا يا أولى الأبصار». اهـ.

والمعنى الصحيح هو ما ذكره الأعلم حيث قال: هـجا هذا الشاعر رجلاً من القُراء نسب إليم الرياء، وقبول الرُّشا والحرْص عليها.

من شـواهد: سيـبويـه ١/ ٤٣٧، وتكرر ذكـره فى الخزانـة ٢/ ٢٨٣، ٣/ ٥٧٢، ٤/ ١٧٠ والهـمع والدرر رقم ١١١٩، وابن الشجرى ١/ ٣٣٩.

أى يدرُس الدّرس.

أو إلى غير مضمون عامله نحو: أعجبنى الضّرب الذى ضرْبتَهُ.

أو اسم الإشارة المشار به إلى غير مضمون عامله نحو: أعجبنى ضَرْبى فضربتُ ذَاكَ.

ومن غير المصدر نحو: أعطيته عطاءً، وكلمته كلامًا، فإنهما ليسا بمصدَرَيْن لشىء من الأفعال.

[حذف عامل المفعول المطلق جوازًا ووجوبًا]

(ص): «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك لمن قدم: خيْرَ مَقْدَمٍ، ووجوبًا سماعًا مثل: سَقْيًا وَرَعْيًا، وخيبةً، وجَدْعًا، وحَمدًا، وشُكرًا وعجبًا».

(ش): أعلم أنّه لأبدّ فى الواجب الحذف والجائزِه من القرينة.

قوله: «جوازًا ووجوبًا[1].

نصبٌ على المصدْر بفعْل محذوف أي بعضه يُسمع حذفُه وجوبًا سماعًا ولا يقاس عليه فى وجوب الحذف قياسًا.

وأقول الذى أرى أن هذه المصادر وأمثالها: إن لم يأت بعدها ما يبيّنها ويعيّن ما تعلقت به من فاعل أو مفعول إما بحرف جرّ، أو بإضافة المصَدر إليه فليستْ ممّا يجب حذف فعله، بل يجوز نحو: سقاك الله سَقْيًا، ورعَاك الله رَعْيًا، وجَدَعك جَدْعًا، وشُكِرْتَ شُكرًا، وحُمِدْت حمدًا.

---

(١) فى ط والنسخ المخطوطة: «جوازًا ووجوبًا».

وعلق الشريف بقوله: «الصواب» قوله: «سماعًا وقياسًا» نصب على المصدر بفعل محذوف. وما فى الكتاب سهو من القلم كما لا يخفى.

وفى هامش ك: القول نفسه.

وفى نهج البلاغة[١] فى الخطبة البكالية[٢]: «نحمد على عظيم إحسانه، ونيّر برهانه، ونوامى فضله، وامتنانه حمدًا يكون لحَقّه أدَاء».

وأمّا ما بُيّن فاعله بالإضافة نحو: «كتاب الله» [٣]و«صبغة الله»[٤]وسنة «الله»[٥] و«وعْدَ الله»[٦]، و«حنانَيْك» «ودواليك»[٧].

أوْبُيِّن مفعوله بالإضافة نحو: «ضَربْ الرقّاب»[٨]، و«سبحان الله»[٩] ولبيّك وسَعْدَيْك[١٠] ومعاذ الله.

أوُ بيِّن فاعله بحرف جر نحو بؤسًا لك أى شدّة، وسُحْقًا[١١] لك أى بعدًا، وكذا بُعدًا لك.

أوبيّن مفعوله بحرف جر نحو: عَقْرًا لك أى جَرْحًا، وجَدْعًا لك، والجَدْع قطع الأنف أو الأذن أو الشّفة أو اليد، وشكرًا لك، وحمدًا لك، وعجبًا منك، فيجب حذف الفعل فى جميع هذا قياسًا.

والمرد بالقياس أن يكون هناك ضابطٌ كُلِّى يحذف الفعل حيث حصل ذلك الضابط، والضابط ههنا: ما ذكرنا من ذكر الفاعل او المفعول بعد المصدر

---

(١) نهج البلاغة ١/ ٤٢٩ طبع الحلبى.

(٢) فى هامش «ك» «بكال» ككتاب: بطن من حمير منهم توْف بين فضالة التابعىّ. وانظر القاموس.

(٣) = البقرة / ١٠١ .

(٤) البقرة / ١٣٨ .

(٥) = الأحزاب / ٣٨ ، وغيرها.

(٦) = النساء / ١٢٢، وغيرها .

(٧) دواليك: أى مداولة على الأمر أو تداول بعد تداول. وقد تدخله أل فيجعل اسمًا مع الكاف، يقال: الدّواليك».

(٨) محمد / ٤: «فضرب الرقاب»

(٩) = يوسف / ١٠٨، و«الصافات/ ١٥٩.»

(١٠) سعديك: أي إسعادًا بعد إسعاد.

(١١) سحق الشىء فانسحق أى سهكه، ويابه قطع والسُّحق بالضم: البُعد، يقال: سُحْقًا له والسُّحقُ بضمتين مثله.

مضافًا إليه أو بحرف الجر، لا لبيان النوع احترازًا عن نحو قوله تعالى: ﴿وقد مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾(١)، ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾(٢).

وإنما وجب حذف الفعل مع هذا الضابط، لأن حق الفاعل والمفعول به أن يَعْمَل فيهما الفعل، ويتصلا به، فاستحسن(٣) حذف الفعل(٤) فى بعض المواضع، إمّا إبانةً لقصد الدوام واللزوم بحذف ما هو موضوع للحدوث والتجدّد، أى الفعل فى نحو: حمدًا لك، وشكرًا لك، وعجبًا / منك، ومعاذ الله، وسبحانه الله. ١١٧

وإما لتقدُّم(٥) ما يدل عليه كما فى قوله تعالى: ﴿كِتَابَ اللَّهِ عَلَيْكُمْ﴾(٦) و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾(٧) و﴿ وَعْدَ اللّٰهِ ﴾(٨) أو لكون الكلام ممّا يُستحسَنُ الفراغ منه بالسرعة(٩) نحو لبيك وسعديك ودواليك(١٠) وهذا ذيك(١١) وهَجَاجَيْك(١٢)، فبقى المصدر مبهمًا لا يدرى ما تعلق به، من فاعل أو مفعول، فُذكِر ما هو مقصود المتكلم من أحدهما بعد المصدر ليختصّ به، فلما بيّنتهما بعد المصدر بالإضافة أو بحرف الجر قَبُح إظهار الفعل، بل لم يجز فلا يقال: كتب كتاب الله، ووَعَد وعدَ الله، واضْرِبوا ضَرْب الرقاب، وأسبِّح سُبحان الله، وأحمد حمدًا لك: وغفر الله غفرًا لك(١٣)، وذلك لما ذكرنا من أن حقّ الفاعل والمفعول أنْ يتّصلا بالفعل مَعْمُولَيْن له، فلما حذف الفعل لأحد الدواعى المذكورة، وُبيِّن

(١) إبراهيم / ٤٦، وفى ط وع بإسقاط: «وقد»، تحريف.
(٢) الإسراء/ ١٩. (٣) فى ع: فاستحب.
(٤) « الفعل» سقط من ع. (٥) فى ط: «وإما التقدم» تحريف.
(٦) النساء/ ٢٤. (٧) البقرة/ ١٣٨.
(٨) الروم/ ٦. (٩) «بالسرعة» سقطت من ع.
(١٠) أى مداولة على الأمر أو تداول بعد تداول بعد تداول «القاموس».
(١١) أى قطعًا بعد قطع».
(١٢) يقال: عن يريد كف الناس عن شىء. وفى ع: «وعجاجيك» بالعين، تحريف وانظر القاموس: «هجج».
(١٣) فى ط: وعقر الله عقرًا لك بالقاف، تحريف واضح.

لمصدر المبهم إمّا بالإضافة أو بحرف الجرُ، فلو ظهر الفعل رجع الفاعل، أو المفعول إلى مكانه ومركزه بعد الفعل مُتّصلاً بالفعل ومعمولا له، فوزانه وزان نحو قوله تعالى: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾(١).

واما قولهم حَرَدْتُ حَرْده(٢) وحمدْتُ حَمْدَه وقَصَدْتُ قَصْدَهُ ونَحَوْت نَحْوه، ونحو ذلك فليس انتصاب الاسماء فى ذلك على المصدر، بل هو مفعول به على جعل المصدر بمعنى المفعول، كقوله:

٨٧= * دار لِسُعْدى إذْه مِنْ هَواكا(٣) *

والمعنى قصدت به جهته التي ينبغى أن يقصدها من يطلبه.

ويجوز أن يكون المعنى حردته حرْده الذي يليق به، وحَمَدْتُه حَمْدَهُ الّذي ينبغي، فيكونُ مضافًا لبيان النوع كما في قوله تعالى: ﴿وَقَدْ مَكَرُوا مَكْرَهُمْ﴾(٤). ﴿وَفَعَلْتَ فَعْلَتَك﴾(٥) وقوله تعالى: ﴿وَسَعَىٰ لَهَا سَعْيَهَا﴾(٦)

---

(١) النساء/ ١٧٦.

(٢) حردت حرده: أى قصدت قصده.

(٣) هو الشاهد رقم/ ٨٣ فى الخزانة.

واستشهد به على أن المصدر بمعنى اسم المفعول، أى من مَهويِّك.

وبهذا المعنى أورده أيضًا فى باب المصدر، فإن الهوى بالقصر مصدر: هويته من باب تعب: إذا أحببته وعلقت به.

ومعنى، الشاهد كما فى الخزانة: أن الشاعر وصف دارًا خلت من سعدى: هذه المرأة وبَعُد عهدها به فتغيرت بعدها، وذكراتها كانت لها دارًا ومستقرًا إذْ كانت مقيمة بها، فكان يهواها بإقامتها فيها.

والشاهد قائله مجهولة. وقبله.

هل تعرف الدارَ على تِبراكا

و«تبراكا»: موضع فى ديار بنى فقعس.

من شواهد: سيبويه ١/ ٩، والإنصاف ٢/ ٦٨٠، وابن الشجرى ٢/ ٢٠٨، وشواهد الشافية من ٤/ ٢٩٠، والهمع والدرر رقم/ ١٤٥.

(٤) إبراهيم / ٤٦ ، وفي م : «ومكروا مكرهم» بإسقاط قد تحريف.

(٥) الشعراء / ١٩. (٦) الإسراء / ١٩.

والجارّ والمجرورُ بعد هذه المصادر في محل الرّفع على أنه خبر المبتدأ الواجب حذفُهُ، ليلى الفاعلُ أو المفعولُ المصدرَ الذي صار بعد حذف الفعل كأنه قائم مقام الفعل كما كان ولي[١] الفعل، والمعنى هو لك أي هذا الدعاء لك.

وكذا كل ما فيه من التَّبْيينيّة المُبيِّنة للمعارف نحو قوله تعالى: ﴿ وَمَا بِكُم مِّن نِّعْمَةٍ فَمِنَ اللَّهِ﴾[٢]، إن جعلنا (ما) بمعنى الّذي، وأمّا المبيّنة[٣] للنكرة فهي صفة لها كما لو جعلنا (ما) فى الآية نكرة.

وقد بُيِّن أيضًا بعض أنواع المفعول به اللازم إضمار فعله بحرف الجر نحو: مرحبًا بك، وأهلاً بفلان، أي هذا الدّعاء مختص بك، هذا إن فسَّرت مرحبًا بموضع الرَّحْب أي أتيت موضعًا رحيبًا، وإن فسّرته بالمصدر ، أيْ رَحُب موضعك مَرْحبًا أي رَحْبًا، فهو من هذا الباب، والجملة المفسرة المحذوفة المبتدأ لا محلّ لها، لأنها مستأنفة.

ثم اعلم أن هذه المصادر مع الحال المذكورة من استحسان حذف فعلها للدّواعي المذكورة، إمّا أن يتوغل في حذف فعلهابحيث لا ينوي قبلها تقديرًا بل يصير المصدر عوضًا منه وقائمًا مقامه كالمصادر الصائرة أسماء أفعال ـ كما يجيء في بابها نحو: هيهات ورُويد، وشتّان فتبنى لقيامها مقام المبنيّ، ولا يكون لها إذًا محلّ من الإعراب: كما لم يكن للفعل الذي قامت هي مقامه.

وبناؤها على الفتح أكثر إذًا[٤] لتبقى مبنية على الإعراب الذي استحقّته حال المصدرية، فيُرْجع إذًا في استعمال الفاعل والمفعول بعدها إلى الوجه الذي كانا يستعملان عليه مع الفعل لصيرورة المصدر كالفعل ، فيقال هيهات زيدٌ.

ويجوز أن يراعي أصلها في المصدريّة مع كونها أسماءَ أفعال، فيستعمل الفاعل والمفعول بعدها استعمالها مع المصادر وقال الله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا

---

(١) «ولى» سقطت من ع ، و ط.
(٢) النحل / ٥٣.
(٢) في ط : «المبنيّة» تحريف.
(٤) في «ط» بزيادة : «إن زادت على حرفين».

تُوعَدُون﴾[١] فهو بمنزلة بُعداً لِما توعدون استعمالاً، وأما في المعنى فهيهات اسم
١١٨ فعل/ وإلاّ لم يُبْنَ.

وإما ألاّ يتوغل في حذف فعلها بل يكون فعلها مقدّراً قبلها لينصبها كالمصادر المذكورة ههنا، وهذه المصادر كأنهّا قائمة مقام الفعل كالمصادر الأولى من حيث لم تستعمل الأفعال قبلها لكنها ليست قائمة مقام أفعالها، إذ لو قامت مقامها لم تقدّر قبلها، فلم تكن تنتصب، فبانتصابها عرفنا أن الفعل مقدر قبلها، وببناء الأولى عرفنا قيامها مقام أفعالها.

وقد يجوز في بعض المصادر أن يستعمل الاستعمالين أعني أن يكون مصدراً واسم فعل نحو رويدَ زيد، ورويدَ زيداً وبله زيد، وبله زيداً.

ويجوز أن يكون «حاشى» من هذا الباب فيكون حاشي زيد مصدراً مضافًا كرويد زيد بدليل القراءة الشاذة ﴿حَاشًا لِلَّه﴾[٢] منّونًا، ويكون حاشي لزيد اسم فعل مستعملاً استعمال المصادر كما ذكرنا في هيهات لزيد.

ومن جملة المصادر القياسية المضبوطة بالضابط المذكور مصادر لم توضع أفعالها نحو : دفَرًا له أي نتنًا، وبهْرًا أي تَعْسًا ، أمّا بَهْرًا بمعنى غلبة فله[٣] فعل مستعمل، فهما مثل القَهْقري والقُرْفصاء أعني أن جميعها مصادر لا فعْل لها على مذهب سيبويه إلا أنّ الفرق بينهما: أن دفرًا وبَهْرًا لم يستعمل ناصبهما وبيِّنا بحرف جرّ بخلاف نحوْ القرفصاء فإنه استعمل ناصبه من غير لفظه.

والناصب المقدر لدفرًا وبهرًا أيضًا فعل من غير لفظهما، والتقدير : أنتنت دفرًا وتعست بهرًا.

---

(١) المؤمنون / ٣٦.

(٢) يوسف / ٣١ وهي قراءة أبي السمال كما في البحر ٥/ ٣٠٣، والكشاف ٢/ ٣١٧. وفي هامش ط / ١١٨. «أبو السماك» بالكاف تحريف .

(٣) في ط : «فعله فعل مستعمل» صوابه ما في النسخ الأخرى.

[المصادر الواقعة أسماء أعيان]

ومنها أسماء أعيان هي آلة مقامة مقامَ المصادر نحو: تُرْبًا لك، وجَنْدَلا أي رَميت رَمْيًا بتُرْب وجَنْدلٍ فهذا مثل ضَرَبْتُه سَوْطًا، والفرْق بينهما مِثْل الفرق بين بهرًا والقَهْقري.

ومنها صفات قائمة مقام المصدر نحو : هنيئًا لك أي هناءةً، وعائذًا بك أي عياذًا، وهي مثل قم قائمًا أي قيامًا، وتعال جائيًا، والفرق بينهما ما ذكرنا في القسْمَيْن المذكورين . وقد قيل في هذا القسم: إنه نصب على الحال المؤكدة كما قيلَ في قم قائمًا.

[أسماء الأصوات القائمة مقام المصدر]

ومنها أسماء أصوات قامت مقام المصادر كآهًا منك أي توجّعًا، وواهًا لك أي طيّبًا[1]، وآفا وآفة لك، أي كراهةً،فيقدّر لجميعها أفعالٌ بمعناها.

ويلزم إضمار ناصب ما كان في الأصل صَوْتًا وإن لم يُبَيّن بالجار نحو: ايهًا أي كفّا، وويهًا أي زيادةً.

وذلك لأن الأصوات بعيدة من الاشتقاق والتّصرّف والمصدر أصل في باب التصرف والاشتقاق ، إذْ جميع أنواع الأفعال والأسماء المتصلة بها صادرة عنه على الصحيح من المذهب، فلمّا صار ما لا يشتق منه قائمًا مقام المشتقّ منه قُطِع عنه الفعل النّاصب له نصب المفعول المطلق، لأنه في الأغلب يكون مشتقًا من مفعوله المطلق.

والأصوات القائمة مقام المصادر يجوز إعرابها نَصْبًا إلا أن يكون على حرفين، ثانيهما حرف مدّ نحو وَيْ لزيد، وذلك نحو: آهًا وواهًا وويهًا، ويجوز إبقاؤها على البناء الأصليّ نحو : ﴿أُفٍّ لَّكُم﴾[2] واوّه على إخواني، وآه من ذنوبي .

---

(١) علق السيد الشريف بقوله : «وواها لك أي طيبًا» إذا إذا تعجبت من طيب شيء قلت : واها له ما أطيبه هامش ط / ١١٨.

(٢) الأنبياء / ٦٧.

والظّاهر أن ويلكَ وويَحك وويْكَ ووَيبْكَ من هذا الباب.

وأصل كُلِّها : وَي على ما قال الفراءّ جيىء بلام الجر بعدها مفتوحة مع المضمر نحو : وَيْ لَكَ وويْ له ، ثم خلط اللاّم بوى حتى صارت لام الكلمة كما خلط اللاّم بها فى قوله:

٨٨ = فخيرٌ نحنُ عند البأس منكُمْ إذا الدّاعى المثوّبُ قال يالا[1]

فصار معربًا بإتمامه ثلاثيّا فجاز أن يُدخل بعدها لامًا أخر نحو: ويلاً لك لصيرورة الأولى لام الكلمة ، ثم نُقِل إلى بَاب المتبدأ، فقيل: ويلٌ لك -كما مر في سلام عليك/ . ١١٩

ثم جُعل ويح وويب[2] وويس[3] كنايات عن «ويل»، وهذا كما قالوا : قاتله الله بمعنى قتله، ثم استُشْنَعُوها فكنوا عنها بقاتعة وكاتعة[4]، ثم صار بعض الأصوات القائمة مقام المصادر قائمًا مقام الفعل، فصار اسم فعل نحو : صَهْ،

(١) هو الشاهد رقم ٨٤ في الخزانة. قال البغدادي : استشهد به على أن اللام خلطت بـ «يا» أراد أنه خلطت لام الاستغاثة الجارّة بـ«يا» حرف النداء، وجعلتا كالكلمة الواحدة، وحكيتا كما تحكي الأصوات، وصار المجموع شعاراً للاستغاثة

وفي ط والنسخ المخطوطة، فخير نحن عند الناس منكم » وفي الخزانة فقط «البأس» بالباء، ونص على أنه بالباء الموحدة لا بالنون، وهو الشدة والقوة وشرحه بقوله : «المثوّب: اسم فاعل من ثوّب قال أبو زيد: وهو الذي يدعو الناس يستنصرهم. ونسب البغدادي الشاهد إلى زهير بن مسعود الضبي.

وفي م، ع : «منهم» مكان منكم.

من شواهد العيني ١/ ٥٢٠ ، والخصائص ١/ ٢٧٦ ، ٢/ ٢٧٥، ٣/ ٢٢٨، وابن عقيل ١/ ٩٠، والمغني ١/ ١٨٣ والهمع والدرر رقم ٧٠٨،

وفي ط: «فخير نحو » بوضع : نحو «مكان » : «نحن » تحريف.

(٢) في القاموس : «ويب» كويل، تقول: ويبك، وويبٌ لك، وويبٌ لزيد، وويبًا له، ووويْبَه، ووويب غيره، ومعنى الكل: ألزمه الله ويلاً، ووبيًا لهذا أي عجبًا .

وفي ط فقط : ويت بالتاء تحريف .

(٣) في القاموس : «ويس» كلمة تستعمل في موضع رأفة واستملاح للصّبي، والويس : الفقر، وما يريده الإنسان : ضد ، وقد لقي ويسًا أي لقى ما يريد.

(٤) في القاموس : «كتع» المكاتعة : المقاتلة. وفي القاموس: قَتَع : المقاتعة : المقاتلة .

ومهْ، وإيه، وغير ذلك مما سنذكره في أسماء الأفعال، كما يقوم المصدر الأصلي مقام الفعل فيصيرا اسم فعل على ما مرّ قبل.

ويجوز في كُلّ صوت يدّعى صيرورته اسم فعل أن يقال ببقائه على مصدريّته ويكون بناؤه نظرًا إلى أصله حتى كان صوتًا، لا لكونه اسم فعل، فصه أنت وزيدٌ نحو: ضربًا أنت وزيدٌ، وذلك لأنّا علمنا صيرورة المصادر أسماء أفعال بكونها مبنيّة - كما ذكرنا، فإذا كان لنا طريقٌ إلى بناء هذه الأسماء غير كونها أسماء أفعال وهو النظر إلى أصله فلا ضرورة تلجئنا إلى كونها أسماء أفعال.

ومن المصادر المضبوطة بالضّابط المذكور قولهم: عَمْرك الله، وقَعدك اللّه بفتح القاف، قال المازني سمعت كسرها ممن لا أثق به.

وهما عند سيبويه منصوبان على المصدر، وقد استعمل فعل عَمرك بخلاف قعدك قال :

عَمّرتُكِ اللّهَ إلاّ ما ذكرتِ لنا هل كُنْتِ جارَتنا أيامَ ذى سَلَم[1] = ٨٩

ولا يقال : قَعَدْتُك الله

وأكثر ما يستعملان في قَسَم السؤال فيكون جوابهما ما فيه الطلب كالأمر والنهي، قال :

---

(١) هو الشاهد الخامس والثمانون في الخزانة .

نسبه في الخزانة إلى الأحوص الأنصاري وذكر أنّ «عمّرتُك اللهَ» إلى آخره في محل نصب على أنها مفعولة لقوله في البيت السّابق وهو :

إذْ كدْتُ أنكر من سلمي فقلت لها لما التقينا وبالعهد من قدَم

واستشهد به في الخزانة على أن قولهم : «عَمّرَك الله ، وعمّرْتُكَ بتشديد الميم وضم التاء وكسر الكاف له فعل .

من شواهد سيبويه ١/ ١٦٣، والمقتضَب ٢/ ٢٣٩ وأمالي بن الشجري ١/ ٣٤٩، والهمع والدرر ١٢٠٥، واللسان : «عمر»

وانظر ديوان الأحوص / ١٩٩ من قصيدة عدّتها عشرة أبيات .

٩٠ = قَعِيدَك أنْ لا تُسْمعِينى ملامةً ولا تَنْكَئِ قُرْحَ الفؤاد فَيِيجعا[١]

وأن زائدة وقال:

٩١ = أيُّهـا المنـكـحُ الـثّـريّـا سُـهـيـلاً عَـمْـرَك اللّـهُ كيف يلتقيان[٢]

هـى شـاميّـة إذا مـا اسـتـقـلّـت وسـهـيـلٌ إذا اسـتـقـل يمـانـى

وقد ذكر الجوهري استعمال قَعْدك وعَمْرَكَ في القسم الذي لا سؤال فيه ، قال : يقال: قَعْـدَك لا آتيك، وكذا قعيدك، وقَعْـدَك الله لا آتيك، وقعيدَك الـلّه لا آتيك، وعَمْر الله ما فعلـت كذا، وعَمْرك اللّه ما فعلت كذا. قال ابن يعـيش لا يستعملان إلا في القسم .

قال الجوهري : وقد جاء «عمْرَكَ الله» في غير القسم واستشهد بقوله:

* عَمْرك اللّه كيف يلتقيان*

---

(١) هو الشاهد السادس والثمانون، قال في الخزانة : واستشهد به على أن قعيدك الله، وعمرك الله أكثر ما يستعـملا له في القَسَم السـؤالي فيكون جوابهما مـا فيه الطلب والأمر والنـهي، و«أن» هنا زائدة. والبيت منسوب لمتمّم بـن نويرة الصحابيّ رضى الله عنه. من قصيدة مشروحـة في المفضليّات. وقبل هذا البيت ثمانية أبيات متصلة به أولها:

تقول ابنة العمري مالك بعدما أراك حديثًا ناعم البال أفرعا .

وفي الخزانة : نكأت القرحة : إذا قشرتها.

وقوله : فيـجعا مَنْصُوب بأن مضـمرة بعد الفاء في جواب الـنهي الثاني، وقوله : «أفـرعًا» أي كثير شعر الرأس.

قال ابن الأنباري: أهـل الحجاز يقولون : وجِع يَوْجع، ووجِل يوْجل ، يقرونّ الواو علـى حالتها إذا سكتت وانفتح ما قبلها .

من شواهد : المتصف ١/ ٢٠٦ ، والهمع والدرر رقم ١٢١٠ وشرح المفضليات / ٥٤١ .

(٢) في الخزانة - الشاهـد السابع والثمانون - استشهـد به على أن : «عمرك الله » يستعـمل في القسم السؤالي، ويكون جوابه ما فيه الطلب، وهو هنا جملة «كيف يلتقيان ».

«المنكح» اسم فاعل من أنكحه : «إذا زوّجه، و«استقل » ارتـفع و«الثريا» هي بنت علي بن عبد الله بن الحارث.

وأما سهيل فهو سهيل بـن عبد الرحمن بن عوف الزهري والبيتان نسبا إلى عـمر بن أبي ربيعة كما في الخزانة في قصة ذكرها: وانظر ديوان عمر بن بن أبي ربيعة / ٤٣٨ .

من شواهد : ابن الشجرى ١/ ٣٤٩ ، وابن يعيش ٩/ ٩١.

وقال: المعنى سألت الله أن يُطيل عُمْرك، ولم يُرِد القسم، وقد ذكرنا أنه فى البيت قَسَم السؤال.

والأصل عند سيبويه: عمّرتك الله تعميرًا فحذف الزّوائد من المصدر، وأقيم مقام الفعل مضافًا إلى المفعول به الأول، وكذا قعدك الله تقديرًا.

ومعنى عمرتك : أعطيتك عُمرًا بأن سألت الله أن يعمِّرك ، فلما ضمّن عَمْر معنى السؤال تعدّى إلى المفعول الثاني، أعنى «اللّه». وكذا قعدتك اللّه، وإن لم يستعمل، أي[1] جعلتك قاعدًا متمكنًا بالسؤال من الله تعالى .

وأجاز الأخفش رَفْعَ (اللّه) فى عمّرك الله ليكون فاعلاً أى عَمّرك اللّه تعميرًا.

ويجوز أن لا يكون انتصابُهما على المصدر، ويكون التقدير: أسال الله عمرك، أى أسأل الله تَعْميرك، وأسأل الله قعدك أى تقعيدَك وتمكينك، على حذف الزوائد، و«أسأل» متعّد إلى مفعولين، أو يكون المعنى أسأل بحقّ تعميرك الله أى اعتقادك بقاءه وأبديّته، وبتقعيدك اللّه أى نسبتك إياه إلى القعود أى الدوام والتّمكن، فيكون انتصابهما بحذف حرف القسم نحو: اللّه لأفْعَلَنّ وهما مصدران محذوفا الزّوائد مضافان إلى الفاعل، و(اللّه) مفعول به للمصدرين.

ويجوز أن يكون معنى قَعْدك الله بكسر القاف: بحق قعدك أى قعيدك، أى ملازمك العالم بأحوالك وهو اللّه، فاللّه عطف بيان لقعدك.

ويؤيّد هذا التأويل قولهم : قَعِيدَك الله بمعناه، فالقعد والقعيد بمعنى المقاعد كالحلف والحليف.

فعلى هذا مذهب/ سيبويه وهو أن نصبهما على المصدر وعلى تأويلهما بأسأل ١٢٠
تعميرك وتقعيدك ليس معنى القسم ظاهرًا فيهما مع أنهما لا يستعملان إلا فى القسم - كما ذكرنا - إلا أن يقال: لمّا كانا للدعاء للمخاطب جَريا مجرى قَسَم[2] السؤال لأنه قد يبتدأ السؤال بالدّعاء كأنه قيل: طوّل الله عمرك، افعل لى كذا وكذا.

(١) فى «ط» أن جعلتك » بوضع «أن «مكان « أى تحريف.

(٢) فى «ب» سقطت كلمة «قسم».

[وجوب حذف عامل المصدر المكرّر أو المحصور]

(ص): «وقياسًا فى مواضع: منها ما وقع مثبتًا بعد نفى أو معنى نفى داخل على اسم لا يكون خبرًا عنه، أو وقع مكرّرًا مثل ما زيد إلاّ سيرًا، وما أنت إلاّ سير البريد، وإنما أنت سيرًا، وزيد سيرًا سيرًا » .

(ش): قوله : «ما وقع مثبتًا إلى آخره»

هنا مصدر يجب حذف فعله باجتماع شيئين : أحدهما : أن يكون ناصبه خبرًا عن شيء لو جعلت هذا المصدر خبرًا عنه لم يكن إلاّ مجازًا لكونه صاحب[١] ذلك المصدر.

والثاني: أن يكون المصدر مكرّرًا أو بعد إلاّ أو معناها نحو ما زيد إلاّ سيرًا وما الدّهر إلا تقلّبًا ، وإنما أنت سيرًا، وزيد سيرًا سيرًا والمنون تفريقًا تفريقًا[٢].

وكذا إن دخل على المبتدأ نواسخه نحو: إنّ زيدًا سيرًا سيرًا. ويجوز أن يكون نحو: ما كان زيد إلا سيرًا من هذا.

وإنما وجب حذف الفعل لأن المقصود من مثل هذا الحصر أو التكرير وصف الشيء بدوام حصول الفعل منه، ولزومه له، ووضع الفعل على الحدوث والتجدد، وإن كان يستعمل المضارع فى بعض المواضع للدّوام أيضًا نحو قولك: زيد يُؤوي[٣] الطريد، ويؤمّن الخائف، «واللّه يَقْبِض ويَبسُط»[٤]، وذلك أيضًا لمشابهته لاسم الفاعل الذى لا دلالة فيه وضعًا على الزمان.

فلمّا كان المراد التنصيص على الدّوام واللزوم لم يستعمل العامل أصلاً لكونه إما فعلاً، وهو موضوع على التّجدد أو اسم فاعل وهو مع العمل كالفعل بمشابهته فصار العامل لازم الحذف.

---

(١) فى «ب» سقطت كلمة «صاحب»

(٢) فى ط، وع«تقريعًا تقريعًا» بالقاف والعين وفى النسخ المخطوطة الأخرى تفريقًا تفريقًا بالفاء والقاف.

(٣) فى ط : «يؤدي» بالدال ، تحريف ظاهر.

(٤) البقرة / ٢٤٥.

فإن أرادوا زيادة المبالغة جعلوا المصدر نفسه خبراً عنه نحو: زيد سيرٌ سيرٌ وما زيد إلاّ سيرٌ كما ذكرنا فى المبتدأ فى قولنا :

٩٢= * فإنما هي إقبال وإدبار *[1]

فينمحى إذن عن الكلام معنى الحدوث أصلاً لعدم صريح الفعل وعدم المفعول المطلق الدالّ عليه.

ولمثل هذا المعنى أعنى زيادة المبالغة فى الدوام رفعوا بعض المصادر المنصوبة التى قدّمنا أنّ فاعلها أو مفعولها يبين بالإضافة أو حرف الجر بعد حذف الفعل لزومًا تبيينًا لمعنى الدوام، قال:

٩٣= عَجَبٌ لتلك قَضيّةٌ وإقامتي فيكم علي تلك القضيّة أَعْجبُ[2]

قال سيبويه سمعنا بعض من يوثق به وقد قيل له: كيف أصبحت؟ قال حمدٌ لله[3] وثناءٌ عليه. ومنه سلامٌ عليك وويلٌ لك.

(١) الشاهد السبعون فى الخزانة وسبق ذكره رقم ٧٣ وصدره:

* ترتع ما رتعت حتى إذا ادّكرت *

قال البغدادي: استشهد به على أن اسم المعنى يصح وقوعه خبراً عن اسم العين إذا لزم ذلك المعنى لتلك العين حتى صار كأنه هي.

وشرحه بقوله : يقال : رتعت الإبل: إذا رعت وأترعتها: تركتها ترعى.

من شواهد : سيبويه ١/ ١٦٩، والمقتضب ٣/ ٢٣٠، ٤ / ٣٠٥، والخصائص ٢/ ٢٠٣، ٣/ ١٨٩ والمنصف ١/ ١٩٧، والمحتسب ٢/ ٤٣، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٧١، وابن يعيش ١/ ١١٥، والتصريح ١/ ٢٣٢، والأشباه والنظائر بتحقيقى رقم ٤٥. وانظر ديوان الخنساء / ٢٦.

(٢) الشاهد الثامن والثمانون فى الخزانة :

قال البغدادى استشهد على أنهم يرفعون بعض المصادر المنصوبة بعد حذف عاملها لزيادة المبالغة فى الدوام .

وقد نسب البغدادى هذا الشاهد لضَمْرة بن ضَمْرة .

وبيت الشاهد من أبيات سبعة أولها:

يا جندب أخبرنى ولستَ بمُخْبِرى وأخوك ناصحك الذى لا يكذب

من شواهد سيبويه ١/ ١٦١، وابن يعيش ١/ ١١٤، والتصريح ٢/ ٨٧ والهمع والدرر رقم ٧٤٥، والأشمونى ١/ ٢١٦.

وفى حاشية الصبان : يجوز فى «قضية » النصب على الحال أو تمييز المفرد، والجر على البدلية من تلك، والرفع على الخبرية لمحذوف (حاشية الصبان» هامش الأشموني.

(٣) فى ط: حمد الله بالإضافة.

قوله : «مثبتًا» بعد نفي، إنما شرطهما، لأنه لو كان منفيّا نحو: ما زيد سيراً، أو لم يكن بعد نفى نحو : زيدُ سيراً لم يكن فيه معنى الحصر المفيد للدوام فلم يجب حذف الفعل إذْ قصده هو الموجب لحذف الفعل كما ذكرنا.

قوله: «داخل على اسم»[١] صفة لنفى ، وليس دخول النفى على الاسم المذكور شرطًا[٢] وذلك لأنه يجوز كما قلنا[٣] فى نحو: ما كان زيد إلا سيراً، وما وجدتك إلا سير البريد أن يكون انتصاب المصدر على أنه مفعول مطلق كما يجوز أن يكون لكونه خبر الفعلين مجازاً، فالشرط إذًا ما ذكرنا أعنى كون ناصبه خبراً عن شيء لا يكون هو أى المصدر خبراً عنه إلا مجازاً.

قوله: «أو معنى نفي» يريد به ما فى إنما من معنى الحصر نحو إنما زيد سيراً، ١٢١ واعلم أن هذا المصدر الذى / بعد إلا أو معناها قد يكون منكّراً - كما ذكرنا - ومُعَرّفًا إما بالإضافة نحو: ما زيدٌ إلا سيَر البريدِ، أو باللّام نحو ما زيدٌ إلاّ السير.

وكذا يجيء مكّرراً نحو: ما زيدٌ إلا سيراً سيراً، قالوا فحينئذ حَذْف الفعل أوجب لقيام الأول مقامه.

قوله: «أو وقع مكرّراً» فيه نوع إخلال، لأن مراده أو وقع مكرّراً بعد اسم لايكون خبراً عنه حتى لا يرد عليه نحو قوله تعالي: ﴿دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[٤] ولا يعطى لفظ هذه الفائدة إلاّ بتكلّف.

[حذف أفعال المصادر الواقعة تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة]

(ص): «ومنها ما وقع تفصيلاً لأثر مضمون جملة متقدمة مثل قوله تعالي: ﴿فَشُدُّوا الْوَثَاقَ فَإِمَّا مَنًّا بَعْدُ وَإِمَّا فِدَاءً﴾[٥]».

---

(١) فى ط : على الاسم بزيادة «أل»
(٢) ط: «شرط» بالرفع تحريف .
(٣) فى النسخ : كما ذكرنا».
(٤) الفجر / ٢١.
(٥) محمد / ٤.

(ش): يعنى بمضمون الجملة مصدرها مضافًا إلى الفاعل أو المفعول، فمضمون: «شدوا الوثاق»: شد الوثاق[١]. يعنى بأثر ذلك المضمون فائدته ومقصوده، وغرضه المطلوب منه، وسمّاه أثرًا، لأن الغرض من الشيء يحصل بعد حصول ذلك الشيء كالأثر الذى يكون بعد المؤثر.

ويعنى بتفصيل ذلك الغرض بيان أنواعه المحتملة.

وأعلم أن ضابط هذا القسم أن يذكر جملة طلبّية أو خبرّية تتضمن مصدرًا يُطلب منه فوائد وأغراض. فإذا ذكرت تلك الفوائد والأغراض بألفاظ مصادر منصوبة على أنها مفعولة مطلقة عقيب تلك الجملة وجب حذف أفعالها، وذلك لأن تلك الأغراض تحصل من ذلك المصدر المضمون، فيصحّ أن يقوم ما تضمن ذلك المصدر أعنى الجملة المتقدّمة مقام ما يتضمن تلك الأغراض، أى أفعالها الناصبة لها.

فلما صحّ ذلك وتكّررت تلك الفوائد استثقل ذكر أفعالها قبلها فأُلزم قيام مُتَضَّمن المصدر الذى هى أغراضه مقام متضمّناته، فوجب حذفها، فقوله تعالى «فشدّوا الوَثاق»[٢] جملة تتضّمن: شَد الوثاق. والمطلوب من شَد الوثاق إما قتلٌ أو استرقاقٌ أو منٌّ أو فداءٌ فقد فصل الله تعالى هذا المطلوب بقوله: «فإمّا منًا بعد وإما فداءً».

وتقول فى الخبرية زيد: يكتب فقراءة بَعدُ أوبيعًا[٣]. وعمرو يشترى طعامًا فإما بَيْعًا وإما أكلاً، ونحو ذلك.

---

(١) «شدّ الوثاق» سقط من أ.

(٢) فى ط: «شدوا الوثاق» بدون الفاء، تحريف.

(٣) ط فقط: فقرأة بعد أوبيعًا وبيعًا صوابه من النسخ المخطوطة.

[حذف عامل المصدر التشبيهيّ]

(ص): ومنها ما وقع للتشبيه علاجًا بعد جملة مشتملة على اسم بمعناه وصاحبه مثل: مررت بزيد فإذاله صوت صوت حمار، وصراخ صراخ الثّكْلى».

(ش): يعنى أن قوله: صوت حمار مصدر فائدنه التشبيه، إذ المعنى مثل صوت حمار.

قوله: «بعد جملة» يعنى بها نحو: له صوتٌ، وهذه الجملة مشتملة على اسم بمعنى هذا المصدر المنصوب، وهو المبتدأ المرفوع وهى مشتملة أيضًا على صاحب ذلك الأسم، أى الذى قام به ذلك الحدَث، وهو الضمير المجرور باللام فى مسألتنا. وكان ينبغى أن يَضُمّ إليه شرطًا آخر، وهو أن يكون معنى ذلك الاسم المضمون للجملة الذى هو بمعنى المصدر المنصوب عارضًا لصاحبه غير لازم حتى يخرج نحو قولهم: له علمٌ عِلْمُ الفقهاء، وله هُدىً هُدىَ الصلحاء، فإن الثانى إذًا يكون مرفوعا لا غير، لأن الجملة المتقدّمة لا تدل إذًا على معنى الفعل أعنى على الحدث.

وأكثر النحاة على أن هذا المصدر منصوبٌ بفعل مقدّر بين الجملة المتقّدمة وبين المصدر تدلّ عليه[1] الجملة المتقدّمة دلالةً تامّة، مغنية عنه، فلهذا وجب حذفه، فالأصل: له صوت يصوته صوت حمار أى تصويت حمار فأقيم الاسم مقام المصدر كما فى أعطى عطاء، وكلّم كلاما.

وظاهر كلام سيبويه أن المصدر منصوب بقوله: له صوت لا بفعل مقدّر.

١٢٢ قال سيبويه[2]: وانما انتصب لأنك مررت به فى حال تصويت / ومعالجة، يعنى أن هذه الجملة الاسمية بمعنى الفعل والفاعل فهو بمعني: يصوّت، لأنها تدل على المصدر الحادث وعلى ما قام به ذلك المصدر، وقد اقترن[3] بالجملة ما دل على

---

(١) فى ط، وع: «منصوب بفعل مقدر بين الجملة المتقدمة والمصدر يدل عليه.. إلخ والأوضح ما فى النسخ الأخري.

(٢) انظر الكتاب ١/ ١٧٨.

(٣) فى ظ «وقد وجد» مكان: «وقد اقترن».

زمان ذلك المصدر الحادث أى الحال الماضية وهو لفظ «مررت» فى مسألتنا فالمجموع كالفعل والفاعل. وهذا وجهٌ قويٌّ.

وقد قيل: إنّ العامل فى المصدر المنصوب الاسم الّذى بمعناه فى الجملة المتقدمة، لأن المعنى: فإذا له تصويت، والتصويت مصدرٌ يعمل عمل فعله إذا لم يكن مفعولاً مطلقًا - كما يجيء فى باب المصدر - فهو كما تقول: عجبت من ضربك ضَرْبَ الأمير أى من أن ضربت ضرب الأمير، وكقولك: ضربُك ضَرْبَ زيد خيرٌ من ضرب عمرو ضَرْبَه.

وفى هذا تردّد لأن المصدر عندهم لا يعمل عمل الفعل إلاّ إذا صح تقديره بـ«أنْ وفعل منه. ويسمج لو قلت: مررت فإذا له أن يصرخ صراخ الثكلى بمعنى: له صراخ حاصل[1]. [لأن معنى له أن يفعل أى يصح وقوع الفعل منه، ولا يمتنع، وليس قطعًا بوقوع الفعل بخلاف: له صراخ][2]. فإنه قَطَع بحصول الفعل.

وعلى الوجهين الآخيرين لا يكون من هذا الباب لأنّ عامله ظاهر.

ويجوز أن يدعى القول الثانى من هذه الأقوال الثلاثة فى نحو قوله تعالي: ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾[3]. و﴿وَعْدَ اللَّهِ﴾[4] و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾[5] و﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾[6]، لأن قبلها ما يؤدى معنى أفعالها، فيقال: هذه المصادر منصوبة بالمذكورة قبلها لقيامها مقام أفعالها.

وأجاز غير سيبويه رفع هذا المصدر المنصوب أعنى نحو: صوتُ حمار، وصُراخُ الثّكلى إمّا على البدل وإمّا على الوصف وذلك على أحد وجهين:

---

(١) سقطت من ط كلمة: «حاصل».

(٢) ما بين المعقوفين من ب.

(٣) النّمل / ٨٨.

(٤) النساء / ١٢٢ وغيرها.

(٥) النساء / ٢٤. (٦) البقرة/ ١٣٨.

قال الخليل: على حذف المضاف أى مثل صوت حمار، فيجيز إذًا تعريفه مع كون الموصوف غير معرفة[١]، لأن «مثل» لا يتعرف بالإضافة. وبنى عليه أنه يجوز هذا رجل أخو زيد على الوصف أى مثل أخى زيد.

وردْ عليه سيبويه وقال: لو جاز هذا لجاز هذا قصير الطويل أى مثل الطويل.

وقال غير الخليل هو جامد مؤول بالمشتقّ، أى له صوت مُنْكرّ كما تقول: مررت برجل أسد أى جريء. ومثله قليل ـ كما يجيء فى باب الوصف ـ فإذا تعرف فهو عند هؤلاء بدلٌ لا غير.

فإذا انتصب المصدر أعنى نحو صوتًا حسنًا جاز أن يكون حالاً على أحد التأويلين المذكورين فى الوصف. وذو الحال الضمير المستكن فى «له».

وأما إذا لم يكن المصدر للتّشبيه، وجاء موصوفًا نحو: فإذا له صوت صوت حسن، فقال سيبويه: يجب رفعه على أحد وجهين:

إمّا على أنه بدل من الأول أؤ وصفٌ له. وإنما حكم فيه بالبدل لا التوكيد اللفظى كما فى جاء زيدٌ زيدٌ، لأن الثانى مع وصفه صار كاسم واحد مفيدٌ مالم يُفْده الأول، ولو لم يكن معه الصفة لكان تأكيدًا لا غير.

ومَن جعله وصفًا، مع أنّ معنى الوصف ليس فيه، فلكونه مع وصفه كاسم واحد ألا ترى أنهم جعلوا الحال الموطئة حالاً، لأن فى وصفه معنى الحالية كما فى قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ قُرْآنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ﴾[١].

وهذا كما قال سيبويه فى نحو لا ماءً ماءً باردًا: فإن كررت فصار وصفا فأنت فيه بالخيار إن شئت نوّنت وإن شئت لم تنوّن، جُعل الثّانى لكونه تكريرًا للأول موصوفًا بشيء كالوصف للأول. ومن جعله بدلاً فإن معنى الوصف فى تابعه فى الظاهر لا فيه.

---

(١) فى «ع: «نكرة» مكان: «غير معرفة».
(٢) يوسف / ٢.

ولا منع عندى أن يكون الثانى أعنى «صوت حسن» توكيدًا لفظيًا - كما يجيء فى باب النداء.،

وأجاز / الخليل فى هذا المصدر الموصوف.. النصب أيضًا إمّا على المصدر أو ١٢٣
على الحال.

وإنما اختار سيبويه الإتباع فى الثانى دون النّصب على المصدر لكونه بلفظ الأول ومعناه، فالأوْلى أن تجعل الثانى مع تابعه تابعًا للأول حتى يكون تابع الثّانى كتابع الأول.

وإذا جاء بعد الجملة المذكورة صفة للمصدر المضمون من غير تكرير المصدر فالأولى الإتباع. ويجوز النصب على حذف المصدر الموصوف نحو: له صوت حسن ويجوز حسنًا أى صوتًا حسنًا، وكذا إن خلت الجملة المتقدمة من صاحب الاسم الذى بمعنى المصدر، فالأولى إتباع المصدر وإن كان للتشبيه وصفًا وبدلاً ـ كما ذكرنا ـ نحو: مررت فإذا فى الدار صوت حمار.

وإنما ضعف نصبه لأن الجملة المتقدّمة ليست إذًا كالفعل لخلوّها مما أسند إليه الحدث معنىً.

ولابُدّ للفعل من مسند إليه وقد أجازوا النّصب فيه على المصدر أو الحال ـ كما مرّ ـ وروى فى بيت رؤبة:

فيها ازدهافٌ أيمّا ازدِهافِ (١) = ٩٤

(١) الشاهد التاسع والثمانون فى الخزانة.
قال البغدادي: استشهد به على أنه نصب: «أيمّا» على المصدر أو الحال، مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف، وهو فى غاية الضعف، والوجه الاتباع فى مثله، وهو رفعه صفة لازدهاف، لكنه حمله على المعني، لأنه إذا قال: فيها ازدهاف، فكأنه قال: تزدهف أيمّا ازدهاف:
وهذا البيت من أرجوزة طويلة تزيد على ثمانين بيتا لرؤبة بن العجاج و«الازدهاف»: الصدود.
من شواهد سيبويه ١/ ١٨٢، واللسان: «زهف» وانظر ديوان رؤبة / ١٠٠ وقبله:
قولُك أقوالاً مع التَّحلافِ
وروايته: «فيه ازدهاف».

نصب أيما مع أنه لم يذكر صاحب الاسم ولا الموصوف وهو فى غاية الضعف فالوجه الإتباع فى مثله.

[حذف عامل المصدر المؤكد لمضمون الجملة]

(ص): ومنها ما وقع مضمون جملة لا محتمل لها غيره مثل: له علىّ ألف درهم اعترافًا، ويسمّى توكيدًا لنفسه».

(ش): يعنى يكون المصدر مضمونًا لجملة لا تحتمل تلك الجملة من جميع المصادر إلا ذاك المصدر، فلا محتمل لها إذًا من المصادر إلا ذاك المصدر، ولهذا قيل: إنّ المصدر الظاهر يؤكد نفسه، فـ«اعترافاً» فى: له على ألف درهم اعترافًا يؤكد الاعتراف الذى تضمنته الجملة المذكورة كما أن المصدر مؤكد لنفسه فى نحو ضربت ضربًا إلا أن المؤكد ههنا مضمون المفرد، أى الفعل من دون الفاعل، لأن الفعل يدلّ وحده على الضرب والزّمان.

وأمّا فى مسألتنا فالاعتراف مضمون الجملة الاسمية بكمالها لا مضمون أحد جزئيها.

ومنه قولهم: «الله أكبر دعوة - الحق»، لأن «الله أكبر» أول الأذان[1] الذى هو الدعاء الحق، إذ هو دعاء إلى الصّلاة فدعوة الحق كرجُلِ صِدْق وحمارِ سوء ومنه قوله:

٩٥ = إنّى لأمنَحُك الصُّدودَ وإننى قسمًا إليكَ مع الصّدود لأميلُ[2]

(١) فى ط فقط: «أول أذان».

(٢) الشاهد التسعون فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أن «قَسمًا» تأكيد للحاصل من الكلام السابق بسبب إنّ واللاّم، يعنى أن «قسمًا تأكيد لما فى قوله: «وإننى مع الصدود لأميل اليك: من معنى القسم لما فيه من التحقيق والتأكيد من إن ولام التأكيد، فلما كان فى الجملة فيهما تحقيق، والقسم أيضًا تحقيق صار كأنه قال: أقسم قسمًا.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٩٠، وابن يعيش ١/ ١١٦.

لأن قسمًا بمعنى التأكيد وهو الحاصل فى الكلام السابق بسبب إنّ واللام.

فالمصدر المؤكد لنفسه هو الّذى يؤكد جملة تدلّ على ذلك المصدر نصًّا ومنه ﴿صِبْغَةَ اللَّهِ﴾(١) ﴿صُنْعَ اللَّهِ﴾(٢) و﴿كِتَابَ اللَّهِ﴾(٣) ونحوها، لأن ما تقدّمها من الكلام نُّص على معانى هذه المصادر.

[وجىء بالمصادر مضافة إلى الفاعل، لأنه حصل اليأس من إظهار فعلها كا تقدّم(٤).]

ففى مثل هذه المصادر ضابطان، لوجوب حذف أفعالها: الإضافة المذكورة، وكونها تأكيدًا لأنفسها.

ولا يمتنع فى كل ما هو تأكيد لنفسه من المصادر أن يقال: الجملة المتقدمة عاملة فيه(٥) لنيابتها عن الأفعال الناصبة وتأديتها معناها، كما قلنا فى نحو: لِزيدٍ صوت صوت حمار، فلا يكون من المنصوب بلازم إضماره.

[المصدر المؤكد لغيره]

(ص): ومنها ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو زيد قائم حقّاً ويسمى توكيدًا لغيره».

(ش): أعلم(٦) أنّ قولك: زيد قائم حقًّا مثل: رجع زيد القهقرى فى أن المصدر فى كليهما مؤكدٌ لما يحتمل غيره إلاّ أن المحتمل فى الأول جملة وفى الثانى مفرد أعنى مجرد الفعل من دون الفاعل.

---

(١) البقرة / ١٣٨. (٢) النمل / ٨٨.
(٣) النساء / ٢٤.
(٤) ما بين معقوفين سقط من «ع».
(٥) فى ع: عاملة فيها.
(٦) فى ع: أقول: اعلم. بزيادة «أقول».

ثم[١] أعلم أن المؤكد لغيره فى الحقيقة مؤكد لنفسه وإلاّ فليس بمؤكّد، لأن معنى التأكيد تقوية الثابت بأن تكرره، وإذا لم يكن الشيء ثابتًا فكيف يقوي؟ وإذا كان ثابتًا فمكرّره إنما يؤكد نفسه.

١٢٤ وبيان كونه مؤكّدًا لنفسه / أن جميع الامثلة الموردة للمؤكد لغيره إمّا صريح القول أو ما هو فى معنى القول قال تعالى: ﴿ذَلِكَ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ قَوْلَ الْحَقِّ﴾[٢]، وقولهم: هذا القول لا قولك، أى هذا هو القول الحق، لا أقول مثل قولك إنه باطل، وهذا زيد غير ما تقول، «ما» فيه مصدرية أى قولاً غير ذلك ـ ومعنى هذا زيد كمعنى قوله:

٩٦ = * أنا أبوالنجم * [٣]

أى هذا هو ذلك المشهور الممدوح لا كما تقول فى حقه من ضد ذلك، وقولك «هذا زيد قائم حقًا»، أى قولاً حقّا.

وكذا، هذا عبدالله حقًا، والحَق لا الباطل، وكذا قول أبى طالب:

٩٧ = إذا لاتّبعناهُ على كلِّ حالةٍ من الدّهر جِدًا غيْرَ قول التهازل[٤]

(١) فى نسخة ب: «واعلم» بالواو. (٢) مريم / ٣٤.

(٣) فى نسخة ب بزيادة: «وشعرى شعري». وهذه الزيادة ليست فى النسخة المطبوعة أو فى النسخ المخطوطة، ولم يذكره البغدادى فى الخزانة. كشاهد شعرى فى هذا الموضع.

وهو جزء من بيت من بحر الرجز لأبى النجم والبيت بتمامه هو:

أنا أبوالنجم وشعْرى شعْرى

وبعده:

لله دَرى ما أجنّ صدري.

من شواهد: الأغانى ٢٢/ ٣٧١ (الثقافة) والخصائص ٣/ ٣٣٧ والمنصف ١/ ١٠، وأمالى ابن الشجرى ١/ ٢٤٤، وابن يعيش ١/ ٩٨، ٩/ ٨٣.

(٤) الشاهد الحادى والتسعون فى الخزانة.

استهشد به على أن المصدر المؤكد لغيره يكون فى الحقيقة مؤكداً لنفسه، فإن قوله: «جدًا» مصدر مؤكد لما يحتمل غيره، فإن قوله: «اتّبعناه» يحتمل أن يكون قاله على سبيل الجدّ، وهو المفهوم من اللفظ، وأن يكون قاله على طريق الهزل وهو احتمال عقلي. فأكدّ المعنى الأول. بما هو فى معنى القول، لأنه أراد به قولاً جدًا، والقرينة عليه ما بعده، فإن قول «التهازل» يقابل قول الجدّ. =

أى قولاً جدًا.

وكذا قولك: لأفعلّنه البَتَة أى قطعت بالفعل وجزمت به قطعة واحدة.

والمعنى: أنه ليس فيه تردّد بحيث أجزم به، ثم يبدو لى ثم أجزم به مرة أخرى فيكون قطعتان أو أكثر بل هو قطعة واحدة لا يُثَنّى فيها النظر.

وكذا قولهم: أفعله البتّة أى جزمت بأن تفعله وقطعت به قطعة، فالبتّة بمعنى القول المقطوع به، وكان اللّام فيها فى الأصل للعهد أى القطعة المعلومة منّى التى لا تردّد فيها.

فنقول التقدير الأصلى فى مثل هذا المصدر: أن تجعل الجملة المتقدمة[١] مفعولاً بها لـ«قلت». وهذا المصدر مفعولاً مطلقًا لقلت بيانًا للنوع، فالقول النّاصب مدلول الجملة المتقدّمة، لأن المتكلم إذا تكلّم بالجملة فهى مقولة، فمعنى جميع هذه المصادر إن كانت بعد الجملة الخبرية قولاً حقًا مطابقًا للخارج.

وهذا المعنى تدل[٢] عليه الجملة السابقة نصًا بحيث لا احتمال فيها[٣] لغيره من حيث مدلول اللفظ، إذ جميع الأخبار من حيث اللفظ لا تدل[٤] إلا على الصدق.

وأمّا الكذب فليس بمدلول اللفظ بل هو نقيض مدلوله.

وأمّا قولهم: «الخبر يحتمل الصدق والكذب» فليس مرادهم أن الكذب

= وقوله: «إذا لا تبعناه» جواب قسم فى بيت قبله وهو:

فوالله لولاً أن أجيئ بسُبّة تجرُّ على أشياخنا فى القبائل.

والشاهد لأبى طالب عم النبى ﷺ: انظر ديوانه / ١٣٠.

من قصيدة مطلعها.

خليليّ ما أُدْنى لأول عاذل بصغواء فى حق ولاعند باطل.

(١) فى ط: «الجملة المتقدم» تحريف ظاهر.

(٢) فى ط: «يدل» بالياء.

(٣) كلمة: «فيها» سقطت من النسخة ب: انظر ١/ ٣٢٦.

(٤) فى ط: «لايدل» بالياء تحريف.

مدلول لفظ الخبر كالصّدق، بل المراد أنه يحتمل الكذب من حيث العقل، أى لايمتنع عقلاً أن لا يكون مدلول اللفظ ثابتًا.

وكذا ما يجيء بعد الأمر والنهى من المؤكد لغيره كالبتّة يدلان عليه دلالة نصّ لأن الآمر قاطع بطلب الفعل، والنّاهى قاطع بطلب تركه.

وأما قولهم: «أجدّك لا تفعل كذا»، قال:

٩٨ = * أجِدَّكُما لا تَقْضِيان كراكُما *[1]

ولا يستعمل الا مع النفى فليس مؤكدًا للفعل المذكور بعده كما توهّم بعضهم إذ لو أكّد قوله «أجّدكما» قوله: «لا تقضيان كراكما» لكان مؤكدًا لمضمون المفرد أعنى الفعلَ بلا فاعل، فيكون نحو: رجع زيد القهقرى، لأن عدم القضاء يكون إذًا هو المحتمل للجدّ وغيره فيكون كالرّجوع المحتمل للقهقرى وغيرها.

فإن قلت: «جدكما» مضمون عدم قضاء المخاطبِين، لأن ذلك قد يكون جدًا، وقد يكون هزلاً، فيكون مؤكّدًا للجملة لا للمفرد.

قلت: عدم القضاء هو المحتمل للجدّ والهزل سواء أسندته إلى المخاطبيْن أو غيرهما.

ويعارض بنحو: زيد رجع القهقري، فإن القهقرى فى هذا المثال بيان لرجوع زيد لا للرجوع المطلق، فثبت أن «جدكما» مبين لمضمون المفرد. ونحن إنما جعلنا المصدر مؤكّدًا لغيره إذا أكد معنى القول الذى هو مضمون الجملة لكونها مقولة.

---

(١) الشاهد الثانى والتسعون فى الخزانة.

البغدادي: استشهد به على أن: أجدكما» ليس مصدرًا مؤكدًا لقوله: «لاتقضيان» بل هو إما منصوب بنزع الخافض، وإما حال وإما مصدر حذف عامله وجوبًا.

ونسبه لقس بن ساعدة، وصدره:

* خليلىّ هُبّا طالما قد رقدتُما *

وبعده:

ألم تعلما أنى بسمعان مفردًا ومالىَ فيه من خليلٍ سواكما

من شواهد: ابن يعيش ١/ ١١٦، وشرح الحماسة للمرزوقى / ٨٧٥.

ولا يجوز أن يقدر: أجدّكما: أقول لا تقضيان، كما قدرنا في بيت أبى طالب: أقول: اتبعناه على كل حالة جدًا لفساد المعنى، فنُصب أجدَّك إذًا بطرح الباء والمعنى أبجدٍّ منك كما قال الأصمعى، ومثله قوله:

أحقًا بنى أبناء سَلْمى بن جَندل تَهدُدُكم إيّايَ وَسْط المجالس[1] =٩٩

أى أفى حقّ. ومعنى حقًا وجدّك متقاربان.

أو نقول انتصابه/ على الحال كما فى: فعلته جُهدَك على الخلاف الذى يجىء ١٢٥
فيه.

والعامل فى «أجدّكما الفعل الذى بعده إذا لم يكن مصدرًا بـ«ما»، لأن لها صدر الكلام.

ويجوز أن يقال: هو بتقدير أتجدّان جدًا، ثم بيّن ما يسأل عن الجدّ فيه وهو: لا تقضيان، فيكون إذًا مما يجب حذف فعله بضابط إضافته إلى الفاعل.

فقد تبيّن لك بما قدمنا أن جميع المصادر [المؤكدة[2] لغيرها ينبغى أن تكون مدلولة الجملة المتقدمة بحيث لا يحتمل من حيث اللفظ سواها كما في] المُؤكّدة لنفسها، ويقوّى ذلك أنه لا يجوز لك أن تقول: زيدٌ قائمٌ غير حق، أو هو عبدالله قولاً باطلاً لأن اللفظ السابق لايدلّ عليه، فظهر أن قولهم فى نحو: متى زيد قائم ظنَّك: إن ظنك مصدر مؤكد لغيره كـ«حقًا» فى قولك: زيد قائم حقًا ليس بشىء، إذ ليس قولك زيد قائم دالاً على ظنّ المخاطب نصًا، فانتصابه بنزع الخافض، كما قيل فى أجَدّك، أو على المصدر، لكنه غير مؤكد، ولا يجوز إظهار ناصبه لكونه مضافًا إلى فاعله.

---

(١) البغدادى ذكر أنه استشهد به على أن «حقًا» ظرف منصوب بتقدير: «في»: وهو الشاهد الرابع والستون وسبق ذكره رقم ٦٧ واستشهد به فى باب المبتدأ والخبر على أن: «تهددكم» فاعل الظرف أغنى قوله: حقًا:

وهو من شواهد: سيبويه ١/ ٤٦٨.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ع.

فإذا ثبت هذا قلنا: إنما قيل لمثل هذه المصادر: مؤكد لغيره مع أن اللفظ السابق دالّ عليه نصّا، لأنك إنما تؤكد بمثل هذا التأكيد إذا توهّم المخاطب ثبوت نقيض الجملة السابقة فى نفس الأمر، وغلب فى ذهنه كذب مدلولها، فكانك أكّدت باللفظ النّص فى معنيً لفظًا محتملاً لذلك المعنى ولنقيضه، والنّص غير المحتمل فلذلك قيل: مؤكد لغيره.

وأما المؤكّد لنفسه فلا يُذْكر لمثل[1] هذا الغرض فيسمى توكيداً لنفسه، وهذه عبارة المتاخرين.

وسيبويه يسمّى المؤكد لنفسه التأكيد الخاصّ والمؤكّد لغيره التأكيد العام.

وقال المصنف: معنى التوكيد لغيره أى التوكيد لدفع احتمال غيره وليس بشىء لأنه فى مقابلة التوكيد لنفسه، فينبغى أن يكون الغير مؤكّداً كالنفس.

وإنما وجب حذف الفعل النّاصب فى المؤكد لنفسه ولغيره لكون الجملتين كالنائبتين عن النّاصب من حيث الدلالة عليه، وقائمتين مقامه، أعنى قبل المصدر، فلا يجوز تقدم المصدرين على الجملتين، لكونهما كالعامل الضّعيف.

قال الزجاج: ولا يمتنع التّوسط نحو: زيد حقًّا أخوك.

وأنا لا أرى بأسا بارتكاب كون الجملتين بأنفسهما عاملتين فى المصدرين لإفادتهما معنى الفعل كما ذكرنا فلا يتقدم المصدران عليهما لضعف العامل فلا يكونان إذًا من هذا الباب.

[فالإضافة[2] إلى الفاعل فى نحو: «صبغة الله»، و«وعْد الله» للأمن من إظهار الفعل مع حصول النائب] عنه.

---

(١) فى ط: «فلا يذكر المثل» بزيادة الألف صوابه من المخطوطات.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ب، انظر ١/ ٣٢٩.

[حذف عامل المصادر المثناة]

(ص): « ومنها ما وقع مثنىً نحو: لبّيك وسَعْدَيك».

(ش): ليس وقوعه مثنى من الضوابط التى يعرف بها وجوب حذفه فعله سواء كان المراد بالتثنية التكرير كقوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾[١] أى رْجعًا مكرّرًا، أو كان لغير التكرير نحو ضربته ضربتين أى مختلفتين[٢] بل الضابط لوجوب الحذف فى هذا وأمثاله إضافته إلى الفاعل أو المفعول كما ذكرنا قبل.

«ولبيّك» مثنّى عند سيبويه. مفرد كلدى عند يونس قلب ألفها ياء لّما أضيف إلى المضمر كألف لدى.

وليس بوجه لبقاء يائه مضافًا إلى الظاهر قال:

دعوتُ لِما نابنى مسوراً فلبّى فلبّىْ يدى مِسْور[٣] = ١٠٠

قال أبو على معتذرًا ليونس : يجوز أن يقال أجرى الشاعر الوصل مجرى الوقف على لغة من وقف على أفعَىْ أفعىْ بالياء.

وأصل لبيك ألُبٌّ لك إلبابين أى أقيم لخدمتك، وامتثال مأمورك، ولا أبرح عن/ مكانى كالمقيم فى موضع، والتّثنية للتّكرير كما فى قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ ارْجِعِ ١٢٦ الْبَصَرَ كَرَّتَيْنِ﴾ والمعنى إلبابًا كثيرًا متتاليًا، فحذف الفعل وأقيم المصدر مقامه.

---

(١) الملك / ٤. (٢) فى ط: ضربين مختلفين.

(٣) قال البغدادي: استشهد به على أن «لبيّك» مثنًى عند سيبويه لا مفرد كلدى،قُلبتْ ألفها ياء لّما أضيف إلى المضمر خلافًا ليونس بدليل بقائها مضافة إلى الظاهر كما فى هذا البيت، وهو الشاهد الثالث والتسعون.. وذكر البغدادى أن هذا البيت من الأبيات الخمسين التى لا يعرف قائلها .

من شواهد: سيبويه ١/ ١٧٦، والعينى ٣/ ٣٨١، والمغنى رقم ٥٨٦ واللسان (لبب)

ملحوظة : الشاهد الرابع والتسعون فى الخزانة أغفل فى ط والنسخ المخطوطة و«ب» وهو:

إذا شَق بُردٌ شُق بالبُرْد مثلُه دواليْكَ حتى كُلُّنا غير لابس.

واستشهد به على أنّ «دواليك» منصوب بعامل محذوف، يقال: دواليك أى يتداول الأمر دوالَيْن.

وحذف زوائده، ورُدّ إلى الثلاثى، ثم حذف حرف الجر من المفعول وأضيف إليه. كل ذلك ليفرغ المجيب بالسرعة من التلبية فيتفرّغ لاستماع المأمور به حتى يمتثله.

ويجوز أن يكون من لبّ بالمكان بمعنى ألبّ، فلا يكون محذوف الزوائد.

وأمّا قولهم لبّى يلبّى فهو مشتّق من لبيّك، لأن معنى لبّى قال : لبيّك كما أن معنى سبّح وسلّم وبسمل قال: سبحان الله، وسلامٌ عليك، وبسم الله .

وأما سبح بمعنى نزّه، وسلّم بمعنى جعله سالمًا فلم يشتقّا من: سبحان الله، وسلام عليك.

وسَعْدَيْك مثلُ لبيّك أى أسعدك أى أعينك بإسعادين إلاّ أن أسعد يتعدّى بنفسه بخلاف ألبّ فإنه يتعدّى باللّام.

وقولهم دوالَيْك أى تداول الأمر دوالين، وهذا ذيك أى أسرع إسراعين، قال:

١٠١ = * ضَرْبًا هذَاذَيْك وطَعْنًا وخْضا*[1]

أى ضَرْبًا يقال فيه هذا ذيك كقوله:

---

(١) الشاهد الخامس والتسعون فى الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أن : «هذاذيك» بمعنى: أسرع إسراعين، أى ضربًا يقال فيه هذاذيك، أراد أنّ هذا ذيك بمعنى أسْرِعْ وأنه بدل من فعل الأمر، وهو فى جميع تصرّفاته فإنه معناه: السرعة فى انقطع لا السرعة مطلقًا.

وهذا البيت من أرجوزة للعجاج مدح بها الحجّاج بن يوسف الثقفى وقبله:

حتىَ تُقضِّىَ الأجلَ المُنقضَا

من شواهد سيبويه : ١/ ١٧٥، والعينى ٣/ ٣٩٩، وابن يعيش ١/ ١١٩، ومجالس ثعلب ١/ ١٣٠، وأمالى الزجاجي/ ١٣٢ والهمع والدرر رقم ٧٣٧، واللسان : «هذذ». وانظر ديوان العجاج / ٩٢ من أرجوزة مطلعها:

ألَمْ يَكُن أشَدّ قومٍ رَحْضا

وقبله:

حتّى تُقضّى القَدَرُ المقُضّى

جاءوا بِمَذْقٍ هلْ رأيت الذّئبَ قطْ[1] =١٠٢

و«هجاجيك» أى كَفّ كفّين. كلها مصادر لم تستعمل إلاّ للتكرير بخلاف «حنانَيْك» ومثلها «حَواليْك» وإن كان[2] ظرفًا فإنه يستعمل: حنان وحوال، قال:

فقالت حنانٌ: ما أتى بك ها هنا أذو نسبٍ أم أنت بالحيِّ علرف[3] =١٠٣

ومعنى حنانيك أى تحنّن تحنّنًا بعد تحنُّن

---

(١) الشاهد السادس والتسعون .

قال البغدادي: استشهد به على أن قولهم: «هل رأيت ... إلخ» وقعت صفة لـ «مذق» بتقدير القول، يعنى أن الجملة التى تقع صفة شرطها أن تكون خبريّة .. لأنها فى المعنى كالخبر عن الموصوف. والتحقيق أنها معمولة للصفة المحذوفة أى بمذق مقول فيه : هل رأيت. وذكر البغدادي: أن هذا الرجز لم ينسبه أحد من الرّواة إلى قائله وقيل: قائله العجاج، والله أعلم:

وقبله :

حتى إذا كاد الظلام يختلطْ.

و«المزق» اللبن الممزوج بالماء، وهو يشبه لون الذئب، لأن فيه غبرة وكدورة، وأصله مصدر : مزقت اللبن، إذا مزجته بالماء .

من شواهد: المحتسب ٢/ ١٦٥، وابن الشجرى ٢/ ١٤٩ وابن يعيش ٣/ ٥٣، والمغنى رقم ٤٤٩، ٩٩٨ والهمع والدرر رقم ١٥٣٦، والتصريح ٢/ ١٢٢.

(٢) فى ط فقط:وإن كان ظرفًا فإنه يستعمل حنان وحوال.

وفى النّسخ الأخرى : وإن كان يستعمل ظرفًا أى تحنّ تحننًا فإنه يستعمل «حنان» و«حوال».

(٣) الشاهد السابع والتسّعون فى الخزانة :

قال البغدادي: إن لبيّك ودواليك ونحوهما مصادر لم تستعمل إلا للتكرير بخلاف : «حنانيك» فإنه يستعمل حنانٌ، يريد أن حنانيك لا يلزم أن يكون للتكرير، بل قد يكون له، وقد لا يكون، بل قد استعمل مفردًا كما فى هذا البيت، والحنان : الرحمة، وهو مصدر حنّ يحِنّ بالكسر حنانًا، وتحَنّنَ عليه : ترحمّ.

ونسب البغدادى الشاهد للمنذر بن درْهم الكلبي، وهو من جملة أبيات مطلعها :

سقِي روضةً المثريّ عنّا وأهلَها ركامٌ سرى من آخر الليل رادفُ

من شواهد : سيبويه ١/ ١٦١ ,١٧٥، والعينى ١/ ٥٣٩، والتصريح ١/ ١٧٧، والأشمونى ١/ ٢٢١، والهمع والدرر رقم ٧٣٧.

[مصادر متنوّعة يحذف فعلها وجوبًا]

ومن المصادر الواب حـذف فعلها قياسًا أيضًـا كلّ ما كان توبيخًا مـع استفهام كان[١] أو، لا نحو: قوله:

١٠٤ = * أرِضًا وذؤبانُ الخُطوب تنَوُشُنِي*[٢]

وأمكرًا وأنت فى الحديد؟ وأقيامًا قد علم الله؟ وأقيامًا وقد قعد الناس؟.

وإنما وجب حذف الفعل فيه حرصًا علي انزجار الموبّخ عما أنكر عليه .

وقد استعملت الصفات مقام المصادر فى التوبّيخ نحو : أقائمًا وقد قعد الناس؟ وأقائمًا قد علم الله وقد قعد الناس؟ وكذا قولهم أتميميًا مرة وقيسيًا أخرى؟ وقد قيل : إنها أحوال كما يجيء فى باب الحال.

وممّا يشبه أن يكون قياسًا كلّ مصدر عطف على جملة بالواو، والمراد بالعطف تأكيد المعطوف عليه وتبيينه كما يقول المجيب للطالب: نعم ونِعْمةَ عين أى افعل[٣]، وأنعم عينك إنعامًا أى أُقرُّها فحذف الزوائد، وأضاف إلى المفعول أو نعمت علينك نعمة أى قُرة. وهذا مضبوط بضابط الإضافة أيضًا كما تقدم.

ويقول الرّاد: لا أفعل ذلك، ولا كيدًا ولا همّا، وهو مصدر كاد أى قرب، ويقال أيضًا: ولا كودًا ولا مكادة.

ويقول الراد على الناهي: لأفعلن ذلك ورغْمًا وهوانًا وتقول: اغتديت ولا

---

(١) فى ب « مع استفهام كأن » تحريف انظر ١/ ٣٣١.

(٢) الشاهد الثامن والتسعون فى الخزانة استشهد به على أن «رِضًا » مصدر حذف فعله وجوبًا للتوبيخ والأصل : أترضى رضًا، فالهمزة للإنكار التوبيخي.
قال البغدادي: و«تنوشني» مضارع ناشه نوشًا أى تناله وتُصِيبهُ. وجملة تنوشنى خبر المبتدأ الذى هو ذؤبان، والجملة الاسميّة حال من فاعل الفعل المحذوف.
وفى هامش الخزانة المحققة علق أستاذنا المرحوم عبد السلام هارون على الشاهد بقوله : لم أجد له مرجعًا.

(٣) كلمة «أفعل» سقطت من النسخة ب . انظر ١/ ٢٣٢.

غتداء الغراب واهتديت ولا اهتداء القطا

أى : ولا اغتديت اغتداء الغراب بل أسرع من ذلك.

وإنّما وجب حذف الفعل فى هذه المصادر لدلالة المعطوف عليه على الفعل المقدّر وإغنائه عنه.

ومن القياسات نحو[١] : ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلا﴾[٢] عند سيبويه وهذا آخر القياسات.

[جملة قائمة مقام المصدر]

وقد جاءت الجملة قائمة مقام المصدر، وهى : «فاهًا لفيك».

أى «فا» الداهية. والمعنى دُهيت دَيهًا. والأصل فُوهًا لفيك أى إلى فيك، واللاّم بمعنى إلى كما تقول فى الحال: كلمته فاهُ إلى فِيّ، أى مشافهًا.

[ويجوز[٣] أن تكون هذه أيضًا بمعنى المصدر أي كلمته مشافهة إلاّ أنه لايجب[٤] حذف ناصبه. كما وجب ذلك في :

١٠٥= * فاها لفيك *[٥]]

(١) كلمة: «نحو» سقطت من «ب» (٢) المزمل / ٨.

(٣) ما بين معقوفين سقطت من ع.

(٤) في ظ: «لا يجب حذف فعله بخلاف فاها لفيك، فلما انمحى عنها معنى المبتدأ والخبر صار معنى فاها لفيك: إصابة داهية. ومعنى «فاه إلى في» مشافهًا أو مشافهًا من غير أن يفهم من المضاف والمضاف إليه، ومن الجار والمجرور معنى آخر كما كان في الأصل أعرب من الجملتين ما قيل الإعراب وهو الجزء الأول بإعراب المصدر أو الحال. أي فاه وفاهًا، فلما صارت الجملة بمعنى المفرد ... إلخ وعبارة نسخة ظ أوضح.

(٥) الشاهد التاسع والتسعون، وهو قطعة من بيت - وهو :

فقلت له : فاها لفيك فإنها قلوصُ امرئ قاريك ما أنت حاذِرهُ

وقد نسب إلى أبي سدرة الأعرابي أو لرجل من بني الهجيم.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٥٩، والنوادر لأبي زيد/ ٥٠٥-٥٠٦ وابن يعيش ١/ ١٢٢، والسمط/ ٥٣٩.

ثم جعلت الجملة التي هي فوهًا لفيك بمعنى المصدر أي إصابة داهلية فانمحى عنها معنى المبتدأ والخبر.

١٢٧ وكذا صار معنى فاه/ إلى فّى، أي مشافهة أو مُشافهًا من غير أن يفهم من المضاف والمضاف إليه معنىً، ومن الجار والمجرور معنىً آخر، فلما صارت الجملة بمعنى المفرد أعرب منها ما قَبِل الإعراب، وهو الجزء الأول بإعراب المفرد الذي صارت بمعناه وهو المصدر أو الحال، فقيل في «فوهًا» و«فوه»: فاهاوفاه، وترك المضاف إليه والجار والمجرور على ما كانا عليه .

وقيل: انتصاب فاهًا على أنه مفعول به أي جعل الله «فا» الداهية إلى فيك أي جعلها مشافهتك.

★★★

المفعول به وأنواعه

(ص) : «المفعول به ما وقع عليه فعل الفاعل نحو : ضربت زيداً وأعطيت عمراً درهما».

(ش) : ما وقع عليه فعل الفاعل : لفظ «جار الله» يريد: ما وقع عليه أو جرى مجرى الواقع ليدخل فيه المنصوب في: ما ضربت زيداً، وأوجدت ضربًا، وأحدثت قتلاً، فكأنك أوقعت عدم الضّرب على زيد، وكأن الضّرب كان شيئًا أوقعت عليه الإيجاد.

وفسّر المصنّف وقوع الفعل بتعلقه بما لا يُعْقل إلاّ به ، فعلى تفسيره ينبغي أن تكون المجرورات في مررت بزيد، وقربت من عمرو، وبعدت من بكر، وسرت من البصرة إلى الكوفة: مفعولاً بها. ولا شك أنه يقال[1] : إنها مفعول بها لكن بواسطة حرف جرّ . ومطلق لفظ المفعول به لا يقع على هذه الأشياء في اصطلاحهم[2]، وكلامنا في المطلق.

وأيضًا فإن معنى اشترك[3] في قولهم اشترك زيد وعمرو لا يفهم بعد إسنادك إياه إلى زيد إلاّ بشيء آخر وهو «عمرو» أو غيره، وليس بمفعول في الاصطلاح.

والأقرب في رسم المفعول به أن يقال: هو ما يصح أن يعبرَّ عنه باسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله المثبت أو المجعول مثبتًا.

فبقولنا اسم مفعول غير مقيّد مصوغ من عامله يخرج عنه جميع المعمولات ، أما المفعول المطلق فلأن الضّرب في قولك: ضربت ضَرْبًا وأحدثت ضربًا وإن كان مفعولاً للمتكلم في المثالين إلا أنه لا يقال في الأول: إنّ ضربًا مضروب، ويقال في الثاني: إنه محدث.

---

(١) في ظ : يقول مكان : «يقال»

(٢) في ط : الاصطلاحهم، تحريف.

(٣) علق الشريف في هامش ط بقوله : «قد يقال : هو مسند إلى زيد وعمرو معًا بحسب المعنى المقصود، والإسناد لا يسمى تعلقًا ، ولو سلم فالمراد التعلق بغير الفاعل كما لا يخفى وعمرو فاعل حقيقة وقصدًا وإن لم يسم فاعل لفظًا .

وأمّا سائر المفاعيل فيطلق عليها اسم المفعول المصوغ من عامله، لكن مقيداً بحرف الجر كما يقال في سرت اليوم فرسخًا، وجئت زيداً إكرامًا لك: إنّ اليوم مسير فيه وكذا فرسخًا وزيداً مفعول معه، وإكرامًا مفعول له.

وكذا في قولك: مررت بزيد وقمت إلى زيد ، زيد ممرور به ومقوم إليه.

وزيداً في : قربت زيداً، وجئت زيداً، وبعت زيداً مالا، وكلت زيداً طعامًا، وبغيت زيداً شرّا وأمثالها ملحق بالمفعول به بحذف حرف الجرّ، لأنه مقروب منه، ومجيء إليه، ومبيع منه، ومكيل له، ومبغيّ له.

وقولنا:[المثبت(١) أو المجعول مثبتًا ليعم زيداً في نحو ضربت زيداً(٢) وما ضربت زيداً].

وأفعال القلوب في الحقيقة لا تتعدّى إلا إلى مفعول واحد وهو مضمون الجزء الثاني مضافًا إلى الأول، فالمعلوم في علمت زيداً قائمًا: قيام زيد، لكن نصبهما معًا لتعلقه بمضمونهما معًا، ولذا قلّ حذف أحدهما من دون الآخر مع أنهما في الأصل مبتدأ وخبر، لأنك لو حذفت أحدهما لكنت كالحاذف بعض الكلمة .

وباب كسوت وأعطيت متعدّ إلى مفعولين حقيقة لكن أولهما مفعول هذا الفعل الظّاهر، إذ زيد في قولك: كسوت زيداً جبّةً، وأعطيت زيداً جبة: مكسوٌ مُعْطىً. وثانيهما مفعول مطاوع هذا الفعل إذ الجبة مكساة(٣) ومعطوّة أي مأخوذة.

وكذا نحو : أحفرت زيداً النّهر «زيداً» محفرٌ والنهر محفور ، فالمعنى: حملت زيداً على أن يكتسي الجبة ويعطوها، ويحفر النهر.

وليس انتصاب الثّاني في مثله بالمطاوع المقدّر كما قال بعضهم، أي أحفرته

(١) ما بين المعقوفين سقط من ب انظر ١/ ٣٣٤.
(٢) في ط : «ضربت زيدٌ بالرفع ، تحريف.
(٣) في ظ : «مكتساة».

فحفر النهـر، لأنك تقول أحفرته النهر فلـم يحفره، بل انتصاب المفعـولين بالفعل الظّاهر، لأنه مـتضمنٌ لمعنى الحمل عـلى ذلك الفعل المطاوع، أي حمـلته على أن يحفر النهر كما مرّ.

وباب أعـلمتك زيـداً قائمًا فـي الحقيقـة متعدّ إلـى مفعولـين، فإن المُعْلَـم هو المخاطب، وقيام زيد هو المعلوم ـ كما قلنا في كسوت وأعطيت[١] ـ فنصب الثاني والثالث لكونهما معًا متضمنيين لمفعوله الثاني كما قلنا في علمت.

وقولهم: المفعـول به الضمير يرجع إلى الألف واللام أي الذي يـفعل به فعل ، أي يعاملَ بالفعل ويوقع عليه، يـقال: فعلت به فعلاً ، قال تعالى : ﴿وَمَا أَدْرِي مَا يُفْعَلُ بِي وَلا بِكُم﴾[٢] . وكذا الضمير في المفعول فيه وله [٣] ومعه.

وأمّا ناصب المفعول فالفعل عند البصريين أو شبهه بناء على أنه به يتقوم المعنى المقتضي للرفع أي الفاعليّة، والمعنى المقتضي للنصب أي المفعولية.

وقال الفراء: هو الفعل والفاعل .

وقال هشام بن معاويـة من الكوفيين هو الفاعل، وقد ذكرنـا في حدّ العامل أن هذين القولين أولى بناء على أنّ النصب علامة الفضلة لا علامة المفعولية.

وقال خلـف من الكوفيين : إن عـامله كونه مفـعولاً كما قال في الـفاعل : إنّ عامله الإسناد على ما تقدّم[٤] .

(١) في ظ : كسوت زيدًا وأعطيت درهمًا.
(٢) الأحقاف / ٩.
(٣) «وله» سقطت من ط.
(٤) ظ : «كما تقدم».

[تقدم المفعول على الفعل]

(ص): «وقد يتقدّم على الفعل».

(ش): هذا الحكم ليس مختصّا بالمفعول به بل المفعولات الخمسة فيه سواء إلا المفعول معه، وذلك لمراعاة أصل الواو، إذ هى فى الأصل للعطف فوضعها أثناء الكلام.

ويجب تأخير منصوب الفعل عنه إن كان الفعل بنون تأكيد مشددة أو مخففة فلا يقال: زيدًا اضربنّ، ولعل ذلك لكون تقديم المنصوب على الفعل دليلاً فى ظاهر الأمر على أن الفعل غير مهم، وإلاّ لم يؤخّر عن مرتبته[1] أى الصدر، وتوكيد الفعل مؤذن بكونه مهمّا فيتنافران فى الظاهر.

وكذا يجب تأخيره عنه لوا اشتبه المنصوب بغيره بسبب التقديم كما فى: ضرب موسى عيسى، إذ لو قلت فيه عيسى ضرب موسى لظن أن المقدم مبتدأ.

وكذا لو كان النّاصب فعل التعجب نحو: ما أحسن زيدًا، لأنه لا يُتَصرّف فى معمولة، ـ كما يجئ.

وكذا لو كان الفعل صلة للحرف نحو: عجبت من أن ضربت زيدًا، لأنه لا يفصل بين الحروف الموصولة وصلتها، كما يجئ فى باب الموصولات.

ويجب تقديم منصوب الفعل عليه إن تضمّن المنصوب معنى الاستفهام أو الشرط أو أضيف إلى ما تضمن أحدهما نحو: أيَّهم ضربت، وأىَّ حين تركب أركب، وغلام أيِّهم ضربت، وغلامَ مَن لقيت فاكرمه.

وكذا إن كان المنصوب معمولاً لما يلى الفاء التى فى جواب «أمّا» إذا لم يكن

(١) فى ط: «مرتبة» تحريف.

له منصوب سواه، نحو قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ﴾(١) وذلك لما يجئ في حروف الشّرط من أنه لابدّ من نائب مناب الشرط المحذوف بعد أمّا.

ولو كان له منصوب آخر جاز أن تقدم أيهما شئت، وتخلى الآخر بعد عامله نحو: أما يوم الجمعة فاضرب زيداً.

وكذا إن سدّ شرط آخر مسد شرط «أمّا» نحو: إن لقيت زيداً فاضرب خالداً لم يجب تقديم المنصوب.

ومنع الكوفيّون نحو: زيداً غلامُه ضرب، لأن زيداً متأخر في التقدير من وجوه:

أحدها: بالنظر إلى غلامه لأنه من تمام خبره.

والثاني: بالنظر إلى ضربه لأنه معمول.

١٢٩ / والثالث: بالنظر إلى فاعل ضرب لأنه مفعوله، فيبقى الضمير المتصل بـ«غلامُه» كأنه لا مفسّر له قبله بخلاف قوله تعالى: ﴿وَإِذِ ابْتَلَىٰ إِبْرَاهِيمَ رَبُّهُ﴾(٢) لأن المنصوب متأخّر من جهة المفعولية فقط، وبخلاف: زيداً ضرب غلامُه فإنه متأخر من جهة المعمولية والمفعولية، وأجازه البصريّة وهو الحق اكتفاءً بالتقدّم اللفظي.

وكذا منع الكوفيون نحو: غلامَه أو غلامَ أخيه ضرب زيدٌ، وأيّ شئ أراد أخذ زيد، على أنّ في «أراد» ضمير زيد، وذلك لأن المفسّر في هذه الصور هو الفاعل،

ولا يجوز أن تقدّره قبل المفعول المقدّم على الفعل، لأن الفاعل لا يتقدم على الفعل، فكيف يفسّر ما هو متقدّم لفظاً وليس بمقدّم تقديراً؟ وهذا بخلاف ضرب غلامَه زيدٌ فإن مرتبة المفسّر قبل الضّمير، ويجوز تقديمه عليه.

وأجازه البصريون وهو الحق نظراً إلى أن مرتبة المفعول بعد الفاعل، فإذا لم يجز تقديم المفسّر وحده أي الفاعل أخّرنا ما أتّصل به المفسر، فنقول: إن تقدير غلامَه ضرب زيدٌ: ضرب زيدٌ غلامه.

---

(١) الضحى / ٩. (٢) البقرة/ ١٢٤.

وكذا منعوا نحو: ما طعامك أُكِل إلاّ زيدٌ، لأنك حذفت الفاعل الذى هو الأصل والعمدة، واغتنيت بالمفعول الذى هو فضلة، وذلك بأن قدمته على الفعل. وإجازه البصريّون وهو أولى لأن المستثنى سد مسد الفاعل.

واعلم أنه لا يوقع فعل فاعله ضمير متصل على مفسّره الظّاهر أى لا ينصبه، فلا يقال: زيدًا ضرب كما يجئ فى المنصوب على شريطة التفسير.

[حذف العامل جوازًا ووجوبًا]

(ص): «وقد يحذف الفعل لقيام قرينة جوازًا كقولك: زيدًا لمن قال: من أضرب؟ ووجوبًا فى أربعة مواضع:

الأول: سماعى نحو: «امرأً ونفسه»، و﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[1]، وأهلاً وسهلاً».

(ش): القرينة الدالة على تعيين المحذوف قد تكون لفظية كما إذا قال شخص: مَنْ أضرب؟ فتقول: زيدًا، وقد تكون حالية كما إذا رأيت شخصًا فى يده خشبة قاصدًا لضرب شخص فتقول: زيدًا.

قوله: «أمرأً ونفسه» أى دع امرأ، والواو بمعنى مع، أو للعطف.

وعلة وجوب الحذف فى السماعيّات كثرة الاستعمال، وإنما كانت سماعية لعدم ضابط يعرف به ثبوت علة وجُوب الحذف، أى كثرة الاستعمال بخلاف المنادى فإن الضابط كونه منادى.

قوله تعالى: ﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[2] تفسير سيبويه: انتهوا عن التثليث وائتوا خيرًا لكم.

وقال الكسائى: التقدير: انتهوا يكن خيرًا لكم، وليس بوجه لأن «كان» لايقدّر قياسًا فلا يقال: عبدَ الله المقتول أى كن ذلك.

---

(١)، (٢) النساء/ ١٧١.

وقال الفراء: لو كان على إضمار «كان» لجاز: اتق الله محسنًا، أى تكن محسنًا، وهو عنده بتقدير: انتهوا انتهاءً خيرًا لكم.

وقولهم: «حسبك خيرًا لك و«وراءك أوسعَ لك» بتقدير حسبك، وائت خيرًا لك، ووراءك وائت مكانًا أوسعَ لك.

يقوى مذهب سيبويه أى تقدير: ائت فى الاية، وكذا قوله:

فواعِدِيه سَرْحَتَيْ مالكٍ أو الرُّبابينهما أسْهَلا[١] =١٠٦

أى قولى: ائت مكانا أسهل[٢].

وكذا قولهم: انته أمرًا قاصدًا، أى انته عن هذا، وائت امرًا قاصدًا.

وقرينة ائت فى هذه المواضع: أنك نهيت فى الأول عن شىء، ثم جئت بعده بما لا تنهى عنه، بل هو مما يؤمر به، فيجب أن ينتصب بائت أو اقصد، أو ما يفيد هذا المعنى.

وليس قولهم: أمرًا قاصدًا مما يجب حذف فعله على ما ذكر سيبويه، وأورده الزمخشرى فى ذلك وأورد سيبويه[٣] و﴿انتَهُوا خَيْرًا لَّكُمْ﴾[٤]، وحسبك خيرًا

---

(١) الشاهد الموفى المائه.

استشهد به على أن: «أسهل» مفعول لفعل محذوف، وهو صفة. وموصوفه محذوف أيضًا، أى قولى: ائت مكانًا أسهل، ونسبه فى الخزانة إلى عمر بن أبى ربيعة.

من شواهد: سيبويه ١/ ١٤٣، وابن الشجرى ١/ ٣٤٤.

وانظر ديوان عمر بن أبى ربيعة / ٣٠٦ وروايته:

* أو الرّبا دونهما منزلاً*

من قصيدة مطلعها:

أرسلت لما عيل صبرى إلى أسماء والصَّبُّ بأن يُرْسِلا

(٢) «أى قولى ائت مكانًا أسهل» سقط من «ب» ١/ ٣٤٠.

(٣) الكتاب ١/ ١٤٣.

(٤) النساء / ١٧١.

١٣٠ لك، فيما وجب إضمار فعله/ [١] ولعله سمع: انته وائت امرأً قاصداً بإظهار ناصب «أمراً»، ولم يسمع إظهار ناصب «خيراً لكم» و«خيراً لك»، وإلا فالثلاثة متقاربة المعنى.

ومعنى أمراً قاصداً: ذا قصد[٢]، والقصد فى الأمر: خلاف القصور والإفراط، قال:

١٠٧ = *كلا طَرَفَيْ قَصْدِ الأمور ذميمُ[٣]*

قوله: «أهلاً» أى أتيت أهلاً، لا أجانبَ، وسَهْلاً أى وطئت مكانًا سهلاً عليك لا وعرًا.

وقال المبرّد: هى منصوبة على المصدر، أى رحبت بلادك مرحبًا أى رُحْبًا وأَهَلْت أهلاً أى تأهّلت تأهُّلاً، فقدّر له فعلاً، وإن لم يكن له، كما قيل فى نحو: القهقرى ـ على نحو ما ذكرناه.

وسُهل موضعك سَهْلاً على وضع «سَهْلاً» موضع سُهولة.

---

(١) بعد كلمة: «فعله» فى ظ، وك، ول زيدت العبارة التالية:
«ولا أرى فرقًا بين: انته أمرًا قاصدًا، وانتهوا خيرًا لكم من حيث المعنى، فلا أدرى لم صار أحدهما مما وجب حذف فعله دون الآخر، وإن أدّعى أن نحو: «انتهوا خيرًا، وحسبك خيرًا صار كالمثل فى كثرة الاستعمال ولم يسمع إلخ.
وفى م وط، ع سقطت هذه العبارة.

(٢) فى ط: «إذا قصد»، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٣) فى الخزانة الشاهد الحادى بعد المائة.
واستشهد به على أن «القصد» فى الأمر خلاف القصور والإفراط فإنه يقال: قصد فى الأمر قصدًا: توسّط.
وهذا المصراع عجز بيت وقبله:

عليك بأوساط الأمور فإنها ... طريق إلى نهج الصواب قديمُ
ولاتكُ فيها مُفْرِطًا أو مُفَرِّطًا ... كلا طَرَفَىْ قصد الأمور ذميم

وقال البغدادى: لا أعلم قائل هذين البيتين ولا رأيتهما إلا فى كتاب: «العباب فى شرح أبيات الآداب» لابن سناء الملك بن شمس الخلافة.

ومن الواجب إضمار فعلها سماعًا قولهم: «هذا ولا زعماتك» كأن المخاطب كان يَزْعُم زعمات كاذبةً، فلما ظهر ما يخالف ذلك من قول عليه سيماء الصّدق صادر من غيره قيل له: هذا ولا زعماتك، أى هذا الحقُّ، ولا أتوهّم زعماتك. ويجوز أن يكون التقدير: أزعم هذا ولا أزعم زعماتك، أو أزعم هذا ولاتزعم زعماتك.

ومنها قولهم: «من أنت زيدًا»، وأصله: أن رَجُلاً غير معروف بفضله تسمَّى[1] بزيد، وكان اسمَ رجل مشهور فأنكر ذلك عليه أى: من أنت ذاكرًا زيدًا، أو تذكر زيدًا، وإنتصاب «ذاكرًا» على الحال من معنى: من أنت أى مَنْ تكون؟ كما قيلى فى كيف أنت وقصعة من ثريد؟ أى كيف تكونُ؟.

ويقال هذا أيضًا فيمن ذكر عظيمًا بسوء أى من أنت تذكر زيدًا؟، ويروى زيد بالرفع أى: كلامك زيدٌ، نحو: كلمته فوه إلى فىّ، والنّصب أقوى وأشهر.

ومنها قولهم: «عَذيرك من فلان»، والعذَير إمّا بمعنى العاذر كالسّميع أو المُعْذر كالأليم بمعنى المؤلم. وأعذر وعذر بمعنىً. ويجوز أن يكون العذير بمعنى العُذْر إلاّ أن الفعيل فى مصدر: غير الأصوات قليل كالنّكير. وأمّا فى الأصوات كالصّهيل والنئيم[2] فكثير والعذير أيضًا: الحال يحاولها المرء يُعْذَر عليها، قال:

جارِيَ لا تَسْتنكري عَذيري سَيْري وإشفاقِي علي بَعيري[3] =١٠٨

(١) = فى ط: يسمى بالياء.

(٢) فى هامش ط: علق الشريف بقوله: «النئيم»: صوت ضعيف كالأنين، يقال: نأمت القوس، وسمعت نئيم الأسد.

(٣) فى الخزانة الشاهد الثانى بعد المائة:
قال البغدادى: استشهد به على أن «العزير» هنا بمعنى الحال التى يحاولها المرء يُعذر عليها.
وقد بين بقوله: سيرى واشفاقى الحال التى ينبغى أن يُعذر فيها ولا يلام عليها.
وقوله: سيرى: هو مصدر سار يسير، يكون بالليل وبالنهار، ويستعمل لازمًا ومتعدّيًا، يقال: سار البعير وسرته. ومعنى الشعر: يا جارية سيرى ولا تستنكرى عذيرى وإشفاقى. وهذان البيتان من رجز للعجاج: وهما مطلع أرجوزة بلغت أبياتها ١٧٤ بيتًا =

بيّن بقوله: سَيْرى وإشفاقى الحال التى ينبغى أن يعذر فيها ولا يُلام عليها، يقال: هذا إذا أساء شخصٌ الصّنيعَ إلى المخاطب أى أحْضر[١] عاذرك أو عذرك أو الحال التى تُعْذر فيها ولا تلام، وهى فعل المكروه به[٢] إلى ذلك الشخص، أى لك العُذْر فيما تجازيه لسوء صنيعه إليك.

ومعنى «من فلان»[٣] أى من أجل الإساءة إليه وإيذائه، أى أنت ذو عُذْر فيما تعامله به من المكروه.

ومنه ما يروى عن النبىّ ﷺ أنه قال لأبى بكر: «اعذرنى من عائشة»[٤] أى من جهة تأديبها وتعريكها. وفى الخبر: «لن يَهْلك النّاس حتى يُعْذِروا من أنفسهم»[٥] أى يقيموا العذر بسبب كثرة ذنوبهم لمعذّبهم ومهلكم، فمعنى من أنفسهم: أى من جهة أنفسهم وإهلاكها.

ويقال: من يعذرنى من فلان أى من أجل إيذائى ايّاه أى: لى عذر فى إيذائه فهل ههنا مَنْ يعذرنى؟

ومنها قوله: «أهْلَك واللّيل» إن كان الواو فيه بمعنى مع، فالمعنى: ألحق أهلك مع الليل أى لا يسبقك الليل إليهم، وإن كانت للعطف انتصب اللّيل بفعل آخر غير ناصب أهلك أى الحق أهلك واسبق الليل.

ومنها «كلَيْهما وتمرًا» أى أعطنى كليهما وتمرًا، وأصله أنه قال شخص بين يديه

=من شواهد : سيبويه ١ / ٣٢٥، ٣٣٠، والعينى ٤/ ٢٧٧، والتصريح ٢ / ١٨٥، والأشمونى ٣/ ١٧٢، واللسان : عذر، وأساس البلاغة : «عذر» . انظر ديوانه / ٢٢١.

والبيت الثانى برواية: «سعيى» مكان: «سيرى».

(١) فى (م)، و(ك)، و(ل) احصر بالحاء والصاد وفى (ظ) و(ع) أحضر بالضاد. وفى ط: اخضر بالخاء والضاد، تحريف.

(٢) «به» سقطت من ط. (٣) أى: «عذيرى من فلان» التى تقدّم ذكرها.

(٤) اللسان: مادة عذر.

(٥) انظر اللسان وأساس البلاغة: «عذر».

زُبْد وسنام وتمر لآخر أىّ هـذين تريد؟ مشيرًا إلى الزيد والسـنام فقال ذلك الآخر ذلك.

ومنها قولهـم: الكلاب على البقر أى أرسل، و«أحَشَـفًا وسوءَ كِيلة؟»(١) أى أتجمع حشفًا، و«كلّ شَىء ولا شَتيمة حُرّ» أىّ: أصنع كُلّ شىء ولا ترتكب شتيمة حُرّ، و«إن تأتنى فأهلَ الليل/ وأَهْل النّهـار» أى فتأتى أهل اللّيل وأهل النهار أى ١٣١
أهلاً لك بالليل والنهار، و«ديار الأحّـبة»، أى اذْكرها، وقوله: كاليوم رجلاً أى ما رأيت كرجل اليوم رجلاً على حذف نـاصب رجل، وحذف ما أضيف إلى اليوم، وكاليوم حال مقدّم من رجل.

وقد يقـال: كلاهما بـالرفع وتمرًا، وكـلُّ شىء ولا شتيـمة حر أى كلاهـما لى، و«كلّ شىء أمَمٌ»(٢).

ووجوب الحذف فى جمـيع ما ذكر وأمثالها لـكونها أمثالاً أو كالمثـل فى كثرة الاستعمال والأمثال لا تُغيّر.

[حذف المفعول به]

وأعلم أن المفعول به يحذف كثيرًا إلا فى أفعال القلوب كما يجىء فى بابها.

وكذا المـتعجّـب منه فـإنه لا يحـذف إلا مع قيـام القرينـة علـى تعيـينه نـحو: ماأحسنك وأجْمِل، إذ لا فائدة فى التعجب من دون المتعجّب منه.

ولا يحذف المجاب به نحو: ضربت زيـدًا فى جواب من قال من ضربت؟ إذْ هو مقصود الكلام.

وكذا إذا كان مستثنى نحو ما ضربت إلاّ زيدًا.

---

(١) هذا مثل يضرب لجمعـك على الرجل ضربين من الخسران، ونوعين من النـقصان، والكيلة: ضرب من الكيل مثل القعْدة والجلْسة. انظر جمهرة الأمثال للعسكرى ١/ ١٠١.

(٢) فى اللسان: «أمم»: الأمم: القصد الذى هو الوسط. والأمَمُ: اليسير، يقال: داركم أمَمٌ، وهو أممٌ منك وكذلك الاثنان والجمع، وأمر بنى فلان أمَمٌ: أى بيْن لم يجاوز القدْر.

وما حذف من المعفول به فهو على ضربين:

إمّا منويّ كما فى قوله تعالى: ﴿يَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾(١) أى لمن يشاؤه.

أو غير منويّ وذلك إما لتضمين الفعل معنى اللاّزم كقوله تعالى: ﴿يُخَالِفُونَ عَنْ أَمْرِهِ﴾(٢) أىْ يعدلون وقوله:

١٠٩ = وإنْ تَعْتَذِر بالمحْل من ذى ضُروعِها إلى الضّيف يَجْرَحْ فى عراقيبها نَصْلى(٣)

أى يؤثر بالجرح.

وإما للمبالغة بترك التقييد كما تقول فلانٌ يعطى ويمنع قال الله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقْبِضُ وَيَبْصُطُ﴾(٤).

---

(١) آل عمران/ ١٢٩.

(٢) النور / ٦٣.

(٣) الشاهد الثالث بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أنه حذف مفعول «يجرحْ» لتضمّنه معنى يؤثر بالجرح.

وذكر البغدادى أن هذا البيت من أواخر قصيدة لذى الرمة عدة أبياتها ستة وثلاثون بيتًا.

انظر ديوان ذى الرّمة / ٥٧٥. وعدة أبياتها ٣٧ بيتًا. ومطلعها:

خليلىّ عُوجًا عَوْجةً ناقتيكما على طلل بين القرينة والحبل.

وختمها بقوله:

أتتنى كلاب الحىّ حتى عَرَفْنَني ومُدّتْ نسوج العنكبوت على رَحْلى

و«المَحْل»: انقطاع المطر. والمراد بذى ضرعها: اللبن.

قال الطِّيبىّ: والمعنى إن اعتذرت بقلة اللّبن بسبب القحْط إلى الضّيف أعقرها لتكون هى عوض للبن.

والعَقْر: ضرب البعير بالسيف على قوائمه. والعراقيب: جمع عرقوب. وعرقوب الداية فى رجلها بمنزلة الركبة فى يدها. والنّصْل: السيف والسّكين.

من شواهد المغنى رقم ٩٢٠، وابن يعيش ٢/ ٣٩.

(٤) البقرة / ٢٤٥.

[المنادى]

(ص): «والثانى المنادى، وهو المطلوب إقباله بحرف نائب مناب أدعو لفظًا أو تقديرًا».

(ش): قوله: «المطلوب إقباله، أى الذى تطلب منه أنْ يُقْبِل عليك بوجهه، قال المصنف: «المطلوب إقباله» أخرج المندوب لأنه المتفجع عليه لا المطلوب إقباله، وبحرف نائب مناب «أدعو» أخرج نحو زيد فى قولك أطلب إقبال زيد.

وقد تصلّف المصنف بهذا الحدّ، وقال: إن الزمخشرى لم يُحدّ المنادى لإشكاله وذلك لأنه لو حُدَّ بأمر معنوى، أى كونه مطلوب الإقبال دخَل فيه «زيد» فى: أطلب إقبال زيد.

ولو حُدّ بأمر لفظىّ، أى ما دخل عليه «يا» وأخواتها دخل فيه المندوب، وليس بمنادى.

والظاهر أن (جار الله) لم يحدّه لظهوره لا لإشكاله، فإن المنادى عنده: كل ما دخله ياء وأخواتها. والمندوب عنده منادى على وجه التفجّع كما صرح به لما فصل أحكام المنادى فى الإعراب والبناء.

وكذا الظاهر من كلام لسيبويه[1] أنه منادى كما قال الجزولى: المندوب منادىً على وجه التفجيح، فإذا قلت: يا مُحَمّداه فكأنّك تناديه وتقول له: تعال، فأنا مشتاق إليك، ومنه قولهم فى المراثى[2]: «لا تبعد»، أى لا تهلك كأنهم من ضنِّهم بالميت عن الموت تصورّوه حيًا، فكرهوا موته، فقالوا: «لا تبعد» أى لا بعدت ولا هلكت، وكذا المندوب المتوجّع عليه نحو: واويلاه، واثبوراه، واحزناه، أى احضر حتّى يتعجّب من فظاعتك.

والدّليل على أنه مدعوّ قوله تعالى: ﴿لا تَدْعُوا الْيَوْمَ ثُبُوراً وَاحِداً وَادْعُوا ثُبُوراً كَثِيراً﴾[3] امرهم بقول: واثبوراه.

---

(١) انظر الكتاب ١/ ٣٢١.
(٢) فى ط: «المرائى» بالهمزة، تحريف.
(٣) الفرقان / ١٤.

وكذا المستغاث منـادىً دخله معنى الاستغاثة، وكذا المتعجّـب منه منادًى دخله معنى التّعجبُ، فمعنى يالَلماء ويا للدّواهى: احضرا حتى يتعجّب منكما.

وكذا لا يرد عليه المخصوص فإنه يقول هـو منادًى نقل إلى معنى الاختصاص والعارض غير مُعْتَدٍّ[1] به.

هذا وانتصـاب المنادى عند سيبـويه على أنه مفـعول به، وناصبه الفـعل المقّدر، وأصله عـنده: يا أدعو زيدًا فـحذف الفعل حـذفًا لازمًا لكـثرة الاستعمـال لدلالة حرف النداء عليه، وإفادته فائدته.

١٣٢ وأجاز المبرد نصب المنادى على حرف النداء / لسده مسد الفعل، وليس ببعيد، لأنه يمال إمالة الفعل فلا يكون إذًا من هذا الباب، أى مما انتصب المفعول به بعامل واجب الحذف.

وعلى المذهبين فيازيد جملة، وليس المنادى أحد جزئى الجملة.

[فعند سيبويه[2] جزءا الجملة أى الفعل والفاعل مقدّران. وعند المبّرد:

حرف النداء سدّ مسدّ أحد جزئى الجملة، أى الفعل والفاعل مقدّر].

ولا منع من دعوى سدّه مسدّهما، والمفعول به ههنا على المذهبين واجب الذكر لفظًا أو تقديرًا إذ لا نداء بدون المنادى.

وما أورد ههنا الزامًـا من أن الفعل لو كان مقدّرًا أو كان «يا» عـوضًا منه لكان جملـة خبرية غـير لازم، لأن الفعـل مقصود بـه الإنشاء، فالأولـى أن يقدر بلـفظ الماضى أى دعـوت أو ناديت، لأن الأغلـب فى الأفعال الإنشـائية مجـيئها بـلفظ الماضى.

وقال أبوعلىّ فى بعض كلامه: إن «يا» وأخواته أسماء أفعالٍ، ومُنِع بأن أسماء

(١) فى ط: «غير متعد» تحريف صوابه والنسخ المخطوطة.

(٢) من ما بين معقوفين سقط من ظ.

الأفعال لاتكون على أقل من حرفين، والهمزة من أدوات النداء. ويمكن أن يقال: خالفت أخواتها لكثرة استعمال النداء فجوِّز فى أدائه مالا يجوّز فى غيرها، ألا ترى إلى الترخيم وُمنع أيضًا بأن الضمير فيه لا يكون لغائب لعدم تقدم ذكره، ولا لمتكلم، لأن اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم.

والجواب: أن اسم كل فعل يجرى مجرى ذلك الفعل فى كون فاعله ظاهرًا أو مضمرًا، غائبًا أو متكلّمًا أو مخاطبًا، ولكنه لايبرز فى اسم الفعل شىء من الضمائر، تقول: صَهْ فى المفرد المذكر والمؤنث. وكذا فى مثنّاهما، ومجموعهما، وإذا كان اداة النداء بمعنى فعل المتكلّم استتر فيه ضميره، فيكون كما قال بعضهم فى «أف»: إنه بمعنى: أتضجر أو تضجّرت، وفى «أوه» إنه بمعنى: أتوجع أو توجعت.

وقيل: لو كان اسم فعل لتمّ من[1] دون المنادى لكونه جملة.

والجواب: أنه قد يعرض للجملة مالا يستقل كلامًا [إلا][2] بوجوده كالجملة القسمية والشّرطية، والنّداء لابد له من منادى.

واعلم أنه قد يَنْصب عاملُ المنادى المصْدَر اتّفاقًا نحو: يازيد دعاءً حقًّا. ويجوز أن يكون مثل: الله أكبر دعوَة الحق، وزيد قائم حقًّا، أى منتصبًا بعامل مقدر كما قيل فيهما.

وأجاز المبرّد نصبه للحال نحو يازيد قائمًا إذا ناديته فى حال قيامه. ومنه قوله:

١١٠= * يا بُـؤْسَ للجهل ضَرّارًا لأقوام *[3]

---

(١) فى ط: «منى» تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط.

(٣) فى الخزانة هو الشاهد الرابع بعد المائة:

قال البغدادى: استشهد به على أن المبرد أجاز أن ينصب عامل المنادى الحال نحو: يازيد قائمًا إذا ناديته فى حال قيامه: والظاهر أن عامله فى الشاهد: «بؤس» الذى هو بمعنى الشدّة، وهو مضاف إلى صاحب الحال أعنى الجهل تقديرًا لزيادة اللام. والشاهد عجز. صدره:

* قالت بنو عامر خالوا بنى أسد * =

والظاهرُ أنّ عاملـه «بؤس» الذى بمعنى الشّدة وهو مضـاف إلى صاحب الحال أعنى الجهل تقديراً لزيادة اللاّم فهو مثل أعجبنى مجىء زيد راكبًا.

[بناء المنادى]

(ص): «ويُبْـنى عـلى ما يُـرفع به إن كـان مفـردًا معرفـة مثل: يـازيد ويـارجلُ ويازيدان ويازيدون».

(ش): «إنما قال: عـلى ما يرفع به لـيكون أعمّ من قولـه: يبنى على الـضّم، فإن نحو: يازيدان ويازيدون خارج منه، وما يرفع به الاسم الضم والألف والواو.

وقال الكسائى: المنادى المفرد المعرفة مرفـوع لتجرده عن العوامل اللّفظية، ولا يعنى أن التجرد فيه عامل الرفّع كما قال بـعضهم فى المبتدأ بل المراد به أنه لم يكن فيه سبب البناء حتى يُبْنى، فلابدّ من الإعراب، ثم إنّا لو جَرَرْناهُ لشابه المضاف إلى ياء المتكـلّم إذا حذف الياء، ولو فتـحناه لشابه غير المـنصرف فرفعناه، ولـم ننوّنه، ليكون فرقًا بينه وبين ما رُفِع بعاملٍ رافعٍ.

ولا يُعْترضُ عليه بالمبتدأ فإن العامل فيه عنده هو الخبر.

قال: وإنّمـا نصب المنادى المـضاف لطوله، ولأن المـنصوبات فى كـلام العرب أكثر فهو عنده مرفوع أو منصوب بلا عامل.

وقال الفراء: أصل يـازيد: يازيدا، ليكون المنـادى بين الصّوتين، ثم اكـتفى بيا ونوى الألف فصار كالـغايات فبنى على الضم، وفتح المـضاف / لوقوع المضاف ١٣٣
إليه موقع الألف فى يازيدا فحركته عنده ليست نصبًا.

= و«خالو»ا فى صدر البيت بمعنى: تاركوا، يقال: خالَى يُخالى مخالاةً وخِلاء كما يقال: تارَك يُتارِك، ويقال للمرأة المطلقة خلّية .

والشاهد نسب للنابغة الذبيانى، وهو مطلع قصيدة له فى الديوان / ٢٢٨ عدتها ١٣ بيتًا .

من شواهـد: سـيبـويـه ١/ ٣٤٦ ، والمحتـسب ١/ ٥١ ، والخـصـائص ٣/ ١٠٦ وابـن الـشجـرى ٢/ ٨٠, ٨٣ وابن يعيش ٣/ ٦٨، ٥/ ١٠٤، والهمع والدرر رقم ٦٦٧.

ولا أدرى ما يقول فى نصب المضارع والمفرد النكرة، ولِمَ لا يجرى المضاف مجراهما فى كونه منصوبًا؟

قوله: «مفردًا» أى الذى لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له فيدخل فيه نحو يازيدان ويازيدون. ويعنى بالمعرفة ما كان مقصودًا قصده، سواء تعرّف بالنّداء أو كان معرفة قبله فيضم، نحو يا زيدُ ويا رجلُ، ويا هذا، ويا أنت، والضم مقدّر فى المنقوص والمقصور نحو: يا قاضى ويا فَتى، وفى المبنيّ قبل النداء : نحو: يا هذا ويا هؤلاء.

ويونس بحذف الياء فى المنقوص، ويعوّض منها تنوينًا فيقول : يا قاضٍ، لأنه لم يعهد لام المنقوص ثابتًا مع السكون بلا لام أو إضافة، ولا يحذفَ فى «يامرى»[1] من الإراءة خوفًا من الإجحاف بالكلمة.

وإنما بنى المفرد المعرفة لوقوعه موقع الكاف الاسميّةالمشابهة لفظًا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية، وكونه مثلها إفرادًا وتعريفًا، وذلك لأن يا زيد بمنزلة أدعوك، وهذا الكاف مشابه للكاف فى ذلك لفظًا ومعنىً . وإنما قلنا ذلك لما تقررّ أنَّ الاسم لا يبنى إلا لمشابهة الحرف بوجه أو الفعل ، ولا يبنى لمشاهبة الاسم المبنىّ.

وأمّا المضاف والمضارع له فلم يُبْنيا لأنهما كالكاف إفرادًا .

ولم يُبْن المفرد المنكر لأنه ليس مثلها تعريفًا ولم يقع موقعها.

وإن وقع المضمر منادى جاز: يا أنتَ نظرًا إلى المظهر، قال:

يا أبْجرَ بن أبجرٍ يا أنتا أنت الذى طَلَّقْتَ عامَ جُعْتا[2] = ١١١

(١) فى ط والمخطوطات : «با مرى» بالباء والميم، ولعل الصواب : يا مرى بالياء من رأى، والأمر منه «ر» وباق على أصل واحد، وحذفت عينه ولامه وفى الهمع ٣/ ٤١ بتحقيقى : فإذا كان ذا أصل واحد ثبتتْ الياء بإجماع نحو: يا مرى ، ويا يفى علمًا.

(٢) هو الشاهد الخامس بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن المضمر لو وقع منادى جاز نظرًا إلى المظهر، فإن المظهر بصورة الرفع، والضمير ضمير رفع .

وجاز: «ياإيّاك» نظرًا إلى كونه مفعولاً كما ورد فى كلام ابن الأحوص: «ياإيّاك قد كفيتك» قاله لأبيه لما أراد أن يتكلّم.

وإذا اضْطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين، قال:

١١٢ = سلام الله يا مطرٌ عليها وليس عليك يا مطرُ السّلام[١]

وعند يونس ينصب رجوعًا به إلى حركته الإعرابية لمّا اضطر إلى إزالة البناء بتنوين التمكن.

وإنّما بنى المفرد على الحركة لأن له عرْفًا[٢] فى الإعراب، وبنى على الضم فرقًا بين حركتى المنادى المعرب نحو: يا قومُ ويا قومَنا، وحركة المبنى نحو : يا قومُ، كما عملوا ذلك فى نحو : قبلك، ومِن قبلك، ومِن قبلُ.

= وهذان البيتان من أُرجوزة لسالم بن دارة، وقد حرّف البيت الأول على أوجه، وصوابه :

يامر . يا ابن واقع يا أنتا

ورواه العينى كرواية الشارح، وزعم أنه قائله الأحوص، وهو وهم والشعر لسالم بن دارة وهو أنه لما وفد مع أبيه على معاوية خطب، فوثب أبوه ليخطب فكفّه وقال: يا إياك قد كفيتك.

من شواهد : نوادر أبي زيد/ ١٦٣ ، والإنصاف ١/ ٢٢٥، وابن الشجرى ٢/ ٧٩، وابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٣١، والمعَرّب ١/ ٧٦ ، وأوضح المسالك رقم ٤٣١، والعينى ٤/ ٢٣٢، والهمع والدرر رقم ٦٧٩ والتصريح ٢/ ١٦٤، والأشمونى ٣/ ١٣٥.

(١) هو الشاهد السادس بعد المائة فى الخزانة

قال البغدادى : استشهد به على أنه إذا اضطر إلى تنوين المنادى المضموم اقتصر على القدر المضطر إليه من التنوين، والقدر المضطرّ إليه هو النون الساكنة : فألحقت وأبقيت حركة ما قبلها على حالها ، إذ لا ضرورة إلى تغييرها، فإنها تندفع بزيادة النون.

والشاهد من قصيدة للأحوص الأنصارى . انظر شعر الأحوص، مطلعها:

أ أن نادى هديلاً ذاتَ فَلْجٍ مع الإشراق فى فَنَن حَمامُ.

ومناسبتها أن الأحوص كان يهوى أخت امرأته، ويكتم ذلك، ويشبّب بها ، ولا يفصح باسمها، فتزوجها مطر، فبلغه الأمر فأنشأ قصيدته.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣١٣ ، وابن الشجرى ١/ ٣٤١ ، وأوضح المسالك رقم / ٤٣٧، وابن عقيل ٢ / ٧٥، والأشمولي ٣/ ١٤٤، وانظر ديوان الأحوص / ١٨٩ .

(٢) فى ط «عرفا» بالفاء، والصواب بالقاف كما فى المخطوطات.

[خفض المنادى المفرد مع لام الاستغاثة]

(ص): «ويخفض بلام الاستغاثة، نحو : يـا لَزيد ، وتفتح لإلحاق ألفها ولا لام نحو : يا زيداه ، وينصب ما سواهما نحو: يـا عبد الله، ويا طالعًا جبلاً، ويا رجلاً لغير معيّن».

(ش) : هـذه اللاّم المفتوحة تدخل المنادى إذا استغيث به نحو: يا للّه[1]، أو تُعُجِّب منه نحو: يا لَلْماء ويا لَلدواهى، وهى لام التخصيص، أدخلت علامة للاستغاثة والتَّعجّب.

وإنّما اختيرت من بين الحروف لمناسبة معناها لمعناهما، إذْ المستغاث مخصوص من بين أمثاله بالدعاء، وكذا المتعجّب منه مخصوص من بين أمثاله بالاستحضار لغرابته [2] فاللاّم معدّية [3] لأدعو المقدّر عند سيبويه أو لحرف النداء القائم مقامه عند المبرد إلى المفعول.

وجاز ذلك مع أن «أدعو» متعدّ بنفسه لضعفه بالإضمار أو لضعف النّائب منابه، ألا ترى أنك تقول : ضربى لزيد حسنٌ، وأنا ضاربٌ لزيدٍ، ولا يجوز ضربت لزيد.

وإنما فتحت لام الجر فى المستغاث لاجتماع شيئين :

أحدهما: الفرق بين المستغاث والمستغاث له، وذلك لأنه قد يلى (يا) ما هو مستغاث له بكسر اللاّم، والمنادى محذوف نحو: يا لِلْمظلوم، ويا لِلضعيف أى يا قوم.

والثانى: وقوع المستغاث موقع الضّمير الذى تفتح لام الجرّ معه لما يجىء فى حروف الجرّ، فإن عطفت بغير ياء نحو قوله:

---

(١) فى ط : «يا الله» تحريف.

(٢) فى «ظ» مخصوص بالاستحضار لغرابته من بين أمثاله.

(٣) فى ظ : «معدًّ»

= ١١٣ * يا لَلْكُهول ولِلشّبّانِ للعجب * (١)

١٣٤ كسرت / لام المعطوف، لأن الفرق بينه وبين المستغاث له حاصل بعطفه على المستغاث،وإن عطفت مع (ياء) فلابد من فتح لام المعطوف أيضًا نحو قوله:

= ١١٤ *يا لَعَطّافنا ويالَرياح* (٢)

وإنما يكسر لام المستغاث له، لعدم وقوعه موقع الضمير نحو قوله: يا لَلّه للمسلمين.

وفتحت اللام فى المتعجب منه لوقوعه موقع الضّمير فقط.

---

(١) هو الشاهد السابع بعد المائة فى الخزانة .

قال البغدادى : استشهد به على أن لام المستغاث إن عطفت بغير ياء كسرت، فلام للشبان مكسورة والقياس فتحها. وجاز الكسر لعدم اللبس.

والشاهد عجز، وصدره:

* يبكيك ناء بعيدُ الدار مغتربُ*

يقول: يبكى عليك الغريب، ويسرّ بموتك القريب، وهو أحد الأعاجيب، والشبان : جمع شابّ، قال ابن حبيب: زمان الغلومية: سبع عشرة سنة منذ يولد إلى أن يَستَكمِلَها، ثم زمان الشبابيّة: سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل أربعًا وثلاثين. ثم هو كهل سبع عشرة سنة إلى أن يستكمل إحدى وخمسين سنة، ثم هو شيخ إلى أن يموت.

قال البغدادى: والشاهد لم ينسبه أحدإلى قائله.

وفى هامش الإيضاح المحقَّق يذكر المحقِّق أنه نسب فى شواهد الإيضاح ورقة / ٥١ لأبى الأسود الدؤلى .

من شواهد: الإيضاح لأبى على الفارسى / ٢٣٦، والمقرّب ١/ ١٨٤، والعينى ٤/ ٢٥٧، والتصريح ٢/ ١٨١، وأوضح المسالك رقم ٤٤٨، والهمع والدرر رقم ٧٠٢، والأشمونى ٣/ ١٦٥.

(٢) هو الشاهد الثامن بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن اللام فى المعطوف فتحت، كلام المعطوف عليه لإعادة ياء، وبعده:

وأبى الحشرج الفتى النّفّاح*

والبيت من الشواهد الخمسين التى لم يعرف قائلها.

وعطاف ورياح وأبو الحشرج أعلام رجال.

من شواهد سيبويه ١/ ٣٩، وابن يعيش ١/ ١٣١ والعينى ٤/ ٢٦٨، والهمع والدرر رقم ٧٠٣.

ويطّرد كسر لامه على تأويل أنه مدعوّ له، والمنادى محذوف نحو: يا لِلدِّواهى ويا لِلْماء ويا لِلْفليقة [١].

وحكى الفراء عن بعضهم : أن أصل يا لَزيد: يا آل زيد فخفف وهو ضعيفٌ لأنه يقال ذلك فيما لا أل له نحو: يا لِلدواهى، ويا لّله، ونحوهما.

وقد يستعمل المستغاث له بـ «مِن» نحو

١١٥= * فيالَلّه مِنْ ألم الفراق * [٢]

وهو متعلّق بما يدل عليه ما قبله من الكلام أى أستغيث بالله من ألم الفراق.

وأمّا اللام الداخلة فى المستغاث له فهو متعلّق بما تعلّق به اللّام الأولى [٣]، فمعنى يا لله للمسلمين: أخص الله بالدّعاء لأجل المسلمين.

وقد يستغنى عن المستغاث إذا كان معلومًا .

وقد تدخل اللام المفتوحة على المنادى المهدّد نحو: يا لزيد لأقتلنك. قال مهلهل:

١١٦= يا لبَكر أنْشروا لي كُليبًا يا لَبكرٍ أين أين الفِرارُ [٤]

(١) فى أساس البلاغة :«فلق» : يا للفليقة : تقال للأمر المنكر.

(٢) هو الشاهد التاسع بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن المستغاث له قد يجر بـ «من» كما يجرّ باللام. وذكر البغدادى أن هذا المصراع من شعر لعُبَيد الله بن الحر الجُعْفى، رثى به الحسين بن علىّ رضى الله عنهما، وأوله:

يا لك حَسْرةً ما دمْتُ حيًا ترددُ بين حلقى والتّراقى

حُسينًا حين يطلب بذلَ نصرى على أهل العداوة والشّقاق

وصدر الشاهد :

* مع ابن المصطفى نفسى فِداهُ*

(٣) فى ظ : اللام الأول.

(٤) هو الشاهد العاشر بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن هذه اللام داخلة على المنادى المهدّد.

قال البغدادى: وهذا المعنى هو الجيّد، ومأخذه من هذا البيت أوضح لإخفاء به ولا معنى للاستغاثة به كما حققه الشارح.

وقولهم: إن هذه لام الاستغاثة كأنه استغاث بهم لنشر كليب واستغاث بهم للفرار تكلّف، ولا معنى للاستغاثة ههنا لا حقيقة ولا مجازًا .

ولا يجوز دخول اللاّم على المنادى فى غير المعانى المذكورة. فلو قلت: يا لزيد قد كان كذا وأنت تحدثه لم يجز.

ولا يستعمل من حروف النداء فى الاستغاثة والتعجب إلاّ (يا) وحدها لكونها أشهر فى النّداء، فكانت أولى بأن يتوسع فيها باستعمالها فى المنادى المستغاث به والمتعجب منه والمهدد [١].

قوله [٢]: «ولا لام» قال الخليل: اللام بدل من الزيادة فى آخر المستغاث به والمتعجب منه فكل واحد من اللام [٣] والألف يعاقب صاحبه فى الاستغاثة والتعجّب ولا يجتمعان.

وحكم هذه الزّيادة كحكم زيادة المندوب، فيكون مرةً واوًا، ومرة ياءً، ومرة ألفًا كزيادة المندوب على ما يجىء.

وإنما صار المستغاث به والمتعجب منه معربين عند اللام وإن كانا مفردين معرفتين، لأن علّة البناء فى المنادى ضعيفة، لأنه لمشابهته للاسم المبنى[٤] المشابه للحرف، فغلبت اللام المقتضية للجر حرف النداء المقتضية[٥] للبناء لضعفها فى اقتضاء البناء على ما قلنا مع كونها أبعد من مقتضى الجرّ .

قوله: «وينصب ما سواهما» أى ينصب ما سوى المفرد المعرفة، والمستغاث مع اللام كان أو مع الألف.

وما سواهما ثلاثة أقسام: المضاف والمضارع له، والمفرد النكرة . ويعنون

(١) سقطت كلمة «المُدّد» من النسخة ب، انظر ١/ ٣٥٤.

(٢) فى ط : «قولاً ولا لام» تحريف، والمراد قول المصنف «ولا لام».

(٣) فى ط فكل واحد من ياء والألف صوابه من النسخ المخطوطة والأسلوب.

(٤) فى ظ : لأنه لمشابهة الاسم المبنى.

(٥) هكذا فى ط والمخطوطات ، ولعله: «المقتضى» مكان «المقتضية».

بالمضارع للمضاف اسمًا يجيء بعده شيء من تمامه، إما معمول للأول نحو: ياطالعًا جبلاً، ويا حسنًا وجهُه، ويا خيرًا من زيد، وإمّا معطوف عليه عطف النّسق على أن يكون المعطوف مع المعطوف عليه اسمًا لشيء واحد نحو : يا ثلاثة وثلاثين، لأن المجموع اسمٌ لعدد معيّن كأربعة وخمسة فهو كخمسةَ عشرَ إلا أنه لم يُرَكّب لفظه .

ولا فرق فى مثل هذا العدد المعطوف بعضه على بعض بين أن يكون عَلَمًا أو لا، فإنه مضارع للمضاف، وهذا ظاهر مذهب سيبويه. ولذا[1] تقول : «ثلاثة وثلاثين عندى.

وقال الأندلسى وابن يعيش: هو إنما يضارع المضاف إذا كان علمًا وإلاّ فلا يُقال عندهما فى غير العَلَم: يا ثلاثة والثلاثون أو الثلاثين كيا زيدُ والحارثُ إذا قصد جماعة معينة/ وإلا قلت: يا ثلاثة وثلاثين نحو: يا رجلاً وامرأةً لغير معيّن. ١٣٥
والأول أولى لطوله قبل النداء وارتباطه بعضه ببعض من حيث المعنى كما فى يا خيرًا من زيد بل أشد.

وإما نَعْت هو جملة أو ظرف نحو قولك: يا حليمًا لا يَعْجل، ويا جوادًا لا يبخل قال:

أيا شاعرًا لا شاعرَ اليومَ مثلُهُ جريرٌ ولكن في كُلَيْبٍ تواضعُ[2] =١١٧

(١) فى ط : «وكذا» بالكاف، وانظر سيبويه١/ ٣٢٠.

(٢) هو الشاهد الحادى عشر بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف : إذا كان موصوفًا بجملة فإن جملة : «لا شاعر اليوم مثله» من اسم «لا» وخبرها وهو «مثله» صفة للمنادى، والوصف متقدم على النداء وبه يسقط ما ذهب إليه سيبويه من أن الوصف بعد النداء حيث تكلف فجعل «شاعراً» منصوب بفعل محذوف.
والبيت نسبه فى الخزانة للصلتان العبدى، من قصيدة عدة أبياتها ثلاثة وعشرون بيتًا .
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٢٨، والمقتضب ٤/ ٢١٥.
وفى الشعر والشعراء ١/ ٥٠٧ ذكر أن اسمه قثم بن خبيئة بن عبد القيس .
واجْتُمِع إليه فى الحُكم بين الفرزدق وجرير فبدأ قصيدته بقوله:
أنا الصلتان والذى قد علمتم متى ما يُحَكَمْ فَهْو بالحكمِ صادعُ

وقال :

١١٨ = أعبـداً حلّ في شُعَبي غريـباً ألؤما ـ لا أبالَـكَ ـ واغْترابا[١]

وقال :

١١٩ = أداراً بِحُزْوي هِجْتِ للعين عَبْرة فماء الهوي يَرْفَضُّ أو يَترَقْرقُ[٢]

وقال:

١٢٠ = ألا يا نخلـةً من ذات عِـرْق عليك ورحمةُ الله السـلامُ[٣]

(١) هو الشاهد الثانى عشر بعد المائة فى الخزانة.

استشهد به على أن جملة «حل» صفة للمنادى قبل النداء وهو من قبيل الشبيه بالمضاف.

قال البغدادى: وقوله : « لا أبالك» جملة معترضة، وهذا يكون للمدح: بأن يراد نفى نظير الممدوح بنفى أبيه، ويكون للذّم بأن يراد أنه مجهول النسب، وهذا هو المراد هنا.

و«وشعبى» بضم الشين: هى جبال منيعة متدانية».

ونسب البغدادى هذا الشاهد لجرير.

من شـواهد سيبـويه ١/ ١٧٠ ، ١٧٣، والعـينى ٣/ ٤٩ ،٤/ ٢١٥، وانـظر ديوان جريـر / ٥٦، من قصيدة مطلعها:

أخالدُ عاد وعْدُكُم خلابا ومَنَّيْتِ المواعِدَ والكِذابا

(٢) هو الشاهد الثالث عشر بعَد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المنادى من قبيل الشبيه بالمضاف والجار والمجرور صفته قبل النداء.

قال البغدادى: «حُزْوى» بضم المـهملة وسكون الزاى المعجمة: موضع فى ديـار بنى تميم ، و«هجت» جواب النداء، ويقال له : المقصود بالنداء.

والشاهد نسبه البغدادى لذى الرمة من قصيدة عدد أبياتها سبعة وخمسون بيتًا.

من شواهد سيـبويه ١/ ٣١١، وشرح جمل الزّجاجـىّ لابن هشام الأنصارى / ٢٣٠ تحقيـق الدكتور علـى محسـن عيسى جاب الله- عالـم الكتـب - بيـروت، والعـينى ٤/ ٢٣٦، ٥٧٩، والتصـريح ٢/ ٢٨٠، والأشمـونى ٣/ ١٣٩ ،٤/ ٣١٢. وانظـر ديوان ذى الرمة / ٤٧٧، وهـو مطلـع قصيـدته المشهورة.

(٣) هو الشاهد الرابع عشر بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن الجار والمجرور صفة لنخلة قبل النداء، والمنادى من قبيل الشبيه بالمضاف.

قال البـغدادى : وقوله : عليـك ورحمة الله الـسلام» مذهب أبى الحـسن الأخفش: أنه أراد عـليك السلام ورحمة الله فـقدم المعطوف ضرورة، لأن السلام عنده مرفوع بالاستـقرار المقدّر فى الظرف.

وعند سيبويه: «السلام» مـرفوع بالابتداء»، وعليك خبر مقدم، «ورحمة الله» مـعطوف على الضمير فى «عليك».

=

فكل هذا مضارع للمضاف سواء جعلته علمًا أوْ، لا.

وإذا لم تجعله علـمًا جاز أن يتعرف بالقَصْد كما فـى: يا رجلُ ، وأن لا يتعرّف لعدم الـقصد كيـا رجلاً ، فتقول فـى النكرة يـا حسنًا وجهُـهُ الظريف، ويـا ثلاثة وثلاثين ظرافًا[1]، ويا عبدًا حلّ فى شُعَبى غريبًا.

وتقول فى المعرفة :يا حسنًا وجهُهُ الظريف، ويا ثلاثة وثلاثين الظّرفاء.

وكان القياس فى الموصوف بالجملة أو الظّرف أيضًا أن يجوّز نحو: يا حليمًا لا يعجل القُدوس، وأدارًا يـحـزوى الدارسة[2]، لكنه كره وصف الشـىء بالمعـرفة بعد وصفـه بالنّكرة، فالـوجه ألاّ يوصـف إلاّ بالـنـكرة. علـى تقـدير أنـه كـان موصوفًا بجميع تلك الصّفات المنكّرة قبل النـداء فتقول: يا حليمًا لا يعجل غفارًا للذّنوب.

هذا ون لم يكن المعطوف مما يكون مع المعطوف عليه اسمًا لشىء واحد، بل كلٌّ منهـا اسم لشىء مـستقل نـحو: يا رجل وامـرأة، ولم يكن الـوصف بالجمـلة أو الظرف فـليس متـبوعهمـا مضارعًا لـلمضاف، لأنـه يجوز جعـلُه مفردًا مـعرفة مستقلاً، فتقول: يا رجل وامرأة ويا رجل الـظّريف. ولا يجوز مع قصد التعريف يارجـلاً وامرأة، ويا رجـلاً ظريفًـا بخلاف نـحو: يا ثـلاثة وثلاثـين، إذ الأول. لا يستقلّ مـن دون الثانى من حيث المعنـى، وبخلاف نحو: يا حليـمًا لا يَعْجَلُ، لأن الجملة والظرف لا يـكونان صفةَ للمعرفة، ألا تـرى أنك لا تقول فى باب «لا»: لا حلـيمًا لا يعـجل، ولا غلامًا مـن الغلمـان فى الدار، لأن الجمـلة والظرف يـصحّ وقوعهما وصفًا للنّكرة، فظهر أنهم مضطرون إلى جعل نحو: يا حليمًا لا يعجل،

= من شواهـد : الخصائص ٣/ ٣٨٦ ، وابـن الشجرى ١/ ١٨٠، والمغنى ٢/ ٣٢ ،١٨١، والتـصريح ١/ ٣٤٤، ٣٧٦ والهمع والدرر رقم ٧٦٧ ، وانظر شعر الأحوص / ١٩٠.

وذكر البغدادى أن هذا الشاهد أول أبياته ثلاثة نسبت للأحوص، أوردها الدميرى، وابن أبى الأصبع فى تحرير التحبير والبيتان الآخران هما:

سألت الناس عنكَ فخبّرونـى هَنًا من ذاك تكرهه الكرامُ

وليـــس بما أحـلّ اللّهُ بأسٌ إذا هـــو لم يخالطه الحرام

(١) فى ط : «الظرفاء» (٢) فى ط : بجزوى الدراسة تحريف.

وأدارًا بحزوى مضارعًا للمضاف مع قصد التعريف أيضًا بخلاف نحو : يا رجلاً ظريفًا.

فإن قيل: أجعل الجملة أو الظرف صلة للذى وقد صح وصفًا للمعرفة .

قيل : يبعد الكلام إذًا جدًا عن أصله بزيادة الموصول، والنداء موضع الاختصار، ألا ترى إلى الترّخيم وحذف حرف النداء.

وصرّح الكسائى والفراء بتجويز نحو: يا رجلاً راكبًا لمعيّن لجعله من قبيل المضارع للمضاف حتّى إنهما أجازا يا راكبًا لمعّين على حذف الموصوف.

وفى كلام سيبويه أيضًا ما يشعر بجوازه، وفيه إشكال لاستلزام لا رجلاً راكبًآ ولا قائل به.

وأمّا سائر التوابع من البدل وعطف البيان والتأكيد فلا يجوز أن يكون المنادى بها مضارعًا للمضاف، لأن شيئًا منها ليس مع متبوعها[١] اسمًا لمسمّى واحد كما فى ثلاثة وثلاثين فى العدد، فلا يلزم من ضم متبوعاتها[٢] فساد كما لزم فى نحو : يا حليمًا لا يعجل.

قوله: «ويا رجلاً لغير معين» الفراء والكسائى، لا يجيزان النكرة مفردة بل يوجبان الصفة نحو يا رجلاً ظريفًا، ونحو قوله:

١٢١ = فيا راكبًا إما عَرَضْت فبلّغَنْ ندامايَ من نَجْران أنْ لا تلاقيا[٣]

(١) ظ: «متبوعه» مكان : «متبوعها».

(٢) ظ: « متبوعها» مكان «متبوعاتها.

(٣) هو الشاهد الخامس عشر بعد المائة فى الخزانة .

استشهد به على أن المنادى هنا عند الكسائى والفراء إما معرفة بالقصد، وإما أصله: يا رجلاً راكبًا ، لأنهما لا يجيزان نداء النّكرة مفردة ، بل يوجبان الصفة. والصحيح جواز نداء النّكرة المقصودة: والشاهد فيه نصب :«ركبًا» لأنه منادى مذكور إذا لم يقصد به قصد راكب بعينه.

وذكر البغدادى أن هذا البيت من قصيدة عدتها عشرون بيتًا لعبد يغوث الحارثى اليمنى، قالها بعد أن أسر فى يوم الكُلاب الثانى: كُلاب تيم واليمن، وقتل أسيرًا. =

إنما جاز عندهما، إما لكون «راكبًـا» وصفًا لموصوف مقدّر أى: يا رجلاً راكبًا ولكونه/ معرفة. ولا يـرى البصريون بأسًا بكون المنادى نكـرة غير موصوفة لا فى ١٣٦ اللفظ ولا فى التقدير، إذ لا مانع من ذلك.

وأجـاز ثعـلب: ضـم المنادى المـضاف والمضـارع لـه إذا جـاز دخـول اللام عليهما نحو : يا ضارب الرّجل، ويا ضاربًا رجلاً، وإن لم يجز دخول اللام نحـو: يا عبد الله ويا خيرًا من زيد لم يجز ضمُّهما.

ولعل ذلك فـى المضاف، لكون جواز دخـول اللام فيه دليلاً عـلى أن الإضافة غيـر حقيـقية، وأنَّ المـضاف كالمـفرد، ولـذلك جاز: يـا زيد الحسـنُ الوجه بـرفع الوصـف اتفـاقًا، ولم يـجز فى : يـا زيد ذا المـال إلاّ النصـب، وأجرى المـضارع للمضاف إذا صلح للاّم[1] مجرى المضاف.

[توابع المنادى]

(ص): «وتوابـع المنادى المـبنـى المفردة مـن التأكـيد والصـفة وعـطف البـيان والمعطوف بحرف الممتـنع دخول «يا» عليه تُرفع على لفظه، وتـنصب على محلّه نحو : يا زيد، العاقلُ والعاقلَ.

والخليل فى المعـطوف يختار الرفع، وأبو عمرو النّصـب، وأبو العباس إن كان كالحسن فكالخليل وإلاّفكأبى عمرو .

=ولمالك بن الريب قصيدة على هذا الوزن والرّوى، فيها بيت يشبه البيت الشاهد وهو :

فيا صاحبى إما عَرضْت فبلّغن بنى مازن والرِّيب أن لا تلاقيا

وهذا غير ذاك قطعًا، فقول شراح أبيات سيبويه فى البيت الشّاهد إنه لعبد يغوث، ويروى لمالك بن الريب غير جيد .

من شواهد : سيبويه ١/ ٣١٢، والمقتضب ٤/ ٢٠٤، والخصائص ٢/ ٢٤٩، وابن يعيش ١/ ١٢٧، ١٢٨، والأشمونى ٣/ ١٤٠، والمفضليات / ٣١٣، وشرح شذور الذهب / ١٠٢ ،والعينى ٣/ ٤٢، ٤/ ٢٠٦، والأشباه والنظائر رقم ٦٥٦.

(١) فى ط : إذا صلح اللام، تحريف ، صوابه من النسخ المخطوطة.

والمضافة المعنوية تنصب.

والبدل المعطوف غير ما ذكر حكمه حكم المستقلّ مطلقًا .

والعلم الموصوف بابن مضافًا إلى علم آخر يختار فتحه».

(ش) : كان عليه أن يقول : توابع المنادى المبنىّ غير المستغاث الذى فى آخره زيادة الاستغاثة، فإن توابعه لا ترفع نحو: يا زيدا وعمرًا، ولا يجوز عمروٌ لأن المتبوع مبنى على الفتح، وكذا توابع المنادى المجرور باللاَّم لا تكون إلا مجرورة، تقول: يا لزيد وعمرو، ولا يجوز رفعها ونصبها لظهور إعراب المتبوع. وأمّا نحو ضرب زيد وعمرو فسيجىء الكلام عليه فى باب الإضافة .

وقال الأصمعى: لا يوصف المنادى المضموم لشبهه بالمضمر الّذى لا يجوز وصفه، فارتفاع نحو الظّريف فى قولك: يا زيد الظّريفُ على تقدير: أنت الظّريف وانتصابه على تقدير أعنى الظريف.

وليس بشىء إذ لا يلزم من مشابهته له كونه مثله فى جميع أحكامه.

ثم نقول: توابع المنادى على ضربين: إمّا بدل أو عطف نسق مجرّد عن اللاّم أو غيرهما من بقية التوابع الخمسة وهى: النعت والتأكيد وعطف البيان وعطف النسق ذو اللام.

والضّرب الأول: كالمنادى المستقل أى كالمنادى الذى باشره حرف النداء سواء كانا مفردين أو، لا، وكان متبوعهما مضمومًا أو، لا، فتقول[1] يا زيد ورجلاً إذا قصدت التنكير كما تقول: يا رجلاً، وتقول: يا زيد ورجل[2] إذَا قصدت التعريف. وكذا يا عبد الله ورجلاً، ويا عبد الله ورجل. وكذا إذا كان مضافًا أو مضارعًا له نحو يا زيدُ وعبد الله، ويا عبد الله وطالعًا جبلاً. وتقول فى البدل يا زيدُ أخانا ويا عبد الله أخُ، وذلك لأن البدل سادّ مسد المبدل منه.

(١) فى ع : «تقول» بإسقاط الفاء.

(٢) فى ط : يا زيد ويا رجل بزيادة الياء الثانية.

والأول في حكم الساقط. وعطف النسق من حيث المعنى منادى مستأنف، فإذا لم يكن معه في اللفظ ما يمنع مباشرة حرف النّداء، أعني اللام جعل في اللفظ كالمنادى المستأنف الذى باشره النداء. هذا ما نصّ عليه سيبويه[١].

وأجاز يا زيد وعمراً على الموضع إذ بَيْن ما باشره حرف النّداء حقيقة وبين ما هو في حكم المباشرة فرق. قالوا : ونظير ذلك رُبّ شاة وَسْخَلتها.

وعلى ما أجاز لا يمتنع نحو يا زيد وعمرو بالرفع حملاً على اللفظ، وكذا أجاز يا عبد الله وزيداً بالنصب، وكلّ ذلك بناء على أنه قد يجوز في التابع مالا يجوز في المتبوع. وكذا البدل ساد مسد المتبوع وجائز/ قيامه مقامه، فجاز أن يكون في ١٣٧
اللفظ كالنداء المستأنف.

والذى أرى أن عطف البيان هو البدل كما يجيء في باب التّوابع، فيطّرد فيه حكم البدل نحو: يا عالم زيدُ ويا ذا المال بكرُ بالضم فيهما. ويجوز في البدل أن لا يجعل كالمستقلّ فيقال: يا عالم زيدٌ، بالرفع كما يجيء في التوابع.

فإن قيل: فإذا كان البدل والمعطوف المجرد عن اللاّم في حكم ما باشره الحرف المباشر[٢] لمتبوعهما[٣] فليجز: لا رجل غلامَ لعمرٍو في البدل ، ولا غلام وجارية في العطف.

قلت : لم يطرد ذلك فيه ، إمّا لأن عمل «لا» ضعيف لضعف مشابهتها لـ «إنّ» كما يجيء في بابها.

ألا ترى إلى انعزالها عن العمل بالفصل بينها وبين معمولها، نحو: «لا فيها غَوْلٌ»[٤] وإلى جواز انعزالها بتكرر اسمها، فإذا ضعفت عن التأثير مع ظهورها فكيف تؤثر مع تقديرها؟بخلاف «يا» على إنه قد جاء لا غلام وجاريةَ بالفتح في المعطوف.

(١) سيبويه ١/ ٣٠٥. (٢) كلمة :«المباشر» سقطت من ع.
(٣) في ع: «كمتبوعهما» بالكاف.
(٤) الصافات / ٤٧.

وأمّا الضّرب الثانى من التوابع، أعنى النّعت والتأكيد وعطف البيان عند النحاة وعطف النسق ذا اللام فنقول: إن كانت تابعة للمنادى المعرب تبعته إعرابًا معارف كانت أو نكرات، إذْ لا محل لمتبوعها.

وقال الأخفش فى عطف النسق ذى اللام التابع للمعرب: إنه يجوز فيه الرفع أيضًا نحو: يا رجلاً والحارثُ، ويا عبد الله والحارثُ، وذلك لقوة كونه[1] فى حكم المستأنف معنىً، فكأنه[2] باشره حرف النداء كما تقول فى يأيّها الرجل.

وكذا أجاز ضم عطف البيان المفرد التّابع للمعرب نحو: يا أخانا زيدٌ، وقال: إن هذا موضع قد اطرّد فيه المرفوع وهو غريب لم يذكره غيره. وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل فيلزم إذًا ضمّه إذا كان مفردًا تبع المعرب أو المبنى .

وإن كانت التوابع المذكورة تابعة للمنادى المبنىّ على ما يرفع به سواء كان الضّمة ظاهرة أو مقدرّة نحو: [يا زيد[3]، ويا قاضى، ويا فتى، ويا هذا، فلا نخلو التوابع من أن تكون مضافة أو، لا، والمضافة إما لفظية كما فى: يا زيد الحسن الوجه] قال:

١٢٢ = يا ذا المُخَوِّفُنا بمَقْتل شَيْخِه حُجرٍ تمنّيَ صاحبِ الأحلام[4]

(١) فى ط : بقوة حكم كونه فى حكم المستأنف » بزيادة كلمة :«حكم الأول».

(٢) ط : وكأنه «الواو».

(٣) ما بين معقوفين سقط من «ع».

(٤) هو الشاهد السادس عشر بعد المائة في الخزانة:

واستشهد به على أن «المخوفنا» نعْتٌ لاسم الاشارة الواقع المبنيّ علي ضمة، وهو مضاف إلى ضمير المتكلم مع الغير إضافة لفظية.. قال ابن الشجرىّ: وهذا سهو فإن الضمير في: «المخوفنا» منصوب لامجرور.

و«أل» في الشاهد بمعني الذي: و«بمقتل» متعلق بالمخوِّف، وهو مصدر مضاف إلى مفعوله، والفاعل محذوف أى يامن يخوفنا بسبب قتلنا شيخه. وأراد بشيخه أباه، و«حجر» بدل من شيخه أوعطف بيان له، وحجر والد امرىء القيس.

وقوله: «تمنّى صاحب الأحلام» منصوب على أنه مصدر عامله محذوف، أى تمنيت تمني صاحب الأحلام، بأنك لا تقدر على الانتقام. والأحلام: جمع حُلُم بضمتين.

ونسب البغدادي هذا الشاهد لعبيد بن الأبرص الأسدي يخاطب امرأ القيس. =

وكذا المضارع للمضاف نحو: ياهؤلاء العشرون رجلاً.

وإمّا معنويّة نحو: يازيدُ ذا المال.

والأولى: حكمها حكم المفردات، لأن إضافتها كلا إضافة، فيجوز فيها الرّفع والنّصب، لأنها إذًا فى حكم المضارع للمضاف، والمضارع إذا كان تابعًا للمضموم ليس واجب النصب كالمضاف، أمّا إذا كان منادًى فحكمه حكم المضاف في وجوب النّصب.

والثانية: أى المضافة إضافة معنويّة يجب نحو: يازيد أبا عمرو في عطف البيان، ويازيد ذا المال في الوصف، ويا تميم كلُّكم في التأكيد. وجاز: يا تميم كلَّهم نظرًا إلى لفظ تميم قبل النداء، لأن الخطاب فيه عارض. وعطف النسق ذو اللام لا يكون مضافًا إضافة حقيقية.

وابن الأنباري يجيز في هذه المضافات الرفع أيضًا كما في المفرد.

وإن لم تكن التّوابع المذكورة مضافةً جاز رفعها ونصبها، تّقول في الوصف: يازيد الظريفُ والظَّريفَ، وفي عطف البيان عند النحاة: يا عالم زيدٌ وزيدًا وفي التأكيدة يا تميمُ أجمعون وأجمعين، وفي المعطوف ذي اللام: يازيد والحارثُ والحارثَ.

وأما التوكيد اللّفظي فإن حكمه في الأغلب حكم الأول إعرابًا وبناء نحو يازيدُ زيدُ[1] لأنه هو لفظًا ومعنى / فكأن حرف النداء باشره لمّا باشر الأول. وقد يجوز ١٣٨
اعرابه رفعًا ونصبًا، قال رؤبة:

= من شواهد: سيبويه ١/ ٣٠٧، وابن الشجري ٢/ ٣٢٠، وانظر شعر عبيد بن الأبرص / ١١٣ من قصيدة مطلعها:

حلَت كُبَيْشَةُ بطن ذات رُؤام وعَفَتْ منازلُها بجَوّ يرام

وفي ظ: «لمقتل» باللام مكان: «بمقتل» بالباء.

(١) «زيد» الثانية سقطت من ط.

١٢٣ = إني وأسطارٍ سُطِرْن سَطْرا لقائلٌ يانصرُ نصرٌ نصرا[١]

وفي جَعْل أبي علي وجار الله: يازيد زيد بدلاً وجعل سيبويه إياه عَطْفَ بيان نظرٌ، لأن البدل وعطف البيان يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معني التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلاّ التأكيد.

فإن[٢] وصَفْتَ الثّاني نحو يازيدُ زيدُ الطّويلُ، فأبوعمرو يضم الثاني أيضًا على أنه توكيد لفظيّ للأول موصوف أو بدل منه بما حصل له من الوصف كما في قوله تعالي: ﴿بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ﴾[٣] كما ذكرنا في: لزيد صوتٌ صوت حسنٌ.

ولا يجوز أن يكون الثاني مع وصفه وصفًا للأول كما جاز هناك لأن العَلَم لا يوصف به.

وحكي يونس عن رؤبة أنه كان يقول: يازيدُ زيدًا الطويل بنصب «زيد» الثاني على أنه توكيد مثل: ياتميم أجمعين، فلا يمتنع إذًا[٤] رفعهُ، وذلك، لأنك لما وصفته صار مع صفته كالوصف للأول، فعلى هذا يكون رفع زيد الثّاني ونصبه مع الوصف أكثر منهما لو لم يوصَف لصيرورته مع الوصف كالوصف للأول، كما يجيء في قولهم: لا ماءَ ماءً باردًا.

(١) هو الشاهد السابع عشر بعد المائة في الخزانة.
استشهد به على أن التوكيد اللفظي في النداء حكمه في الأغلب حكم الأول. وقد يجوز إعرابه رفعًا ونصبًا فنصرٌ الثاني رفع اتباعًا للفظ الأول، والثالث نصب اتباعًا لمحلّ الأول.
وضعف الشارح المحقّق البدل والبيان في مثله وقال: «لأنهما يفيدان ما لا يفيده الأول من غير معنى التأكيد، والثاني فيما نحن فيه لا يفيد إلاّ التأكيد.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٠٤، وشرح شواهد المغني للسيوطي/ ٨١٢، والمغني ٢/ ٣٤٣، ٥١٠، ٧٤٢، والهمع والدرر رقم ٩٥٧، ١٥٤٨. وانظر ديوان رؤبة / ١٧٤ وروايته:
* يانصرُ نصرًا * بنصب «نصر» الثانية.

(٢) في ظ: «وإن وصفت» مكان: «فإن وصفت».

(٣) العلق / ١٥ ـ ١٦.

(٤) في ط: «إذْ» والأوجه ما في المخطوطات.

ثم أعلم أنه إنّما جاز الرفع في المفرد حملاً على اللفظ، ولم يجز في المضاف عند غير ابن الأنباري، لأن النصب في توابع المنادي المضموم كان هو القياس، لأن التوابع الخمسة إنما وضعت تابعة للمعرب في إعرابه لا للمبنيّ في بنائه، ألا ترى أنك لا تقول: جاءني هؤلاء الكرامِ بجرّ الصّفة حملاً على اللفظ، بل يجب رفُعها على المحّل، لكنه لما كانت الضّمة هى الحركة البنائية تحدث في المنادي بحدوث حرف النداء وتزول بزواله[1] صارت كالرفع، وصار حرف النداء كالعامل لها. وكذلك فتحة نحو: لا رجل، فلمشابهة الضمة للرفعة جاز أن ترفع التوابع المفرده، لأنها كالتّابعة للمرفوع. وقلّل شيئًا من استنكار تبعيّة حركة الإعراب لحركة البناء التى هى خلاف الأصل كونُ الرّفع غير بعيد في هذا التّابع المفرد، لأنه لو كان منادىً لتحرك بشبه الرفع أى الضّم بخلاف التّابع المضاف، إذ المنادى واجب النصب.

وأمّا ابن الأنبارى فلم ينظر إلى تصور وقوعها موقع المنادى، بل نظر إلى مشابهة متبوعها للمرفوع، وتابع المرفوع مرفوع، سواء كان مضافًا أو مفردًا، وليس ببعيد في القياس، لكنه لم يثبت.

فإن قيل: فَلِمَ لم يجز بناء التوابع المفردة، ولاسيّما الوصف منها كما جاز في لارَجُلَ ظريفَ فكنت تقول يا زيدُ الظريف. واللاّم لا تمنع البناء كما لم تمنع في الخمسة عشر.

قلت: إنما جاز ذلك في «لا»، لأن المنفيّ في الحقيقة هو الوصف لا الموصوف، فكأنّ «لا» باشرت الوصف، وذلك، لأن معنى لا رجلَ ظريَف فيها: لا ظرافة فى الرّجال الذين فيها، فالمنفىّ مضمون الصفة فهى لنفى الظّرفاء، لا لنفى الرجال، فكأنه قيل: لا ظريف فيها بخلاف يازيد الظّريفَ، فإن المنادى لفظًا ومعنى هو المتبوع فبان الفرق.

---

(١) في ط: بزوالها.

على أنه أورد الأخفش[١] فى «مسائله الكبير»[٢] أن بعضهم يقول فى الوصف وعطف البيان نحو: يازيدُ الطّويلُ ويا عالم زيدُ: إنهما مبنّيان على الضم كما فى البدل، وقد قدمنا أن عطف البيان هو البدل.

قوله: «والخليل في المعطوف يختار الرفع» أى في المنسوق ذي اللام، وإنما
١٣٩ اختار الرفع مع تجويز النصب نظرًا إلى المعنى لانه منادى / مستقل معنى، وإن لم يصح مباشرة حرف النداء له فالرّفع أولى تنبيهًا على استقلاله معنىً كما في يأيها الرّجل.

وأبوعمرو بن العلاء يختار النّصب، لأنه لأجل اللّام يمتنع وقوعه موقع المتبوع، فاستبعد أن يجعل حركته كحركة ماباشرة الحرف، وكان الوجه أن ينظر إلى كونه تابعًا، والوجه في التّوابع أن تتبع متبوعاتها في الإعراب لا في البناء.

ويلزم الخليل وأبا عمرو نظرًا إلى العلتين المذكورتين اختيار الرفع أو النصب في التّابع المذكور، مع كون المتبوع غير[٣] المضموم.

قوله: «وأبوالعباس إن كان كالحَسَن فكالخليل»، أى المبرّد يوافق الخليل في اختيار الرفع إذا كان ذو اللام[٤] مثل الحسن في عروض اللّام، وجواز حذفها، فكأنه إذًا مجرّدٌ عن اللام. ويوافق أبا عمرو في اختيار النصب مع لزوم اللام كما في الصعق[٥] لامتناع مباشرة حرف النداء له مطلقا فكيف يضم؟

(١) الأخفش: هو أبوالحسن الأخفش الأوسط: سعيد بن مسعدة مات سنة عشر، وقيل: سنة خمس عشرة، وقيل: إحدى وعشرين ومائتين.
وله: كتاب: المسائل الكبير. انظر البغية ١/ ٥٩١.

(٢) كلمة: «الكبير» سقطت من ط.

(٣) في ط: «غيره» بالهاء، تحريف.

(٤) في ط: «ذو اللا» بسقوط الميم، تحريف.

(٥) في القاموس: الصَّعِق كـ«كَتِف» لقب خويلد بن نفيل، وفارس لبني كلاب، ويقال فيه: الصِّعِق كإبل، والنسبة صعقيَ محرّكة لقب، لأن تميمًا أصابوا رأسه بضربة فكأنه إذا سمع صوتا صعق.

[أل المعرفة]

يحتاج ههنا إلى معرفة لزوم اللاّم فى الأعلام وعروضها، وذلك بأن ينظر إلى العَلَم، فإن كان غالبًا أى كان فى الأصل للجنس، ثم كثر استعماله لواحد من ذلك الجنس لخصلة مختصة به من بين ذلك الجنس، ولابد أن يكون وقت استعماله لذلك الواحد قبل العلميّة مع لام العهد، ليفيد الاختصاص به، وصار بكثرة الاستعمال علمًا له. ويسّمى ذلك بالعلم الاتّفاقىَ كانت[1] اللام فى مثله لازمة، لأن لم يصر علمًا إلا مع اللاّم فصارت كبعض حروف ذلك العَلَم، وذلك إما فى الاسم كالبيت والنّجم والكتاب وإمّا فى الصفة فكالصّعق.

ومن الأعلام الاتفاقية ما يكون بالإضافة نحو ابن عباس وابن الزبير.

وإن لم يكن غالبًا، فإما أن يكون منقولاً من الصفة أو المصدر أوْ، لا، والمنقول[2] من أحدهما كالعباس والحسن والحسين والفضل والعلاء والنضر تكون اللّام فيه عارضة غير لازمة، لأنها لم تصر مع اللّام أعلامًا حتى تكون كأحد أجزائها، بل إنما دخلت اللام فى مثلها بعد العلميّة، وإن لم يكن العلم محتاجًا إلى التعريف وذلك للمح الوصفيّة الأصليّة، ومدح المسمّى بها إن كانت متضمّنة للمدح كالحسن والحسين، وذمه إن كانت متضمنة للذّم كالقبيح والجهم لوسُمِّى بهما، فكأنك أخرجتها عن العلمية، وأطلقتها على المسمّين بها أوصافًا، ومن ثَمّ قيل فى المثل: «إنّما سميت هانئًا لتهنأ».

والصفات قبل العلمية إنّا استعملت فى بعض ما تصلح له كانت مع اللام كالضّارب لبعض الموصوفين بالضرب. وكذا المصادر أجريت مجرى الصّفات لأنه قد يوصف بها أيضا نحو: صَوْم وزَوْر وعَدْل.

---

(١) كانت اللام جواب قوله: «فإن كان غالبًا».

(٢) ط: «المقول» بدون النون، تحريف.

وليس جواز دخول اللّام فى الأعلام المنقولة عن الوصف والمصادر مطّردًا، ألا ترى أنك لا تقول فى محمد وعلى: المحمد والعلىّ بل يجوز دخول اللام فى أكثرها.

وما ليس منقولاً من الوصف والمصدر، فإن كان فى الأصل المنقول منه معنى المدح أو الذّم فالأوْلى جواز لمح الأصل نحو: الأسد فى المسمى بأسد والكلب فى المسمّى بكلب، قالوا: بنوا اللّيث في: بنى ليث بن بكر بن مناة.

وإن لم يكن فى الأصل المنقول منه ذلك لم يدخله اللّام إلاّ إذا وقع اشتراك[١] اتّفاقى فحينئذ إما أن تضيف العَلَم أو تعرفه باللّام، وإن كان فى الأصل[٢] فعلاً وليسا بمطردين قياسيين قال:

١٢٤ = علا زيْدُنا يوم النّقا رأْسَ زيْدِكُمْ بأبْيَضَ ماضي الشّفْرتَينِ يمانِ[٣]

وقال:

١٢٥ = رأيت الوليَد بنَ اليزيد مبارَكًا شديداً بأحناء الخلافة كاهِلُهْ[٤]

---

(١) فى ط: «اشترك» تحريف.

(٢) فى ط: «فى أصل» بدون الألف واللام، تحريف.

(٣) هو الشاهد الثامن عشر بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك لفظى جاز إضافته للتعيين، والعلميّة ذهبت بالإضافة.

و«النقا» بالقُصر: الكثب من الرمل، والتعريف للعهد.

والبيت من شواهد: أبن يعيش ١/ ٤٤، والمغنى ١/ ٥٣، والعينى ٣/ ٣٧١، والأشباه والنظائر رقم ٣٣٤، والتصريح ١/ ١٥٣، وحاشية بين ١/ ١٠٣.

وهو منسوب إلى رجل من طيء، وكان رجل منهم يقال له: زيد من ولد عروة بن زيد الخيل قتل رجلاً، فأقاد منه السلطان، فقال يفتخر على الأسديّين، وبعده:

فإن تقتلوا زيداً بزيد فإنما أقادكم السّلطانُ بعد زمان.

(٤) هو الشاهد التاسع عشر بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن العلم إذا وقع فيه اشتراك اتفاقى جاز تعريفه باللام، يعنى ويزول تعريف العلمية بأن ينكر ثم يعرّف باللام.

ونسبه البغدادى لابن ميّادة يمدح الوليد.

من شواهد: همع الهوامع والدرر رقم ٢١، وشرح شواهد المغنى للسيوطى ١/ ١٦٤ والإنصاف ١/ ٣١٧، وابن يعيش ١/ ٤٤، والعينى ١/ ٢١٨، ٥٠٩، والأشباه والنظائر رقم ٢.

١٤٠ وأما أعلام أيام الأسبوع كالأحد / والاثنين والثلاثاء والأربعاء والخميس فمن الغوالب فيلزمها اللّام، وقد تجرد «اثنان» من اللام دون أخواته نحو قولهم: هذا يوم اثنين مباركًا فيه.

وإنما حكمنا بكونها غالبة وإن لم يثبت الثلاثاء والأربعاء والخميس أجناسًا بمعنى الثالث والرابع والخامس محافظةً على القاعدة الممهَّدة فى كون الأعلام اللازمة لامها فى الأصل أجناسًا صارت بالغلبة أعلامًا مع لام العهد، فيقدّر كونها أجناسًا.

وكذا فى نحو: الثّريا والدبران والعيُّوق والسِّماك[1]، وإن لم تثبت ألفاظها أجناسًا، ولم نَعْرِف فى بعضها أيضًا معنىً شاملاً للمسمّى المعيُن ولأخواته كما عرفنا فى الثلاثاء والأربعاء.

وربما يكون فى هذه الأعلام ما ثبت لفظه جنسًا لكن لا يُعرف كيفية غلبته فى واحد من جنسه كالمشترى فى الكوكب المعيّن فإنا لا ندرى ما معنى الاشتراء فيه، ولذلك قال سيبويه: وما لم يعرف من هذا الجنس أصله فملحق بما عرف.

وعند المصنف ما لزمته اللّام من الأعلام التى لم يثبت استعمال ألفاظها فى الجنس الشامل لذلك المعيّن ولغيره كالثلاثاء والأربعاء والدّبران والمشترى ليست من الغوالب لأن العلم الغالب ما كان جنسًا، ثم صار بالغلبة علمًا قال: بل هى أسماء موضوعة لمسمّياتها.

وإنما ارتكب سيبويه تلك الطريقة إجراء للازم لامها مجرىً واحدًا فى التقدير لمّا أمكن، وكان الأكثر ما ثبتَ جنسيته ثم اختص بواحد من الجنس فألحق القليل بالأعم الأغلب.

فالغوالب عند سيبويه على أربعة أقسام:

---

(١) فى القاموس: الدبران محركة منزل للقمر، و«الثريّا»: النجم، و«العيوّق:» نجم أحمر مضيء فى طرف المجرّة الأيمن يتلو الثريا، و«السماك»: نجمان نيّران.

أحدها: ما ثبت جنسيته لفظًا ويعرف فيه المعنى العام الشامل للمسمى المعيّن ولأخواته كالنّجم والصّعق وابن عباس.

وثانيها: ما يعرف فيه ذلك المعنى، ولم يثبت جنسية لفظه كالثلاثاء.

وثالها: ما لا يعرف فيه ذلك المعنى، وثبت جنسية لفظه كالمشترى.

ورابعها: ما لا يعرف فيه ذلك المعنى، ولم يثبت جنسية لفظه كالدّبران والعيُّوق للكوكبين لمن لا يعرف معنى العوق والدّبور فيهما، هذا بطوله.

ومذهب المبرد ليس ما أحال عليه المصنّف، ولا يدلّ عليه كلامه، وذلك أنه قال: إن كانت الّلام فى العلم اخترت مذهب الخليل، لأن الألف واللّام لا معنى لهما فيه، ولا يفيدان التعّريف، بلى يلمح بهما الوصفيّة الأصلية فقط، فكأنه مجّرد عنهما، لأن تعريفه بالعلمية. قال:

وإن كانت اللام فى الجنس اخترت مذهب أبى عمرو لأن اللام إذًا تفيد التّعريف فليس الاسم كالمجرد عنها، فعلى هذا مذهب المبرد فى الحسَن والصّعق معًا اختيار الرفع، لأن اللام لا تفيد التّعريف، وهذا كما ترى خلاف ما نسب المصنف إليه.

قوله: «والمضافة المعنوية» أى التّوابع المضافة وهى فى مقابلة قوله قبل: وتوابع المبنى المفردة، وليس فى نسخ الكافية تقييد المضافة بالمعنوية، ولابدّ منه لأن اللفظية كما ذكرنا جارية مجرى المفردة.

وذكر فى شرح المفصل فى تجويز الرفع فى نحو:

١٢٦ = * ياذا المخوفنا *[1]

وفى نحو:

١٢٧ = * ياصاحِ ياذا الضامرُ العنْسِ *[2]

(١) سبق ذكره وهو الشاهد السادس عشر بعد المائة، وهو الشاهد رقم ١٢٢.

(٢) هو الشاهد العشرون بعد المائة فى الخزانة: =

مع أنهما مضافان علّتين: أحداهما[١]: أنّ صفة اسم الإشارة لاتكون إلا مفردة - كما يجيء فى باب الوصف - فكأنه قال: يإذا الرجل الضامر العَنْس، فالصفة فى الحقيقة مفردة.

والثانية: أن اللّام فى الضّامر والمخوّف اسم موصولٌ مع صلته فى حكم المفردة، وإن كان مضارعًا للمضاف فكأنه قال: الذى ضمرت عنسه، ولو كان الذى ضمرت عنسه يقبل حركة لم تكن إلاّ الرفع فكا ما كان مثله.

١٤١ وتزول علّتاه فى قولك: يازيد الحسن الوجه، فإنْ الموصوف / ليس باسم الإشارة. ولا يكون الألف واللام موصولاً إلا فى اسم الفاعل أو المفعول. ويجوز رفع الوصف اتّفاقًا، فالأوْلى ما قدمناه، وهو أن المضاف اللفظي، وإن كان مضارعًا للمضاف، لكن لا يجرى تابعًا مجرى المضاف فى وجوب النّصب، بل إنما يجرى مجراه إذا كان منادىً.

قوله: «غير ما ذكر» أى غير ذى اللام.

= استشهد به على أن «الضامر العَنْس» و«المخوفنا» تركيبان إضافيّان قد وقعا صفتين للمنادى الذى هو اسم اشارة، وصفة المنادى إذا كانت مضافة وجب نصبها، فكيف رفُعت اتباعًا للمنادى المفرد؟ وقد أجاب البغدادى عن هذا الاشكال، وأفاض فى عرضه والتماس الأجوبة لازالة اشكاله.

وبعده:

والرّحْل والأقتاب والحلس

و«العَنس بفتح العين وسكون النون: الناقة الصّلبة الشديدة و«الأقتاب»: جمع قتب بالتحريك، وهو رحل صغير على قدر السّنام. و«الحلس» بكسر الحاء: كساء يجعل على ظهر البعير تحت رحله. والجمع أحلاس.

ونسب هذا البيت لخُزَز بنت لَوذان السّدوسيّ.

ونسبه الأصبهانى فى الأغانى لخالد بن المهاجر وزاد بعده بيتًا ورواه هكذا:

تَسْرى النّهارَ ولستَ تاركه وتجدُّ سيرًا كلّما تُمسى

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٠٦، والمقتضب ٤/ ٢٢٣، ومجالس ثعلب ١/ ٢٧٥، ٢/ ٤٤٥، والخصائص ٣/ ٣٠٢ وابن الشجرى ٢/ ٣٢٢، وابن يعيش ٢/ ٨ ، والمقرب ١/ ١٧٩.

(١) فى «ل» احداهما، وهو الأوضح وفى النسخ الأخرى وط: «أحديهما».

قوله: «مطلقًا» أى مفردين كانا أوْ، لا، وكان متبوعهما مضمومًا أوْ، لا.

قوله: «والعلم الموصوف بابن» حكم ابنة حكم ابن فيما ذكر، وأما بنت فليس مثلهما فى النّداء، أمّا فى غير النداء ففى جريها أو مجراهما وجهان.

الأولى: المنع لأن التخفيف معهما لفظًا وخطًا إنما هو لكثرة الاستعمال، ولم يكثر استعمال بنت.

والشّرط أن يكون العلم موصوفًا بابن متّصلاً بموصوفه احترازًا عن نحو يازيد الظريف ابن عمرو، فإنه لا يفُتح المنادى فى مثله، إذ مثله غير كثير الاستعمال، فالشروط أربعة:

وهى كون المنادى عَلَمًا احترازًا عن نحو يارجل ابن زيد.

وكونه موصوفًا بابن احترازًا عن نحو: يازيد ابن عمرو فى الدّار، على أنّ ابن عمرو[1] مبتدا.

وكون ابن متّصلاً كما ذكرناه.

وكونه مضافًا إلى علم احترازًا عن نحو يازيد ابن أخينا.

فإذا اجتمعت الشروط اختير فتح المنادى، ولا يجب، وقد ذهب بعضهم إلى وجوبه.

وإنّما اختير فتح المنادى مع هذه الشروط لكثرة وقوع المنادى جامعًا لها، والكثرة مناسبة للتخفيف، فخفّفوه لفظًا بفتحه، وسهّل ذلك كونُ الفتحة حركتَهَ المستحقّة فى الأصل لكونه مفعولاً.

وخففوه خطًا بحذف ألف ابن وابنة.

والكوفيّون يجوّزون فتح المنادى العلم الموصوف بأى صفة منصوبة كانت نحو يازيدُ ذا المال.

(١) فى ط: «ابن عمر» بدون واو.

وبعض البصريـينّ يجوّزون فتح المنادى المفرد المعرفـة علمًا كان أوْ، لا إذا وقع موصوفًا بابن الواقع بين متّفقى اللفظ نحو: يا عالم ابن العالم.

والعلم المتصف بابن وابنة الجامع للشرائط الأربع فى غير النداء يخفف بحذف تنوينه وجوبًا.

ويحذف ألف ابن خطًا أيضًا نحو جاءنى زيد بن عمرو، وقوله:

١٢٨= * جاريةٌ من قَيْسٍ ابن ثعلبه*(١)

شاذ.

وإن اختلّ إحدى الشرائط لم يحذف التّنوين ولا الألف خطًا.

والمعتبر فى كل ما ذكرنا لفظ ابن وابنة لاتثنيتهما وجمعهما وتصغيرهما، لأنه لا يكثـر استعمالهـما كذلك. وكذا المعـتبر كون العَـلَم الموصوف مفردًا، لأن المـثنى والمجموع ليسا بعلمين، وأيضًا لا يكثر استعمالهما.

[نداء المعرّف بالألف واللام]

(ص): «وإذا نودى المعرف بالـلام: قيل: يأيها الرجل وياهذا الـرّجل، ويا أيهذا الرجل، والـتزموا رفع الرجل لأنـه المقصود وتوابعـه، لأنها توابع معـرب، وقالوا: ياألله خاصة».

---

(١) هو الشاهد الحادى والعشرون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن تنوين «قيس» شاذ، لأن «ابن» وقع بـين علمين مستجمع الشروط، فكان القياس حذف تنوين قيس، إلا أنه نونه لضرورة الشعر.

وقال ابن جنـىّ فى «سر الصناعة»: مـن نونه لزمه إثبـات الألف فى ابن خطًا، لأنه لـم يرد أن يكون وصفًا لما قبله، ولكـنه أراد أن يكون بدلاً مما قبله. ووجب أن يُبتدأ، فاحـتاج إذًا إلى الألف لئلا يلزم الابتداء بالساكن وعلى ذلك تقول: كلمّتُ زيدًا ابن بكر، كأنك قلت: كلّمتُ بكرًا.

وهذا البيت مطلع أرجوزة للأغلب العجلى. وبعده:

كريمة أخوالها والعصبه.

من شواهد: سيبويه ٢/ ١٤٨، والمغنى ٢/ ١٧٣، والهمع والدرر رقم ٦٩١

(ش): لو دخل اللّام المنادى فإما أن يبنى معها وهو بعيد، لكون اللام معاقبةً للتنّوين، فهى كالتنوين، فمن ثَمّ قلّ بناء الاسم معها كالخمسة عشر وأخواته والآن، فاستكره دخولها مطّردًا فى المنادى المبنىّ.

وإمّا أن يعرب وهو أيضًا بعيد لحصول علّة البناء، وهى وقوع المنادى موقع الكاف، وكونه مثله فى الإفراد والتعريف.

وقال بعضهم: إنما لم يجمعوا بينهما كراهة اجتماع حرفى التعريف، وفيه نظر، لأن اجتماع حرفين فى أحدهما من الفائدة ما فى الآخر، وزيادة لا تُسْتنكر، كما في: لقد، وألا إنّ على ما يجىء فى موضعيهما.

قالوا: وليس المحذور اجتماع التّعريفين المتغايرين بدليل قولك: يا هذا، ويا عبدالله، ويا أللهُ، ويا أنت[1] بل الممتنع اجتماع أداتى التعريف لحصول الاستغناء بأحدهما.

١٤٢ وقال المبرد فى الأعلام: إنها تنكّر ثم تعرّف بحرف النداء / ولا يتمّ ما قال فى يا أللهُ، ويا عبدالله.

وقال المازنى فى اسم الاشارة ينكّر ثم يجبر بحرف النداء الفائت من[2] الإشارة، ومن ثم لا يقال: هذا أقبل، أى يا هذا.

ولا حاجة إلى ما ارتكبا إذْ لا منع من كون الشىء المعيّن مواجهًا مقصودًا بالنداء، وأىّ محذور من اجتماع مثل هذين التعريفين؟

هذا، ولما قصدوا الفصل بين حرف النداء واللاّم بشىء طلبوا اسمًا مبهمًا غير دالّ على ما هية معينة محتاجًا بالوضع فى الدلالة عليها إلى شىء آخر يقع النداء فى الظاهر على هذا الاسم المبهم لشدة احتياجه إلى مخصّصه الذى هو ذو اللام.

---

(١) «ويا أنت» سقط من ب ١/ ١٧٤.

(٢) «الفائت من الإشارة» سقط من ب ١/ ٣٧٤.

وذلك أن من ضرورة المنادى أن يكون متميز الماهيّة، وإن لم يكن معلوم الذات فلا معنى لنحو: ياشيء، ويا موجود إلاّ أن يكنىّ بمثلهما عن أن المخاطب ما فيه شيء ممّا يكون فى العقلاء إلاّ أنه يقع عليه اسم الشيء والموجود وهذا مجاز وكلامنا فى الحقيقة.

[فوجدوا[1] الاسم المتصف بالصفة المذكورة «أيّا» بشرط قطعه عن الإضافة، إذ هى تخصصه نحو: أىّ رجل واسم الإشارة.

وأمّا لفظ شيء وما بمعنى شيء فإنهما وإن كانا مبهمين لكن لم يوضعا على أن يزال إبهامهما بالتخصيص بخلاف أى واسم الاشارة، فإنهما وضعا مبهمين مشروطًا إزالة إبهامهما بشيء، أما اسم الإشارة فبالإشارة الحسّية أو بالوصف، وأما أىّ فباسم آخر بعده.

وأمّا ضمير الغائب فإنه وضع مبهمًا مشروطًا إزالة إبهامه لكن بما قبله لا بما بعده، وإن اتفق ذلك فالأغلب[2]] أن يكون ذلك منكرًا كما فى: رُبَّهُ رجلاً. وأما نحو رايته زيدًا فقليل. وأما الموصول فإنه وإن أزال إبهامه مابعده لكنه جملة.

ثم تقول: إن أيّا المقطوع عن الإضافة أحوج إلى الوصف من اسم الإشارة، لأنه كما ذكرنا وُضِع مبهمًا مزال الإبهام باسم بعده، بخلاف اسم الاشارة فإنه قد يزول إبهامه بالإشارة الحسّية، فلهذا قد يقتصر على «ياهذا» دون «يأيها»، ومن ثَمّ جوز بعضهم فى نعت يا هذا النّصب والرفع كما فى: يازيد الظريف، وأوجب رفع نعت أى.

وفصّل بعضهم فى وصف يا هذا فقال: إن كان لبيان الماهيّة نحو يا هذا الرجل وجب الرّفع، لأنه غير مستغنىً عنه، وإلاّ جاز الرفع والنصب نحو يا هذا الطويل رفعًا ونصبًا.

---

(١) ما بين معقوفين سقط من «ظ» و«ل».

(٢) «فالأغلب» نهاية ما سقط من «ظ» و«ل».

وأمّا المازنى والزّجاج فجوّزا النصب والرفع فى وصف اسم الإشارة وأىّ قياسًا على نحو يازيد الظريف ولم يثبت.

وإنما قطع أى المتوّصل به إلى نداء ذى اللام عن الإضافة لما ذكرنا من قصد الإبهام، وأيضًا لو لم يقطع عن الإضافة لكان منصوبًا. وكذا ذو الّلام الذى هو وصفه فلم يمكن التنبيه بنصبه على كونه مقصودًا بالنداء كما أمكن بلزوم الرفع وترك النصب.

وأبدل هاء التنبيه من المضاف إليه، لأنه لم يكن يخلو من مضاف إليه أو من تنوين ببدل من مضاف إليه أو من تنوين قائم مقامه نحو ﴿أَيًّا مَّا تَدْعُوا﴾(١) وليس هذا موضع التنوين. وأيضًا التنوين يبدل من مضاف إليه معلوم مقدرّ كما فى قوله تعالى: ﴿وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ دَرَجَاتٍ﴾(٢) و﴿كُلاًّ هَدَيْنَا﴾(٣) والقصد هنا الإبهام.

وهاء التنبيه أيضًا مناسب للنداء إذ النّداء أيضًا تنبيه، ثم لكون اسم الإشارة أوضح من «أيّ» وصف أىّ به فى بعض المواضع نحو: يا أيهذا، فيقتصر عليه.

وإنما تُوصِّل بـ«أىّ» إلى نداء اسم الإشارة، لأن اسم الإشارة فى الأصل ما يشار به للمخاطب إلى شىء، فهو فى أصل الوضع لغير المخاطب، ولهذا يؤتى فيه بحروف الخطاب، كما يجىء فى بابه فَتُحوُشِىَ فى بعض الأماكن من أن يدخله
١٤٣ حرف / يجعله مخاطبًا، أى حرف النداء، ففصل بينهما بأىّ فى بعض المواضع لتناكرهما فى الظاهر.

ثم قد يوصف هذا الوصف باسم الجنس نحو: يا أيهذا الرّجل، فعلى ما ذكرنا ليس هذا التركيب مصوغًا لأجل نداء المعرف باللام على ما أومأ إليه المصنف، بل لأجل نداء اسم الإشارة بدليل اقتصارهم كثيرا على نحو: يا أيهذا من دون

(١) الإسراء / ١١٠. وفى ط: «ندعو» بالنون، تحريف.
(٢) الزخرف / ٣٢. (٣) الأنعام / ٨٤.

الوصف باسم الجنس.

وقال الأخفش فى يأيها الرجل: «أى» موصول، وذو اللام بعده خبر مبتدأ محذوف، والجملة صلة «أى».

وإنما وجب حذف هذا المبتدأ لمناسبة التخفيف للمنادى ،ولا سيّما إذا زيد عليه كلمتان أعنى أيها.

ويصحّ تقوية مذهبه بكثرة وقوع أى موصولة فى غير هذا الموضع، وندور كونها موصوفة كما يجىء فى باب الموصولات.

قيل: لو كانت موصولةً لكانت مضارعة للمضاف فوجب نصبها.

والجواب: أنه إذا حذف صدر صلتها فالأغلب بناؤها على الضم ـ كما يأتى فى الموصول ـ فحرف النّداء على هذا تكون داخلة على اسم مبنىّ على الضّم، فلم يغيره، وإن كان مضارعًا للمضاف كما فى قولك: يا من قال كذا.

والأكثرون على أن أنَّ ذا اللام وصف لاسم الإشارة فى النداء وغيره، لأنه اسم دالّ على معنىً فى تلك الذّات المبهمة[1] وهو الرّجولية، وهذا حدّ النعت ـ كما يجىء ـ أى ما دل على معنى فى متبوعه.

وقال بعضهم: هو عطف بيان لعدم الاشتقاق.

والجواب: أن الاشتقاق ليس بشرط فى الوصف ـ كما يجىء فى بابه.

ولا يوصف اسم الإشارة إلا باسم الجنس المعرف باللام ـ كما يأتى فى باب النّعت.

أما اسم الجنس فلأنه هو الدّال على الماهيّة من بين الأسماء. والمحتاج إليه فى نعت أسماء الإشارة بيانُ ما هيّة المشار إليه، فمن ثَمّ قَبُح نعتها من الصفات المشتقة إلا بما يخصّ بعض الماهيّات نحو: هذا العالم، فقبح هذا الأبيض.

وأمّا التعريف باللاّم فلأن تعيين الماهيّة حصل من لفظ الجنس، وتعيين الفرد

(١) فى ط: «بالمبهمة» تحريف.

من افرادها عُلِم[١] من اسم الإشارة، فلم يبق إلاّ تطابق النعت المنعوت مع انهما كلمتان بمنزلة قولك: الرجل المعهود، لأن لفظ هذا لا يفيد إلاّ تعيين الفرد الذى دلّ عليه الرجل.

وهذه الفائدة تحصل من لام العهد، فظهر شدة احتياج المبهم إلى صفته، فمن ثمة لا يجوز الفصل بين النعت والمنعوت ههنا، فلا تقول: هذا اليومَ الرجل، كما يجوز فى غير هذا النّوع. ولا يجوز أيضًا تفريق صفاته نحو: هؤلاء الرجل والفرس والبقر.

قوله: «والتزموا رفع الرجل» أى اسم الجنس الواقع صفة لـ«أىّ» وهذا، وإن كان القياس جواز نصبه أيضًا كما فى: يازيد الظريف، لكن نبّهوا بالتزام رفعه على كونه مقصودًا بالنداء فكأنه باشره حرف النداء.

وأما الظريف فى: يازيد الظّريف فليس مقصودًا بالنداء، بل المقصود به زيد، وقد ذكرنا الخلاف فى تجويز نصبه قبيل.

قوله: «وتوابعه أى التزموا رفع توابعه».

أعلم أنّ تابع المنادى عند النحاة مثل متبوعه مطلقًا إن كان تابع المنادى مرفوعًا أو منصوبًا يحمل تابع التّابع على ظاهر إعراب التابع سواء كان المنادى «أى» أو «هذا» أو غيرهما.

قال سيبويه[٢] تقول فى غيرهما: يازيد الطويلُ ذو الجمة إذا جعلته صفةً للطويل. وإن حملته على زيد نصبت. ومن نصب الطّويل نصب ذا الجُمّة لا غير كان نعتًا للطّويل أو لزيد.

وأما فى «أى» فإن التابع الذى يجىء بعد وصفه لا يكون إلا تابعًا لوصف

(١) كلمة: «علم» سقطت من نسخة ب ١/ ٣٧٧.

(٢) قال سيبويه: سقطت من ط، صوابه من النسخ المخطوطة.

«أيّ» لأنه هو المنادى فى الحقيقة، و«أى» وصلة إليه، فعلى هذا إذا كان / ذلك ١٤٤
التابع مضافًا معنويًا فالواجب الرفع نحو: يأيها الرجل ذو المال.

ولا يجوز: يأيها الرجل وعبدُالله، لأن المعطوف فى حكم المعطوف عليه، فيجب إذًا أن يكون «عبدالله» صفةً «أيّ»، ولايجوز، لأنه لا يوصف إلاّ بذى اللاّم.

ويجوز: يأيها الرجل الحسنُ الوجه كما يجوز: يأيها الحسنُ الوجه. وكذا يجوز: يأيها الفاضل والحسن الوجه.

وإن أبدل من وصف: «أى»، فإن جعل المبدل منه فى حكم الطّرْح لم يجز إلاّ أن يكون البدل مما يجوز كونه صفة لـ«أى» أعنى الجنس ذا اللام، فلا تقول: يأيها الرجل زيدٌ.

وإن لم يجعل المبدل منه فى حكم الطّرْح جاز: يأيها الرجل زيدٌ، برفع زيد وسيجىء فى باب البدل: أنه يجوز جعل المبدل منه فى حكم الطرح وتركه نحو: ياعالم زيدُ بالضم، وياعالم زيدٌ وزيدًا بالرفع والنصب.

ولا يجوز: يأيها الرجل زيدُ بضم «زيد» بدلاً من «أيّ» لما تقدّم أنّ التابع الذى بَعْد وصف «أى» لايتبع «أى».

وأما إذا جئت به بعد وصف اسم الإشارة[1] فيجوز فيه الأمران، لأن اسم الإشارة قد يستبد من دون وصفه، فنقول: ياهذا الرجلُ زيدٌ وذو المال حملاً على الوصف، وزيدُ بالضمّ وذا المال حملاً على هذا.

وإذا كان ذلك التابع عطف نسق مجرّدًا عن اللاّم لم يجز إلاّ حمله على هذا، نحو: ياهذا الرجل وذا الجمة[2]، لأنك لوحملته على الوصف كان وصفًا لـ«هذا» واسم الإشارة لايوصف إلاّ بذى اللام كما قلنا فى «أى».

قال الأندلسى[3]: ولا يجوز عطف المضاف، لارفعًا ولا نصبًا على المفرد الذى

(١) فى «ظ وك»: بعد وصف الإشارة اسم تحريف.

(٢) فى ط فقط: «وذ والجمة» بالرفع.

(٣) «قال الأندلسي» سقطت من ط صوابه من النسخ المخطوطة.

هو صفة للمنادى المضموم نحو: يازيد الطويل وذ والجُمَّة، أما النصب فلأن المنصوب لايعطف على المرفوع، وأمّا الرفع فلأن حق المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه. ولايجوز يازيد ذو الجُمَّة. برفع «ذو» قال: فلم يبق إلا النّصب عطفًا على زيد.

وأجاز المازنى الرّفع حملاً على الطويل، ويمنع من كون المعطوف كالمعطوف عليه فى كل ما يجب له، ويمتنع عليه، ألا ترى إلى قولهم: يازيد والحارث، ولايجوز يا الحارث.

والجواب: أنه كان القياس امتناع يازيد والحارث، لكنّه إنّما جاز لأن المانع من نحو: ياالحارث اجتماع «يا» و«اللام» لفظًا، ولم يجتمعا في: يازيد والحارث، فهو مثل: يأيّها الرجل من حيث إنهّما اجتمعا فى الصورتين تقديرًا لالفظًا.

قوله: «لأنها توابع معرب» يومىء إلى أن المعرب لا محلّ له، وإلى أنّه لا يُحْمَل على محلّه، وترك ظاهر إعرابه.

وفى الموضعين نظر، أمّا الأول فلأنْ المضاف إليه إضافة غير محضة له محل من الإعراب مع كونه معربًا لفظًا نحو: حسنُ الوجه، ومؤدّب الخُدّام، وضارب زيد، وكذا ما أضيف إليه المصدر، قال:

١٢٩ = * طَلَبَ المُعَقّبِ حَقَّهُ المظلومُ *[1]

وأمّا الثانى فإنه وإن كان ظاهر كلام سيبويه منع الحمل على موضع ما أضيف إليه اسما الفاعل والمفعول والصّفة المشبهة والمصدر.

---

(١) هو الشاهد الثانى والعشرون بعد المائة:

واستشهد به على أنّ فاعل المصدر ـ وأن كان مجروراً باضافة المصدر إليه ـ محلة الرفع، فالمعقب فاعل المصدر، وقد جُرّ باضافته إليه ومحله الرفع بدليل رفع وصفه وهو «المظلوم».

وهذا عجز بيت وصدره:

* حتىّ تهجّر فى الرّواح وهاجَها *

والبيت منسوب للبيد بن ربيعة.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ٢٢٨، ٢/ ٣٢، والإنصاف رقم ١٤٦، وابن يعيش ٢/ ٢٤، ٤٦، ٦/ ٦٦، والهمع والدرر رقم ١٦٨٠، والتصريح ٢/ ٦٥، وأوضح المسالك رقم ٣٦٩، والأشمونى ٢/ ٢٩٠.

=

وإن جاء فى الظاهر ما يوهم خلاف ذلك فهو يضمر له عاملاً كقوله فى ضاربُ زيدٍ وعمرًا: إن التقدير: ضارب زيدٍ، وضاربٌ عمرًا.

ولايجيز فى نحو: حسنُ الوجه واليدُ الرفع فى المعطوف، كل هذا كراهةً لمخالفة التابع لظاهر إعراب المتبوع إلى المحل الخفىّ، لكنه يشكل باتفاقهم على جواز العطف على كل اسم إنّ فى نحو: إنّ زيدًا منطلق وعمروٌ.

وله أن يرتكب أن الجملة غير المؤكدة أعنى «عمرو» مع خيره المقدّر عطف على الجملة المؤكدة أعنى «إن» مع اسمه وخبره.

ولا نقول: إن الاسم عطف على الاسم. وكذا نقول / فى نحو قوله: ١٤٥

فإنْ لم تجدْ من دُون عدنانَ والدًا ودون مَعدّ فلْتزَعْك العواذلُ[1] = ١٣٠

وقوله:

* فلسْنا بالجبال ولا الحديدا *[2] = ١٣١

= وانظر ديوان لبيد/ ١٢٨، وروايته: «وهاجه» مكان: «وهاجها».

ولبيد فى هذا البيت يصف عيرًا وأتانه، شبه ناقته بهما والتهجر: السير فى الهاجرة. وهى نصف النهار وعند اشتداد الحر. و«حتى» بمعنى «إلى»، و«الرواح»: اسم للوقت من زوال الشمس إلى الليل، وهو نقيض الغدوّ لا الصباح خلافًا للجوهرى.

و«هاجها»: أزعجها، و«طلب»: مصدر تشبيهى. أى هاج هذا المسحل وهو الحمار الوحشى أثناء لطلب الماء طلبًا حثيثًا كطلب المعقب، وهو اسم فاعل من التعقيب، وهو الذى يطلب حقه مرّة بعد مرة. انظر الدرر.

(١) هو الشاهد الثالث والعشرون بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادى: واستشهد به على أن «دون» بالنصب معطوف على محل الجار والمجرور، أعنى «من دون»، وكذلك أورده سيبويه، قال: وكأنه قال: فإن لم تجددون عدنان والدًا ودون معدّ

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٤، والمقتضب ٤/ ١٥٢، والمحتسب ٢/ ٤٣، والإنصاف ١/ ٢٠٨ والمغنى رقم ٨٥٥ ، والتصريح ١/ ٢٨٨.

وانظر ديوان لبيد / ١٣١ من قصيدة مطلعها.

الا تسألان المرء ماذا يحاول أنَحْبٌ فيُقْضَى أم ضلال وباطلُ

وفى النسخ المخطوطة: «فلترعك» بالراء، والتصويب من ط والديوان، والخزانة: وتزع: تكُفّ.

(٢) هو الشاهد الرابع والعشرون بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أن قوله: «الحديدا» معطوف على محلّ الجار والمحرور وهو قوله: «بالجبال» وهو خبر ليس والباء زائدة. =

إنّ المنصوب عطف على الجار والمجرور.

قوله: «والتزموا رفع الرجل»، كأنه جواب عن سؤال مقدّر، وهو: أنه إذا كان صفة للمنادى المضموم، فَلِم لم يجز فيه النصب كما في: يازيد الظريف؟

قوله: «وتوابعه» كأنه جواب عن سؤال وارد على الجواب عن السؤال الأول، أى إذا كان هو المقصود بالنداء، والمقصود بالنداء كالمنادى المضموم، فالوجه: أن يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المضموم.

فعلى هذا صار نحو: «الرجل» فى: يأيها الرجل كالنعامة[1]، إذا قيل: لم وجب رفعُه؟ قيل هو المنادى المفرد الذى باشره حرف النداء، لكونه مقصوداً دون موصوفه، فإذا قيل: فيجب إذًا أن يجوز فى توابعه ما جاز فى توابع المنادى المضموم، بل مثله.

قوله: وقالوا: «يا الله خاصة» يعنى لم يدخل حرف النداء من جملة، ما فيه اللاّم إلا لفظة: «اللـه». قيل: إنما جاز ذلك لاجتماع شيئين فى هذه اللام، لزومها للكلمة، فلا يقال: «لاه» إلا نادرًا قال:

= وهو عجز بيت صدرة:

* مَعاوِيَ إننا بشرٍ فأسجحْ *

وأسجح بقطع الهمزة معناه: أرفق، وسَهّل، وخذ أسجح أى طويل سهل. والشاهد منسوب إلى عقيبة الأسدى.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٤، ٣٥٢، ٣٧٥، ٤٤٨، ومعانى الفراء ٢/ ٣٤٨، والحجة لابن خالويه / ١٣٢، والأشباه والنظائر رقم ٤١٠.

وذكر البغدادى أن المبرد ردّ على سيبويه روايته لهذا البيت بالنصب. لأن هذه القصيدة مشهورة، وهى مخفوضة كلها، وهذا البيت أولها:

وبعده:

فهبنا أمة ذَهَبتْ ضياعًا يزيد أَميرُها وأبويـزيد

وقيل: إنه من شعر آخر لعبدالله بن الزبير وهو:

رمى الحدثانُ نِسْوةَ آل حرب بمقْدارٍ سَمدْنَ له سُمودا

إلى قوله:

معاوى إننا بشرفأ سجح.. البيت.

(١) لعله يعنى قول الشاعر:

ومثلُ نعامة تُدعى بـعيـرًا تعاظمـه إذا مـا قيل طيـرى

وإنَ قيل احْمِلى قالت فإنى مـنَ الطيّر المُرِبّة بـالـوكـور

انظر: اللسان : «نعم».

١٣٢= * يَسْمَعُها لاهُهُ الكُبارُ *(١)

وكونه(٢) بدلاً من همزة: «إله» فلا يجمع بينهما إلا قليلاً قال:

١٣٣= معاذَ الإله أن تكونَ كَظَبْيَةٍ ولادُمْيَةٍ ولا عقيلةِ رِبْرَبِ(٣)

وأمَا النجم والصَّعِق والّذى وبابه، فإن لامها لازمة، لكنّها ليست بدلاً من الفاء.

وأمّا النّاس فإن اللام فيه عوض من الفاء. وأصله «أناس» ولا يجتمعان إلا فى الشّعر كقوله:

---

(١) هو الشاهد الخامس والعشرون بعد المائة فى الخزانة:

قال البغدادى: استشهد به على أنه قيل: إنما جاز ياالله للزوم اللام للكلمة، فلا يقال: لاهٌ إلا نادرًا كما فى هذا الشعر، والشاهد عجز بيت صدره:

* كحَلْفة من أبى رياح *

انظر ديوان الأعشى الكبير/ ١١٧ من قصيدة مطلعها.

ألم تَرَوْا إرمًا وعادًا أودى بها اللّيل والنهارُ.

وفى الخزانة: «الكبار» بضم الكاف: صيغة مبالغة الكبير بمعنى العظيم.

وهو صفة: «لاهه»، و«الحلفة»: المرة من الحلف بمعنى القسم.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٥، وابن يعيش ١/ ٣، والعينى ٤/ ٢٣٨، والهمع والدرر رقم ٦٩٦، واللسان: «ألله».

(٢) هو الشاهد السادس والعشرون بعد المائة فى الخزانة:

قال البغدادي: يستشهد به على أن «ال» فى «الله» بدل من همزة: «إله» فلا يجمع بينهما إلا قليلاً كما فى هذا البيت:

والشاهد للبَعيث بن حريث أوردها أبوتمام فى الحماسة، وأولها:

خيالٌ لأم السبيل ودونُها مسيرة شهر للبريد المُذَبَّب

فقلت له أهلاً وسهلاً ومرحبا فردّ بتأهيلٍ وسهلٍ ومرحبِ

معاذ الاله أن تكون كظبية ..... البيت

قال البغدادي: وقوله: «معاذ الله» منصوب على المصدر أى أعوذ بالله معاذًا. وكأنه أنف وتبرّأ من أن تكون هذه المرأة فى الحسن بحيث تشبه الظبية أو الصورة المنقوشة أوبكر بمة من بقر الوحش.

و«الدُّمْيَة» بالضم: الصورة من العاج ونحوه. قال أبوالعلاء: سميت دمية، لأنها كانت أولاً تصور بالحمرة، فكأنها أخذت من الدم.

والربرب: القطيع من بقر الوحش.

من شواهد: شرح ديوان الحماسة للمرزوقى ١/ ٣٧٨.

١٣٤ = * إنّ النايا يطَّلِعْـــــنَ على الأناس الآمنينا *[1]

إلاّ أنها ليست لازمة، إذ يقال فى السعة: ناس، فقالوا: وأصله: «الإله» فعال بمعنى مفعول، والإلاهة»: العبادة.

و«أَلَهَ» بفتح العين: أى عبد، فإله بمعنى مألوه، أى معبود، فاللّه فى الأصل من الأعلام الغالبة كالصَّعق، كأنه كان عامًّا فى كُلّ معبود، ثم اختصّ بالمعبود الحق، لأنه «أَوْلى» مَن يؤلّه أى يُعبد، وصار مع لام العهد علمًا له، فكثرة استعمال هذه اللفظة صار تخفيف همزتها أغلب من تركه، وصار الألف واللام، كالعوض من الهمزة لقلّة اجتماعهما.

ولانقول: اجتماعهما يختص حال الضرورة كما قلنا فى الأناس، وذلك أنه قد يجىء الآله فى السعة.

أورد أبوالفرج الأصفهانى أن أميّة بن خلف كان يسمى عبدالرحمن بن أمية عبدالآله، فلما خففت الهمزة نقلت حركتها إلى ماقبلها كما هو القياس، وحذفت، فصار «الله»، ثم أسكنوا اللام الأولي، وأدغموها فى الثانية، ولا تدغم لوخففت نحو: «الإلاهة» بمعنى العبادة، لأن التخفيف مع عروضه غير غالب كما غلب فى «الله» فكأن اللامين لم يلتقيا.

والأكثر فى: يا أَلله قطع الهمزة، وذلك للإيذان من أول الأمْر أن الألف واللام

---

(١) هو الشاهد السابع والعشرون بعد المائة فى الخزانة:
قال البغدادى: استشهد به على أن اجتماع «أل» و«الهمزة» فى «الأناس» لا يكون إلا فى الشعر، والقياس: الناس، فإن أصله أناس فحذفت الهمزة وغوض عنها «أل» إلا أنها ليست لازمة، إذ يقال فى السّعة: ناس.
وهذا البيت من أبيات لذى جَدَن الحمْيرىّ الملك، وقبله:
يا اجتنىَ مهلاً ذَرينا أفى سفاء تعذلينا
وسفاء: مصدر سافاه مسافاة وسَفاء: إذا سافهه.
و«اجتنى: اسم امرأة.
من شواهد: الخصائص ٣/ ١٥١، وابن الشجرى ١/ ١٢٤، ٢/ ١٢، وابن يعيش ٢/ ٩، ٥/ ١٢١، والشافية / ٢٩٦.

خرجا عما كانا عليه فى الأصل، وصارا كجزء الكلمة حتى لايستكره اجتماع «يا» و«اللام» فلو كانا بقيا على أصلهما لسقط الهمزة فى الدرج، إذْ همزة اللام المعرفة همزة وصل.

وحكى أبوعلى: ياللّه بالوصل على الأصل.

وجوز سيبويه أن يكون «الله» من لاه يليه ليهًا: أى استتر، فيقال فى قَطْع همزته، واجتماع «اللام» و«يا»: إنّ هذا اللفظ اختصّ بأشياء لا تجوز فى غيره كاختصاص مُسمّاه تعالى، وخواصّه فى اللهم، وتالله، وآلله، وها الله، وذا[1] الله مجروراً بحرف مقدر فى السّعة، وأفاللّه لتفعلنّ بقطع الهمزة كما يجىء فى باب القسم وقوله:

مِن اجْلك يا التّي تَيَّمْت قلبي وأنت بخيلةٌ بالوصل عنيِّ[2] =١٣٥

شاذ، ووجه جوازه مع الشذوذ / لزوم اللام، وقوله: ١٤٦

فيا الْغلامان اللذان فِرا إيّا كما أن تبْغِيا لي شرّا[3] =١٣٦

أشذ.

---

(١) فى ط: فقط: «ذو الله» بالواو، وفى النسخ الأخرى: ذا الله».

(٢) هو الشاهد الثامن والعشرون بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادى: استشهد به على أنه شاذ، لأن فى لام «التى» اللزوم فقط، وليس فيها العوضية أيضًا.

«ومن أجلك» يقرأ بنقل فتحة ألف أجلك إلى نون. من

من شواهد: سيبويه ١/ ٣١٠، والإنصاف ١/ ٣٣٦، وابن يعيش ٢/ ٨، والأشباه والنظائر رقم ١٩٢ والشاهد من الأبيات الخمسن التى لم يعرف لها قائل ولا ضميمة.

(٣) هو التاسع والعشرون بعد المائة فى الخزانة.

قال البغدادي: استشهد به على أنه أشذّ ممّا قبله، إذ ليس فى «آل» التى فى الغلامين لزوم ولاعوض.

والشاهد شائع فى كتب النحو، ولم يعرف له قائل ولا ضميمة كما قال البغدادى.

من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٣٦، وابن عقيل ٢/ ٧٥، والمقرب ١/ ١٧٧، والهمع والدرر رقم ٦٨٠، والتصريح ٢/ ١٧٣، والأشمونى ٣/ ١٤٥.

وقد روى بروايات متعددة: منها

* إيا كما أن تعقبانا الشرا

ورواية أخرى: «تكسبانى شرًا.

ورواية ثالثة: تكسبانا شرًا.

وبعض الكوفيين يجوّز دخول «يا» على ذى اللّام مطلقًا فى السّعة.

والميمان فى اللّهم عوض من «يا» أخِّرتا تبرّكًا بالابتداء باسمه تعالي.

وقال الفراء: أصله يا ألله أمّنا بالخير، فخفف بحذف الهمزة، وليس بوجه، لأنك تقول: اللهم لا تؤمّهم بالخير.

ويجمع بين يا والميم المشددة ضرورة قال:

١٣٧ = إني إذا ما حَدَثٌ ألَمّا أقول يا اللَّهُمْ يااللَّهُمّا(١)

وقد يزداد «ما»

قال:

١٣٨ = وما عَلَيْك أنْ تَقُولى كُلّما سَبَّحْت أو صَلَّيْت: يااللَّهم ما(٢)

اردد علينا شيخنا مُسَلّما

---

(١) هو الشاهد الثلاثون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن اجتماع «يا» والميم المشدّدة شاذّ.

وذكر البغدادى أن هذا البيت من الأبيات المتداولة فى كتب العربية، ولا يعرف قائله.

وزعم العينى أنه لأبى خراش الهذليّ، قال. وقبله:

إن تغفر اللهم تغفر جمّا وأى عبد لك لا ألمّا

وهذا خطأ، فإن هذا البيت الذى زعم أنه قبله بيت مفرد لاقرين له وليس هو لأبى خراش، وإنما هو لأميّة بن أبى الصلت، قاله عند موته. وقد أخذ أبوخراش، وضمه إلى بيت آخر. وكان يقولهما وهو يسعى بين الصفا والمروة، وهما:

لا هُم هذا خامسٌ إن تمّا أتمّه الله وقد أتمّا

إن تغفر اللهم تغفر جمّا .....

من شواهد: الإنصاف ١/ ٣٤١، وأوضح المسالك رقم ٤٣٩ وابن عقيل ٢/ ٧٦، والأشمونى ٣/ ٤٦. والهمع والدرر رقم / ٦٩٩.

والشاهد ليس فى ديوان أمية بن أبى الصلت نشر دار مكتبة الحياة كما ذكر البغداد.

(٢) هو الشاهد الحادى والثلاثون بعد المائة.

واستشهد به على أن «ما» تزاد قليلاً بعد «يا اللهم».

وهذا الرجز مما لا يعرف قائله. و«مسلما» اسم مفعول من السلامة.

من شواهد: الإنصاف/ ٢١٥، واللسان: «أله» وروايته:

«يا أللهما» بهمزة القطع، وبعدم زيادة «ما» وتخفيف الميم وعلى ذلك فلا شاهد فيه.

وانظر الهمع والدرر رقم ١٧٤٨، وشرح جمل الزجاجى لابن هشام/ ٢٤٧.

ولا يوصف اللهم عند سيبويه كما لا يوصف أخواته أعنى ألاسماء المختصّة بالنداء نحو: ياهناه، ويا نومان، ويامُلْكَعان[١]، وفل.

وقد أجاز المبرّد وصفه لأنه بمنزلة ياألله، وقد يقال: يا ألله الكريم، وقد استشهد بقوله تعالى: ﴿قُلِ اللَّهُمَّ فَاطِرَ السَّمَوَاتِ وَالأَرْضِ[٢]﴾ وهو عند سيبويه على النداء المستأنف.

ولا أرى فى الاسماء المختصة بالنداء ما نعًا من الوصف بلى السمّاع مفقودٌ فيها.

[المنادى المكرّر]

(ص): ولَك فى مِثل : «ياتيم تَيْمَ عدىّ»: الضّم والنّصب».

(ش): يعنى بمثله المنادى المكرّر إذا ولى الثانى اسم مجرور بالإضافة فالثانى واجب النصب ولك فى الأول الضّم والنصب قال:

ياتيمَ تَيْمَ عدىّ لا أبالكُم لا يُلْقِينّكُمُ في سَوْءَةٍ عُمرُ[٣] =١٣٩

وقال:

يازَيْدَ زَيْدَ اليَعْمَلات الذُّبَّل تطاول الَّليلُ عليكَ فانْزِلِ[٤] =١٤٠

(١) «ملكعان: لئيم. (٢) الزُمَر/ ٤٦

(٣) هو الشاهد الثانى والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:
قال البغدادى: واستشهد به على أنّ «تيم» الأول يجوز فيه الضم والنّصب، وفى الثانى النصب لاغير.
وهذا البيت من قصيدة لجرير يهجو بها عمر بن لجأ التميمىّ انظر ديوانه / ٢٨٥.
من شواهد: سيبويه ١/ ٢٦، ٣١٤، والخصائص ١/ ٢٤٥، وابن الشجرى ٢/ ٨٣، وابن يعيش ٢/ ١٠، ١٠٥ والمعنى رقم ٨٢٩، والهمع والدرر رقم ١٥٥٢. والعينى ٤/ ٢٤٠، والأشمونى ٣/ ١٥٣.

(٤) هو الشاهد الثالث والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على ما ذكر فى البيت قبله، وهو ظاهر. و«اليعملات» بفتح الياء: الابل القويّة على العمل. و«الذبل» جمع ذابل، أى ضامرة من طول السّفر.
والشاهد لعبدالله بن رواحة الصحابى، لا لبعض ولد جرير خلافًا لشرّاح أبيات سيبويه.
من شواهد: سيبويه ١/ ٣١٥، والمنصف ٣/ ١٦، وابن يعيش ٢/ ١٠، والمغنى رقم ٨٢٨، ١٠٥٠، ١٠٥٢، والهمع والدرر رقم ١٥٥١، والأشمونى ٣/ ١٥٣.

أمّا الضمّ فى الأول فواضح، لأنه منادى مفرد معرفة، والثانى عطف بيان وهو البدل على ما يأتى فى بابه.

وأما نصب الأول فقال سيبويه: إن تيم الثانى مُقْحَمٌ بين المضاف والمضاف إليه، وهو تأكيد لفظى لتيم الأول. وقد مرّ فى توابع المنادى المبنىّ أن التأكيد اللفظى فى الأغلب حكمه حكم الأول وحركته [وحركة][1] إعرابيّة كانت أو بنائيّة فكما أنّ الأول محذوف التنوين للإضافة، فكذلك الثانى مع أنه ليس بمضاف.

وشبّهه سيبويه باللاّم المقحمة بين المضاف والمضافِ إليه فى: «ألا أبالك» لتأكيد اللاّم المقدرة.

وإنما جىء بتأكيد المضاف لفظًا بينه وبين المضاف إليه لا بعد المضاف إليه، لئلا يستنكر بقاء الثانى بلا مضاف إليه ولا تنوين معوّض عنه ولا بناء على الضم. وجاز الفصل به بينهما فى السعة مع أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه إلا فى الضرورة، وذلك بالظّرف خاصّة فى الأغلب كما يجىء فى باب الإضافة، لأنك لما كرّرت الأول بلفظه وحرّكته بلا تغيير] صار كأنّ الثانى هو الأول، وكأنه لا فصل هناك، ألا ترى أنك تقول: إن إنّ أزيدًا[2] قائم مع قولهم: لا يفصل بين إنّ واسمها إلا بالظرف، وتقول: لا لا رجل فى الدار مع إن النكرة المفصولة بينها وبين «لا» التبرئة واجبة الرّفع كقوله تعالى: ﴿لا فِيهَا غَوْلٌ﴾[3].

وقال:

١٤١ = فلا والله لا يُلْفَي لِـما بي ولا لِلمابهم أبدًا دواء[4]

(١) فى ط: وحركته وحركته، وتصويبه من المخطوطات، وما بين معقوفين سقط من ك.
(٢) فى ط: «إن إنّ زيد قائم، برفع زيد تحريف. (٣) الصافّات / ٤٧.
(٤) هو الشاهد الرابع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:
قال البغدادى: استشهد به على أن اللأم الثانية فى قوله: «للما» مؤكدة للام الأولى.
ونسب البغدادى الشاهد لمسلم من معبد الوالبىّ، وهو من قصيدة أولها:

بَكَتْ إبلى وحُقّ لها البكاء وفرّقها المظالُم والعَداء

من شواهد: المحتسب ٢/ ٢٥٦، والخصائص ٢/ ٨٢، وابن يعيش ٧/ ١٧، والعينى ٤/ ١٠٢، والهمع والدرر رقم ١٣٦٤ والعينى ٤/ ١٠٢، والتصريح ٢/ ١٣٠، ٢٣٠ والأشمونى ٣/ ٨٣.

مع أن حروف الجر لا تدخل إلاّ فى الاسم، ويمكن أن يكون قوله:

١٤٢= * وصالياتٍ ككَما يُؤثْفَيْنْ *(١)

من هذا، فلا يكون فى البيت دليل على اسميّة الكاف الثانية.

وقال المبرد: إن تيم الأول مضاف إلى عدىّ مقدّر، يدل عليه هذا الظاهر، ولم يُبْدل من المضاف إليه التنوين كما أبدل فى قوله تعالى: ﴿كُلاًّ هَدَيْنَا﴾(٢)، لأن القرينة الدالّة على المحذوف موجودة بعد مثل المضاف، أعنى عدىّ الظاهر الذى أضيف إليه تيم الثانى، فكأن المضاف إليه الأول لم يحذف، وإذا جاز حذف المضاف إليه فى مثله مع اختلاف المضافين نحو قوله:

١٤٣= ١٤٧ * بين / ذِراعَيْ وجبهةِ الأَسدِ * (٣)

(١) هو الشاهد الخامس والثلاثون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على أنه يمكن أن تكون الكاف الثانية مؤكدة للأولى قياسًا على اللامين فى البيت الذى قبله، فلا يكون فى البيت دليل على اسميّة الكاف الثانية.
والبيت من قصيدة لحظام المُجاشعى، وهو من بحر السريع، وأول القصيدة
حيٍّ ديارَ الحيّ بين السّهبَيْن وطلحة الدَّوم وقدْ تَعفَّيْنْ.
من شواهد: سيبويه ١/ ١٣، ٢٠٣، ٢/ ٣٣١، والمقتضَب ٢/ ٩٧، ٤/ ١٤٠، ٣٥٠، والخصائص ٢/ ٣٦٨، والمنصف ١/ ١٩٢، ٢/ ١٨٤، ٣/ ٧٢، والمحتسب ١/ ١٨٦، وابن يعيش ٨/ ٤٢ والعينى ٤/ ٥٩٢.
وصاليات فى الشاهد أراد بها الأثافى، لأنها صليت بالنار وفى ط: و«صاليالات». تحريف واضح.
أى أحرقت حتى اسودّت، والأثافى جمع أثفيّة، وهى الأحْجار التى ينصب عليها القدر.
وقوله: يؤثفين، اختلف النحويون فى وزنه، فقال قوم: وزنه يُؤفْعَلْن، والهمزة زائدة، فكان يجب أن يقول: يُثفين لكنه جاء على الأصل ضرورة، وعلى هذا فأثفية أفعولة. وقال قوم: وزنه: يُفَعْلَيْن، فالهمزة أصل، ووزن أثفيّة على هذا: فعْليّة.
(٢) الأنعام / ٨٤ .
(٣) هو الشاهد السادس والثلاثون بعد المائة فى الخزانة.
واستشهد به على أن المضاف إليه محذوف بقرينة المضاف إليه الثانى، أى بين ذراعى الأسد وجبهته.
والشاهد عجز، صدره:
* يامَنْ رأى عارضًا أُسَرّبه *
وذراع الأسد: كوكبان نيّران بينهما كواكب صغار، يقال لها: الأظفار كأنها فى مواضع مخالب الأسد، فلذلك قيل لها الأظفار. =

وقولهم: نِصفٌ وربع درهم فهو مع اتّفاقهما أجوز، لأن كثرة التكرار أدْعى إلى الاستكراه فهو عند المبرد فى الأصل مضاف ومضاف إليه بعدهما مثلهما.

وعند سيبويه ليست الإضافة مكررة.

وقال بعضهم: بعد موافقة المبرد فى أن أصله: ياتيم عدى تيم عدى: إن تيم الأول مضاف إلى عدىّ الظّاهر، والذى أضيف إليه الثانى محذوف. قال: لما حذف المضاف إليه من الثانى بقى ياتيم عدى تيم، فقدم تيم على عدىّ لما ذكرنا فى قول سيبويه.

وكذا يقول هذا القائل فى نحو: «ذراعى وجبهة الأسد» إلا أنه لا يطّرد له ههنا أن يقول: إن الفصل كلا فَصْل، لأن المضاف الثانى ليس بلفظ الأول كما كان فى: تيم عدى، فالأولى قول المبرد.

وقد أجاز السّيرافى وجهًا رابعًا فى نحو: ياتيم تيم عدى، وهو أنه كان فى الأصل ياتيمُ بالضم تيمَ عدى، ففتح اتباعًا لنصب الثانى كما فى يازيدَ بن عمرو وهذا كما ذكرنا فى قوله: «والعلم الموصوف بابن» أنّ الكوفيين يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بمنصوب أى صفة كان، لأن «تيم» عطف بيان للأول فهو كالوصف فى التّبْيين.

[المضاف إلى ياء المتكلم]

(ص): «والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه ياغلامى، ويا غلامىَ ويا غلامُ، ويا غلاما، وبالهاء وقفًا.

وقالوا ياأبى ويا أمى ويا أبت ويا أمت فتحًا وكسرًا وبالألف دون الياء، ويا ابن أم، ويا ابن عمّ خاصة مثل باب ياغلامى، وقالوا[1]: يا ابن أم ويا ابن عم».

=قال الأعلم: وصف عارض سحاب اعترض بين نوع الذراع، ونوء الجبهة، وهما من أنواء الأسد. ونسب البغدادى الشاهد إلى الفرزدق، ولم أجده فى ديوانه طبع دار صادر بيروت.
من شواهد: سيبويه ١/ ٩٢، والمغنى رقم ٧١٠، والأشباه والنظائر رقم ٣٣.

(١) كلمة: «وقالوا» سقطت من ب. انظر ١/ ٣٨٩.

(ش): اختلف فى ياء المتكّلم فقال بعضهم: أصلها الفتح، لأن واضع المفردات ينظر إلى الكلمة حال إفرادها دون تركيبها، فكلّ كلمة على حرف واحد كواو العطف وفائه وباء الجر ولامه، وياء المتكلم أصلها: الحركة لئلاّ يبتدأ بالساكن، وأصل حركتها الفتح لأن الواحد، ولا سيّما حرف العلة ضعيفٌ لا يحتمل الحركة الثقيلة من الضمة والكسرة.

وقال بعضهم: أصلها الإسكان وهو أولى، لأن السكون هو الأصل.

وقولهم: الواضع ينظر إلى الكلمة حال إفرادها ممنوعٌ، وظاهر أنه نظر فى المضمرات إلى حال تركيبها بدليل وضعها مرفوعة ومنصوبة ومجرورة، والإعراب لا يكون إلاّ حالة التركيب.

ولو لم ينظر فى الكلمات إلى حال تركيبها لم يطّرد وضعه للكلم التى ليس فيها حال التّركيب علة البناء على ثلاثة احرف فما زاد، بل جاز وضعها على حرف أو حرفين كما وضع ياء الضّمير وكافه، ونحو «ما» و«من».

وهذا وعلى كل حالّ فلاشكّ أن إسكان ياء المتكلم أكثر استعمالاً، إذا لم يلزم اجتماع الساكنين، وذلك لعدم الاحتياج إذًا إلى حركتها لوقوعها أبدًا بعد كلمة أخرى، فلا يبتدأ بها مع كونها حرف علة. وهذان أعنى الفتح والسكون مطّردان فى غير النّداء أيضًا نحو جاءنى غلامى، وأمّا ياغلامِ بحذف الياء فى النّداء فلان النداء موضع تخفيف، ألا ترى إلى الترخيم، وذلك لأن المقصود غيره، فيقصد الفراغ من النداء بسرعة ليتخلص إلى المقصود من الكلام فخفف ياغلامى بوجهين: حذف الياء وإبقاء الكسر دليلاً عليه، وقلب الياء ألفًا لأن الألف والفتحة أخف من الياء والكسرة [كما قيل فى «ناصية»(١): ناصاة، ويقولون فى نحو «يَعى» و«دعى» يعا، ودعا.]

(١) ما بين معقوفين سقط من ط ، وع.

وهذان الوجهان لا يكونان فى كل منادى مضاف إلى ياء المتكلم، بل فى الاسم الذى غلب عليه الإضافة إلى الياء، واشتهر بها لتدل الشهرة على الياء المغيّرة بالحذف أو القلب، فلا تقول: يا عدوٍّ ويا عدوّا.

وقد جاء شاذًا فى المنادى نحو: يا غلامَ ويا أبَ بالفتح اجتزاء بالفتح عن الألف.

٢٤٨ وأمّا فتح يا بنىّ وأصله يا بنيّا / فليس بشاذ كما شذ يا غلامَ لاجتماع الياءين.

وقد يضمّ فى النداء ما قبل الياء المحذوفة وذلك فى الاسم الغالب عليه الإضافة إلى الياء للعلم بالمراد، ومنه القراءة الشاذة ﴿رَبُّ احْكُمْ﴾[1]. وربما ورد فى النّدرة الحذف والقلب فى غير النداء لكن الحذف فى الفواصل والقوافى ليس بنادر طلبًا للازدواج.

قوله: «وبالهاء وقفًا» إذا وقفت على يا غلاما فبالهاء لبيان الألف، كما يجىء فى باب الوقف، وإذا وقفت على يا غلامى بسكون الياء وصلاً فالوقف عليها بالسكون أجود، ويجوز حذفها وإسكان ما قبلها كما تقف على ما حذف ياؤه وصلاً، ودّلك على مذهب من وقف على القاضى بإسكان الضاد كما يجىء فى باب الوقف.

وإذا وقفت على يا غلامى بفتح الياء وصلاً جاز الإسكان للوقف وجاز إلحاق هاء السكت مع إبقاء الفتح.

قوله: «وقالوا: يا أبى ويا أمّى» يطّرد فيهما ما فى سائر المنادى المضاف إلى الياء، ويزيدان عليها بجواز إبدال الياء تاء تأنيث، هذا عند البصريين، قالوا والدليل على أنها بدل منها أنهم لا يجمعون بينهما، وإنما أبدلت تاء تأنيث[2]،

(١) الأنبياء / ١١٢، وهى قراءة أبى جعفر وابن محيصن والظر: إتحاف فضلاء البشر/ ٣١٢، والبحر ٦/ ٣٤٥، والإملاء للعكبرى ٣/ ٣٨١، والطبرى ١٧/ ١٧٤، والجامع للقرطبى ١١/ ٣٥١، والمحتسب ٢/ ٦٩، والنشر ٣/ ٣٣٥.

(٢) فى ط: «التأنيث» بـ «أل».

لأنها تدلّ فى بعض المواضع على التفخيم كما فى علاّمة ونسّابة، والأب والأم مظنّتا التفخيم. ودليل كونها للتأنيث انقلابُها فى الوقف هاء .

وقال الكوفيّون: التاء للتأنيث، ويـاء الإضافة مقدّرة بعدها، ولو كان الأمر كما قالوا لسمع: يا أبتى، ويا أمتى أيضًا.

ويجوز حذف هذه التّاء المبدلة من الياء[1] للتّرخيم، فيلزم فتح ما قبلها نحو: يْا أبَ ويا أمَّ على ما حكى يونس لئلاّ تلتبس بنداء الأب والأم بلا تاء.

والفراء يقف عليهما بالتّاء، لأنها ليست للتأنيث المحض كما فى أخت وبنت، والأوْلى الوقف بالهاء لانفتاح ما قبلها كما فىْ ظُلمة وغُرْفة بخلاف تاء أخت وبنت. فمن وقف عليها بالتّاء كتبها تاء، ومن وقف بالهاء كتبها هاء لأن مبنى الخط على الوقف .

وإنما تفتح هذه التاء لأنها بدل عن ياء حركتها الفتح لو حُرّكت.

وقال الأندلسى: أصل يا أبت ويا أُمت: يا أبتا ويا أمّتا، فحذف الألف وهو ضعيف، لأن الألف خفيفة لا تستثقل فتحذف.

وأما حذفها فى: يا ابن أمّ ويا ابن عمّ فمحتمل للثّقل الحاصل بالتّركيب.

وقيل فى[2] يا أبت ويا أمت: إنهما رخّما بحذف التاء، ثم ردّت التاء مفتوحة كما يجيئ من نحو قوله:

١٤٤ = * كِليني لهمّ يا أميمةَ ناصبِ[3] *

---

(١) فى ط : «من التاء» تحريف.

(٢) كلمة «فى» سقط من ط .

(٣) هو الشاهد السابع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة وهو صدر بيت عجزه :

* وليلٍ أقاسيه بطيءِ الكواكب *

واستشهد به على أن «أميمة» جاء بفتح التاء، والقياس ضمّها.

والشاهد مطلع قصيدة للنابغة الذبيانى. انظر ديوانه / ٤٨ .

من شواهد: سيبويه ٢/ ٩٠، والحجة لابن خالويه / ١٦٧، ومعانى القرآن للفراء٢/ ٣٢، وابن يعيش ٢/ ١٠٧، والأشمونى ٣/ ١٧٣ .

وقد يقال: يا أبتُ ويا أمتُ بالضم، وهو أقل من الأول، وكسر التّاء فيهما أكثر لمناسبة الكسرة للياء التى هى أصلها. وجاز يا أبتا ويا أمتا، لأنه جمع بين عوضين بخلاف يا أبتى ويا أمتى، فإنه لا يجوز لأنه جمع بين العوض والمعوّض منه.

قوله: «ويا ابن أم، ويا ابن عم خاصّة مثل باب يا غلامى».

المضاف إلى ياء المتكلّم إذا أضيف إليه المنادى فهو كما أضيف إليه غيره إلاّ الأمّ والعمّ إذا أضيف إليهما ابن أو بنت منادى فإنه يجوز فيهما تخفيف الياء قياسًا بالحذف أو القلب ألفًا لكثرة الاستعمال بخلاف غيرهما، فإنه لم يكثر استعمال نحو: يا غلام أخى. فعلى هذا يجوز فيهما ما جاز فى باب: يا غلامى من الأربعة الأوجه، ويزيدان عليه باطراد فتح الميم نحو: يا ابن أمّ ويا ابن عمَّ اجتزاءً بالفتحة عن الألف[1] لزيادة استثقاله، فبولغ فى تخفيفه أكثر من تخفيف يا غلام، ولهذا كان حذف الياء فيهما مع فتح الميم أو كسرها أكثر من حذف «يا» نحو: يا غلامى.

[ترخيم المنادى]

١٤٩ **(ص)**: «وترخيم المنادى جائز وهو فى غيره ضرورة»/.

(ش): إنما كثر الترخيم فى المنادى دون غيره لكثرته ولكون المقصود فى النداء هو المنادى له، فقصده بسرعة الفراغ من النداء الإفضاء إلى المقصود بحذف آخره اعتباطًا.

قوله: «وهو حذف فى آخره تخفيفًا» يعنون بالحذف للتخفيف ما لم يكن له مُوجبٌ كما كان فى باب قاضٍ وعصًا، وإلاّ فكل حذف لابد فيه من تخفيف. ويقولون لهذا أيضًا حذف بلا عِلّة، وحذف الاعتباط مع أنه لابدّ فى كل حذف من قصد التّخفيف، وهو العلة فهذا اصطلاح منهم.

وهذا الذى ذكره إن كان حدّ الترخيم خرج منه ترخيم غير المنادى، فإن أردنا الحد الشامل لجميع أقسامه قلنا: هو حذف آخر الكلمة اعتباطًا[2] جوازًا فيخرج

(١) فى ط: «ألف» بدون «أل».
(٢) فى ط: «اعتباط جوازًا» تحريف.

منه حذف التنوين والحركة وقفًا ، لأنهما بعد آخر الكلمة، ويدخل فيه حذف التّاء والجزء الأخير من نحو: بعلبك، لأن المحذوف صار آخر الكلمة بدلالة تعاقب الإعراب عليه.

ويخرج منه حذف الياء في نحو: يا غلام، إذ المضاف إليه ليس آخر الكلمة، ألا ترى أن[1] مورد الإعراب ما قبله.

ويخرج منه الحذف في باب عصًا وقاضٍ، لأن الحذف لا لعلة الاعتباط. ويخرج أيضًا حذف لام نحو: يدوم، لأنه واجب.

[شرط ترخيم المنادى]

(ص) : «وشرطه أن لا يكون مضافًا ولا مستغاثًا ولا جملة، ويكون إمّا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف، وإمّآ بتاء تأنيث».

(ش): شروط ترخيم المنادى خمسة: أربعة منها عدميّة متعيّنة وهي: أن لا يكون مضافًا ولا مضارعًا له، وأن لا يكون مستغاثًا، ولا يكون مندوبًا، ولا يكون جملة.

والشرط الأخير ثبوتيّ غير متعيّن بل هو أحد شرطين أحدهما: كونه علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف.

والثاني: كونه بتاء تأنيث، وإنما لم يذكر المصنف مضارع المضاف، لأن حكمه حكم المضاف، وإنما لم يقل: ولا مندوبًا، لأن المندوب عنده ليس بمنادًى كما مضى.

وأجاز الكوفيون ترخيم المضاف .

ويقع الحذف في آخر الاسم الثاني نحو قوله:

خُذوا حَظَّكم يا آلَ عِكْرِمَ واذكروا أواصِرَنا والرَّحْمُ بالغيب تُذْكَرُ[2] =١٤٥

(١) في ط : «ألا ترى إلى أنّ» بزيادة «إلى».

(٢) هو الشاهد الثامن والثلاثون بعد المائة في الخزانة. =

وقوله:

١٤٦ = أبا عُرْوَ لا تَبْعَدْ فكُلّ ابن حُرّةٍ سيَدْعوه داعى مَوْتَةٍ فيُجيبُ[١]

أى يا آل عكرمة وأبا عروة، وهو عند البصريين ضرورة فى غير المنادى كما فى قول ذى الرّمة:

١٤٧ = دِيارَمَيَّةَ إذْ مَيٌّ تُساعِفُنا ولا يَري مِثلَها عُجمٌ ولا عَرَبُ[٢]

وقول المتنبى:

١٤٨ = لِلّهِ ما فَعَلَ الصَّوارِمُ والقَنا في عمرِو حابِ وضبّةَ الأغنامِ[٣]

= واستشهد به على أن الكوفيين أجازوا ترخيم المضاف، ويقع الحذف فى آخر الاسم الثانى كما فى البيت، والأصل يا آل عكرمة.

والشاهد لزهير بن أبى سلمى ، ديوانه / ٣١ من قصيدة أولها:

رأيت بنى آل امرئ القيس أصْفَقُوا علينا وقالوا: إننا نحن أكثر

من شواهد : سيبويه ١/ ٣٤٣، والإنصاف/ ٣٤٧، وابن الشجرى ٢/ ٨٨ ، وابن يعيش ٢/ ٣٠، والأشمونى ٣/ ١٧٥، والهمع والدرر رقم ٧١٥.

(١) هو الشاهد التاسع والثلاثون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على ما تقدم فى البيت قبله : فإن «أبا عُرْوَ» منادى بحرف النداء المحذوف، وأبا منادى مضاف لما بعده .

والشاهد قائله مجهول.

من شواهد: ابن الشجرى ١/ ١٢٩، والإنصاف / ٣٤٨، وابن يعيش ٢/ ٢٠، والعينى ٤/ ٢٨٧، والتصريح ٢/ ١٨٤ .

(٢) هو الشاهد الأربعون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن الترخيم فى غير النداء ضرورة، إذ «مَىّ» مرخم ميّه، وهو غير منادى.

والبيت لذى الرّمة ، ديوانه / ٧، من قصيدة أولّها :

ما بالَ عينك منها الماء ينسكب كأنّه من كُلًى مفريّة سرَبُ .

من شواهد : سيبويه ١/ ١٤١، ٣٣٣، ونوادر أبى زيد / ٣٢، وابن الشّجرى ٢/ ٩٠.

(٣) هو الشاهد الحادى والأربعون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «حاب» مرخم حابس فى غير النداء وهو ضرورة، وأبقى كسرة الباء من حابس بعد الترخيم على حالها وأصله «عمرو بن حابس» فحذف ابنًا وأضاف عمرًا إلى حابس.

قال البغدادى: وهذا البيت من قصيدة للمتنبى قالها فى صباه، ومطلع القصيدة:

ذكَرُ الصّبا ومراتعُ الآرام جَلَبَتْ حمامى قَبل وقت حمامى.

وجعل هؤلاء أغنامًا لأنهم كانوا جاهلين حين عصوا سَيف الدولة حتى فعل بهم ما فعل.

وبعض العرب يرخم الجملة بحذف عجزها نحو : ياتأبّط .

والفرّاء والأخفش جوّزا ترخيم الثّلاثّى المتحرّك الأوسط علمًا لأن حركة الأوسط كالحرف الرّابع فيرخّمان نحو «رجل» علمًا.

ونقل ابن الخشّاب عن الكوفيين جواز ترخيم الثّلاثى علمًا سكن أوسطه أو تحرّك.

ويجوز ترخيم غير المنادى للضّرورة، وإن خلا من تأنيث وعلميّة على تقدير الاستقلال كان، أو على[1] نية المحذوف عند سيبويه .

والمبّرد يوجب تقدير الاستقلال، واستدل سيبويه بقوله:

ألا أضْحَتْ حِبالُكُمُ رِماما وأضْحتْ منْكَ شاسعةً أُماما[2] =١٤٩

أى أمامة .

وإنما لم تجز ترخيم المضاف والمضاف إليه على ما اختاره البّصرية ولا ترخيم الجملة علمين، لأنهما إذا سمى بهما يراعى حال جُزْئيهما قبل العلميّة من استقلال كل واحد من الجزأين بإعرابه على ما يجئ فى باب التركيب، فلمّا كان كل واحد

---

(١) فى ط: «علا» بالألف ، تحريف.

(٢) هو الشاهد الثانى والأربعون بعد المائة.

واستشهد به على أن ترخيم غير المنادى فى الضرورة جائز سواء كان على تقدير الاستقلال ، وهو لغة من لا ينتظر، أو على نية المحذوف، وهو لغة من ينتظر كما فى هذا البيت، فإن «أماما» أصله : أمامة، فلما حذف الهاء أبقى الميم على حالها والألف للإطلاق، فلو كان على تقدير الاستقلال بجعل ما قبل الآخر فى حكم الآخر لضم الميم رفعًا لأنه اسم «أضحى»، وشاسعة أى بعيدة خبرها.

وقال الأعلم الشنتمرى: وكان المبرد يرد هذا، ويزعم أن الرواية فيه :

* وما عهدى كعهدك يا أماما *

وسيبويه أوثق من أن يُتّهم فيما رواه.

والشاهد لجرير، انظر ديوانه/ ٤٠٧ برواية .

أصبح حبل وصلكم رماما وما عهدى كعهدك يا أماما

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٤٣، والنوادر/ ٢٠٧، وشرح الجمل للزجاجى / ١٧٤، وابن الشجرى ١/ ١٢٦، ٢/ ٩١، والإنصاف / ٣٥٣ ، والعينى ٤/ ٢٨٢، ٣٠٢، والتصريح ٢/ ١٩٠، والأشمونى ٣/ ١٨٤.

من جزئيهما مستقلاّ من حيث اللفظ أى الأعراب لمراعاة حالهما قبل العلميّة،
١٥٠ وانمحى بعد العلميّة عن كل واحد من جزئيهما معنى/ الاستقلال، لأن عبد الله وتأبّط شرّا من حيث المعنى كزيد، وروعى اللّفظ والمعنى معًا، لم يمكن الحذف من الأول نظرًا إلى المعنى إذْ ليس بآخر الأجزاء، ولم يمكن حذف الثانى ولا حذف آخر الثانى نظرًا إلى اللفظ فامتنع الترخيم فيهما بالكليّة.

ويجوز أن يعلّل امتناع ترخيم المضاف والمضاف إليه بأنّ المضاف إليه لم يمتزجْ بالمضاف[1] امتزاجًا تامّا بحيث يصح حذفه بأسره، أو حذف آخره بدليل أن إعراب المضاف باق والإعراب لا يكون إلا فى آخر الكلمة، ولم يكن أيضًا منفصلاً عن المضاف بحيث يصح حذف آخر المضاف للترّخيم بدليل حذف التنّوين، وهو علامة تمام الكلمة منه لأجل المضاف إليه فهو متّصل بالمضاف بالنظر إلى سقوط التنوين من المضاف، منفصل عنه لبقاء الإعراب على المضاف كما كان فلم يصح ترخيم أحدهما.

والمضارع للمضاف حكمه حكم المضاف.

وإنما لم يرخّم المستغاث المجرور باللام لعدم ظهور أثر النداء فيه من النصب أو البناء فلم يُورَد عليه الترخيم الذى هو[2] من خصائص المنادى. وهذه العلة تطّرد فى ترك ترخيم المضاف والجملة عَلَمين .

وامتنع الترخيم فى المستغاث الذى فى آخره زيادة المدّ، لأن الزيادة تنافى الحذف.

وكذا المندوب، لأن الأغلب فيه زيادة مدّة فى آخره لإظهار التفجع ، وتشهير المندوب، وغير المزيد فيه قليلٌ نادر.

قوله: «ويكون إمّا علمًا زائدًا على ثلاثة أحرف» إنما اشترط العلميّة فى الترخيم لكثرة نداء العلم فناسبه التخفيف بالتّرخيم مع أنه لشهرته فيما أبقى منه دليل على ما ألقى.

---

(١) كلمة «بالمضاف» سقطت من ب : انظر ١/ ٣٩٦.

(٢) فى ط: «وهو» بالواو، وتحريف صوابه من المخطوطات.

وإنما اشترط فى العلم «الزّيادة»[١] على الثلاثة، لأنه كرهوا نقص الاسم نقصًا قياسًا مطّردًا عن[٢] أقل أبنية المعرب، أى عن الثّلاثى بلا علة ظاهرة موجبة بخلاف نحوْ يدودم، فإن النقص فيه وإن كان بلا علّة لكنه قليل غير قياسّى، والشذوذ لا يُعبأ به، وبخلاف نحو: عمٍ وشج وعصًا فإنه[٣] وإن كان قياسيًا لكنه لعلة ظاهرة ملجئة إلى الحذف.

فإن قلتْ المنادى المرخم مبنّى، والأسماء المبنيّة تكون على أقل من ثلاثة أحرف نحو: «ما» و«مَنْ» .

قلت: البناء فيه عارض فهو فى حكم المعرب، وضمّه مشبهٌ للرفع على ما بيّنا قبل.

وإنما لم يكن علمًا موصوفًا بالزّيادة علي ثلاثة فالشرط كونه بتاء تأنيث نحو: شاة وثَبة فإنه يرخم وإن لم يكن علمًا ولا زائدًا على الثلاثة، وذلك لأن وضع التّاء على الزوال، وعدم اللّزوم كما فى باب مالا ينصرف، فكيفيه أدنى مقتض للسّقوط فكيف إذا وقع موقعًا يكثر فيه سقوط الحرف الأصلىّ أعنى آخر المنادى.

وإنما لم يبالِ ببقاء نحو: ثب وشاة بعد التّرخيم على حرفين لأنْ بقاءه كذلك ليس لأجل الترخيم بل مع التاء أيضًا كان ناقصًا عن ثلاثة، إذ التاء كلمة أخرى لكنها امتزجت بما قبلها بحيث صارت معتقَب الإعراب، فالأمر فيه كما قيل فى المثل «قبل البكاء كنت عابسة»[٤] وقبل النفاس كنت مضمرة»[٥].

---

(١) فى ط: «زيادة » بدون «أل».

(٢) فى ط : «على» مكان : «عن» .

(٣) كلمة : فإنه » سقط من ب . انظر ١/ ٣٩٧.

(٤) فى ط : والنسخ المخطوطة : «عابسة». وفى مجمع الأمثال ٢/ ٩٢: «قبل البكاء كان وجهك عابسًا» وهو مثل يضرب لمن يكون العبوس له خِلقة ، ويضرب للبخيل يعتلّ بالإعسار وقد كان فى اليسار مانعًا.

(٥) فى ط والنسخ المخطوطة : «وقبل النعاس كنت مضمّرة. والمثل على هذه الصورة محرّف، صوابه «قبل النفاس كنت مُصفرّة» وهو يضرب للبخيل يعتلّ بالإعدام. وهو مع الإثراء كان بخيلاً» انظر مجمع الأمثال ٢/ ٩٢. =

ولو اعتبرنا سدّ التاء مسد لام الكلم بكونه معتقب الإعراب قلنا لما كان بناؤه على عدم اللّزوم لم يكترثْ بما يصير إليه حال الكلمة بعده. والدليل على عدم لزومه[1] حذفه فى جمع السلامة نحو: عرفات، وتقديره فى نحو : الدار والشّمس، وليس لألفى التأنيث، هذه الأحوال.

قال سيبويه : كل اسم فى آخره تاء فإن حذف التاء منه فى كلام العرب أكثر، كان الاسم مع التاء/ ثلاثة أو أكثر وسواء كان الاسم علمًا أوْ، لا . ١٥١

ولغلبة الترخيم فيه عومل آخر غير المرخم منه فى بعض المواضع معاملة المرخّم، أعنى فتح التاء كما فى قوله:

١٥٠ = كليني لهمٍّ يا أميمة ناصب وليلٍ أقاسيه بطئ الكواكب[2]

فصار فى المنادى غير المرخم وجهان: ضمّ التّاء وفتحها .

ثم اعلم أن الذين يحذفون التاء ـ وهم الأكثرون على ما قلنا ـ إذا وقفوا ألحقوا بآخره الهاء، فيقولون فى يا طلح: يا طلحهْ. وقليلاً ما يوقف بسكون الحاء وذلك[3] لأنهم يلحقون هاء السكت [كثيراً فى الوقف][4] بآخر ما ليست حركة آخره إعرابية ولا مشبّهة بها نحو: رِهْ وقهْ، وإنه، وحيَّهلهْ. وإن لم يكن هناك فى الوصل حرف ينقلب هاء فى الوقف فإلحاقه بما كان هناك هاء فى الأصل أولى.

ويغنى عن الهاء فى الشعر ألف الأطلاق نحو قوله:

= وفى هامش ط علق على المثل الثانى بقوله : «وقبل النعاس كنت مضمرة بقوله : الضّمر والضمر على مثال العسر والعسر : الهزال، وحَفة اللحم يقال : ضمر الفرس بالفتح وبالضم أيضًا ضمورًا، وأضمرته، وضمّرته.

(١) فى ط : «الرجعة» مكان «الزومه» تحريف،

(٢) سبق ذكره رقم ١٤٤، وهو الشاهد السابع والثلاثين بعد المائة فى الخزانة .

(٣) «وذلك» سقط من ط.

(٤) ما بين معقوفين سقط من ط.

قفِي قَبْل التَّفرُّق يا ضُباعا ولا يكُ موْقفٌ منكِ الوداعا[1] = ١٥١

ولا يرخم لغير ضررة منادى لم يستوف الشّروط إلا ما شذّ من نحو: يا صاح. ومع شذوذه فالوجه فى ترخيمه كثرة استعماله، وليس:

* أطـــرق كـــرا * [2] = ١٥٢

منه لأن الكرا: ذكر الكروان .

وقال المبرد: هو مرخم كَروان، ولا ضرورة إلى ما قال مع ما ذكرنا من المحمل الصّحيح.

ويجوز وصف المرخّم إلا عند الفراء وابن السرّاج، قال:

فقالوا تعالى يا يزي بن مُخرِمٍ فقلت لهم إني حليف صُدَّاءِ[3] = ١٥٣

وكأنهما رأيا الوصف من تمام الموصوف لكونه دالاً على معنى فيه، فإذا رُخّمَتْ

---

(١) هو الشاهد الثالث والأربعون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أن «ضباعًا» مرخم :«ضباعة» فحذف الهاء للترخيم، وألف الترخيم تغنى عنها.

قال الأعلم وغيره: الوقف عليها عوضًا من الهاء، لأنهم إنما رخّموا ما فيه الهاء، ثم لمّا وقفوا عليه ردّوا الهاء للوقف، فلمّا لم يمكنهم ردّ الهاء ههنا جعل الألف عوضًا منها على ما بيّنه سيبويه.

وهذا البيت مطلع قصيدة للقطامى مدح بها زُفر بن الحارث الكلابى.

من شواهد سيبويه ١/ ٣٣١، والإيضاح / ٩٩، وابن يعيش ٧/ ٩١، والأشمونى ٣/ ١٧٣.

(٢) هو الشاهد الرابع والأربعون بعد المائة فى الخزانة .

أطرق كرا أطرق كرا إن النعام فى القرى .

وساقه الرضى على أنه نثر، والصواب أنه من الرجز.

(٣) هو الشاهد الخامس والأربعون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن المرخم يجوز وصفه إلا عند الفراء وابن السّراج . أراد الشاعر : يا يزيد بن مخرم.

وعند سيبويه حذفت الدال للترخيم والياء لالتقاء الساكنين.

وفى ط والنسخ المخطوطة : «محرم» بالحاء والزاى صوابه من الخزانة حيث ذكر أنه بضم الميم وفتح الخاء المعجمة، وكسر الراء المشددة ، وهو من أشراف بنى الحارث من أهل اليمن.

و«صداء» بضم الصاد وفتح الدال المهملتين وبالمدّ :حى من اليمن، و«الحليف» : المحالف.

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٣٥، وابن الشجرى ٢/ ٨١ والشاهد قائله يزيد بن مُخرِم.

الكلمة بحذف شيء من جوهرها لا يزادُ عليها شيء آخر من الخارج. فعلى هذا لا يمتنع عندهما مجيء سائر التوابع .

[الحروف المحذوفة من المرخّم]

(ص) : «فإن كان فى آخره زيادتان فى حكم الواحدة كأسماء ومروان أو حرف صحيح قبله مدّة وهو أكثر من أربعة أحرف حُذِفتا، وإن كان مركّبًا حذف الاسم الأخير، وإن كان غير ذلك فحرف واحد».

(ش) : قسّم ما يحذف للترخيم ثلاثة أقسام : وهو إمّا حرفان أو كلمة أو حرف واحد، فحذف الحرفين فى موضعين :

أحدهما : إذا كان فى آخر الكلمة زيادتان فى حكم الواحدة بمعنى أنهما زيدتا معًا لا أنهما معًا. بمعنًى واحد، لأن كل واحدْ فى: مسلمان وكذا مسلمون بمعنى آخر فلما زيدتا معًا حذفنا معًا .

وهاتان الزيادتان سبعة أصناف: زيادتا التّثنية نحو زيدان ويضربان علمين، وزيادتا جمع المذكر السالم نحو : مسلمون ويسلمون علمين، وزيادتا جمع المؤنث السالم نحو: مسلمات، وزيادتا نحو مروان وعثمان وندمان وخراسان[1]، ويائى النّسب وما أشبههما نحو: كوفىّ ورومىّ وكرسىّ، وألفا التأنيث كصحراء وهمزة الإلحاق مع الألف التى قبلها كما فى حِرباء وعِلباء[2].

قوله: «أسماء» هذا إذا جعلناها فَعْلاء من الوسامة أى الحسن على ما هو مذهب سيبويه لا أفعالاً جمع «اسم» على ما هو مذهب غيره، لأنه يكون إذًا من باب عَمّارلا من باب حمراء. [وقد[3] يجيئ فى التصريف حجج الفريقين فيه وترجيحاتهم] [ورُجح مذهب سيبويه[4] بأن التسمية بالصفات أكثر منها بالمجموع]

---

(١) فى ط : «حراسان» بالحاء. تحريف

(٢) فى هامش ط: ذكر الشريف: أن «الحرباء» هو اكبر من الغطاية يستقبل الشمس، ويدور معها كيف دارت، ويتلوّن ألواناً بحرّ الشمس وهو ذكر أم حبين.
والعلباء: عصب العنُق

(٣) ما بين معقفوين سقط من ط.

(٤) ما بين معقفوين سقط من ع.

ورجح مذهب غيره بأن قلب الواو المفتوحة همزة لم يأت إلاّ فى «أحد» وأيضًا لم يثبت فى الصفات أسماء بمعنى الجميلة ولا و سماء حتى يكون «أسماء» علمًا منقولاً منه .

وعلى مذهب سيبويه إذا سميت به رجلاً لم ينصرف لألفى التأنيث. وعند غيره ينصرف، لأنه مثل «رباب» إذا سُمِّى به رجل فى كونه قبل تسمية المؤنث به مذكّرًا.

قوله: «وحرف صحيح» كان عليه أن يقول: حرف صحيح] غير تاء التأنيث قبله مدة زائدة، وذلك لأنه يحذف فى نحو/ عفرناة[١] وسعلاة[٢] إلاّ التاء وحدها، ١٥٢
وذلك لكونها كلمة واحدة ، وإن كان على حرف فاكتفى بها.

وكذا إذا كانت المدة غير زائدة لم تحذف كما فى مستماح ومستميح[٣].

ونقل عن الأخفش جواز حذف المدة الأصلّية أيضًا والمشهور خلافه.

ونعنى بالمدة ألفًا أو واوًا أو ياءً ساكنين، ما قبلهما من الحركة من جنسهما، فلا تحذف مع الحرف الأخير الواو والياء المتحرّكتين فى نحو كَنَهْور[٤] ومُشَرْيف[٥] لتحصنهما بالحركة وتقوّيهما بها، ولا تحذفهما أيضًا إذا لم يكن ما قبلهما من جنسهما سواء كانا للإلحاق نحو: سَنَّور، وبرذون[٦] ملحقان بِجَرْ دَحل[٧] أو لم

(١) عفَرْنى: بعين مهملة وفاء مفتوحتين فراء ساكنة فنون: هو الأسد .
(٢) سعلاة : هى أنثى الغيلان.
(٣) فى هامش ط من تعليقات السيد الشريف : يقال : مَحَتَ الرجل مِيْحًا: أعطيته. واستمحته : سألته العطاء.
وفى القاموس : ميح : فعله : ماح يميح.
(٤) الكنهور بوزن سفرجل : المتراكم من السحاب.
(٥) فى القاموس : الشرّياف كجرْيال: ورق الزرع إذا طال وكثر حتى يخاف فساده فيقطع.
(٦) البرذون : الدَّابّة، وهى بهاء جمعها براذين، والمبرذن : صاحبه.
(٧) الجِرْدَحل بكسر الجيم : الوادى، والضخم من الإبل للذكر والأنثى.

يكونا له كعُلّيق[١] وقُبَّيْط[٢]، وذلك لمشابهتهما إذًا للحروف الصحيحة بقلة المدة فيهما، لأن المدّ فى الأغلب لا يكون إلا فى الألف والواو والياء اللّتين حركة ما قبلهما من جنسهما.

وأمّا مذهب وَرْش فى مدّ نحو الموت والحُسْنَيَيْن وقفًا فممّا انفرد به.

وإنما حذف الحرفان ههنا، لأنه كان الأولى حذف المدّ الزائد، لكن لمّا لم يكن آخرًا، والترخيم حذف الآخر لم يجز حذفه. فلما حذف الحرف الأخير صار متطرّفًا فتبعه فى السقوط.

ولو قال يُحْذف[٣] حرفان فيما قبل آخره حرف مدّ وهو أكثر من أربعة لعمّ نحو: عمار ومروان، ولكنه فصّل هذا التفصيل تنبيهًا على تخالف علّتى الحذف فى الصّنفين كما ذكرنا.

قوله: «وهو أكثر من أربعة أحرف» إنما اشترط هذا لئلاّ يبقى بعد الحذف على حرفين.

والفراء يجيز حذف المد أيضًا فى نحو سعيد وعمود وعماد، لكن لا يوجبه كما فى نحو عمّار ومسكين ومنصور.

قوله: «وهو أكثر من أربعة أحرف» قَيْدٌ فى قوله: أو حرف صحيح قبله مدة، لا فى قوله: زيادتان فى حكم الواحدة، لأن نحو: يدان ودَمان وثبون وقلون ودَمِّى يرخم بحذف زيادتيه للترّخيم[٤] لأن بقاء الكلمة على حرفين فيه ليس لأجل الترخيم بل قبله كان كذلك كما قلنا فى نحو ثبة وشاة .

وذهب الجَرْمىّ إلى منع حذف الحرفين فى نحو يدان وثبون ودمى والأول أولى.

---

(١) العُلَّيق : نَبْت يتعلق بالشجر.

(٢) القبّيط والقبيّطى بضم قافيهنما وشدّ يائهما : النّاطف.

(٣) فى ط : «بحذف حرفان» بالباء، تحريف.

(٤) كلمة «للترخيم» سقطت من ط.

وإنما لم يحذف زيادتا ثبون، لأنهما غيّرتا بناء الواحد، فكأنه ليس جمع المذكر السالم، وكأنه مثل ثمود .

وأجاز الفراء حذف الهمزة دون الألف فى نحو حمراء. والمشهور حذف الزيادتين معًا.

وبعضهم يجوّز يا حمراء مفتوح الهمزة قياسًا على ذى التاء فى نحو قوله:

١٥٤ = * كِليني لهمّ يا أميمة ناصبِ *[1]

والوجه المنع لأن اختصاص ذى التاء بذلك لما ذكرنا من كثرة وقوع الترخيم فيه فعومل غير المرخم منه معاملة المرخّم، ولا كذلك ذو[2] الألف.

وبعض الكوفيين يمنع من ترخيم المؤنث بالهمزة على لغة الضّم لئلا يتلبس بالمذكر.

وكذلك لا يجيز بعضهم لمثله ترخيم المثنى، وجمع المؤنث السالم على لغة الضم لئلا يلتبسا بالمفرد.

ولا يجوز ترخيم جمع المذكر السالم مطلقًا. وكذا لا يجوز ترخيم المنسوب مطلقًا نحو زيدىّ، إذ لو ضم لالتبس بنداء المنسوب إليه. ولو كسر لالتبس بالمضاف إلى الياء، وهذا كما منع سيبويه من ترخيم نحو قائمة وقاعدة غير عَلَم على لغة الضم أيضًا لأن له مذكّرًا فيلتبس به.

وقال المصنف الظاهر جواز الضم فى نحو قائمة علمًا كان أوْ، لا.

أقول: لا شك أن اللبس فيما قال سيبويه أغلب وأكثر لكونه غير علَم بخلاف ما ذكره غيره، لأن جميعها مشروط// بالعلمية واشتهار المُسَمّى بعلمه مما يُزيل ١٥٣
اللّبسَ فى الغالب.

---

(١) سبق ذكره رقم ١٤٤.

(٢) فى ط «ذوى الألف» بالياء، تحريف.

ثم الحقّ أن كُلّ موضعٍ قامت فيه قرينةٌ تُزيل اللّبس جاز ترخيم جميع ما ذُكِر على نِيّة الضّم[١] وإلاّ فلا.

والفرّاء يحذف الساكن أيضًا فى الاسم الذى قبل آخره ساكن نحو: هرَقْل وسبَطْر[٢] على نية المحذوف لئلا يشبه الحرف نحو: نَعم وأجل، وهو ضعيف، لأن معنى نية المحذوف أن المحذوف كالملفوظ.

والكوفيون يحذفون فى نحو «حولا يا[٣] وبَرْدَرايا»[٤] الأحرف الثلاثة، أُعنى الألفين مع الياء التى بينهما كزيادة الجمع.

والبصريّون يجتزئون بحذف الألف الأخيرة لتحصّن الياء قبله بحركته من الحذْف.

قوله: «وإن كان مركّبًا حذف الاسم الأخير»، لما أريد حذف شىء منه، وكان موضع اتصال الكلمتين كالمَفْصِل ، والكلمتان كعظمين مُتّصلين عنده، فهو أقبل للفك من مفاصل المتصل بعضها ببعض، لأنه قريب العهد بالالتئام بسبب التركيب العارض حذف الجزء الأخير بكماله. فإذا رخّمت خمسة عشر قلت: يا خمسة أقبل.

وفى الوقف تقلب التاء هاء فى اللغتين ولا تخليه[٥] تاء، لأنها تلك التاء التى كانت فى خمسة قبل أن يُضم إليها عشر، كما أنك لو سميت رجلاً بمسلمتين قلت فى الوقف يا مسلمه بالهاء لأن التاء تطرفت لفظًا ولا يوقف على تاء التأنيث إلا فى بعض اللغات .

---

(١) فى ط : كان أولاً : وإلاّ فلا» بزيادة «كان» أولا.
(٢) سبَطْر على وزن فعَلَل يقال للضخم.. انظر الهمع ٦/ ١٤ .
(٣) فى القاموس: « حَولايا : بلدة من عمل النهروان.
(٤) بردرايا : اسم موضع . انظر الهمع٦/ ٧٢ وفى ط : بزدرايا بالزاى، تحريف.
(٥) فى ك : « ولا تليه».

قالوا: فإذا رخمت اثنا عشر واثنتا عشرة واثنى عشر واثنتى عشرة حذفت عشر مع الألف والياء، لأن عشر بمنزلة النون المحذوفة فكأنّك ترخّم «اثنان» واثنين ومن ثمّة لا تضاف اثنا عشر كما يضاف ثلاثة عشر وأخواتها كما يجيء فى باب المركّب.

قال المصنف: فيه نظر من جهة أن الثانى اسم برأسه، لا يلزم من معاقبته للنون حذف الألف معه حذفها مع النون .

قوله: «وإن كان غير ذلك فحرف واحد» أى غير ما حذف منه حرفان وهو ذو زيادتين فى حكم الواحدة وذو حرف صحيح غير التّاء قبله مدّة زائدة، وغير ما حذف منه كلمة، وهو المركب.

[حكم المرخم بعد الحذف]

(ص): «وهو فى حكم الثابت على الأكثر فيقال : يا حارِ، وياثمو، ويا كروَ. وقد يجعل اسمًا برأسه فيقال : يا حارث، ويا ثمي، ويا كرا».

(ش): أى المحذوف للترخيم فى حكم ما يثبت، فيبقى الحرف ا لذى صار آخر الكلمة بعد الترخيم على ما كان عليه، وكان القياس أن يكون جعل ما بقى بعد الترخيم اسمًا برأسه هو[1] الأكثر، لأن المعلوم من استقراء كلامهم أنّ المحذوف لعلة موجبة قياسيّة كما فى عصًا وقاضٍ فى حكم الثّابت، فلذا بقى ما قبل المحذوف من الحرف على حركته، وأنّ المحذّوف لا لعلة موجبة قياسية ﴿كَأَن لَّمْ تَغْنَ بِالأَمْسِ﴾[2] فلذا صار ما قبل المحذوف فى نحو غد، ويدُ، ودم معتقب الإعراب، وذلك لأنهم لو قصدوا كونه كالثّابت لم يحذفوه لا لعلة موجبة.

لكن لما كان الترّخيم لعلة قياسية مطردة قريبة من الإيجاب لطلبهم التّخفيف فى النداء بأقصى ما يمكن حتى فعلوا بالمضاف إلى ياء المتكلم الذى فيه أدنى ثقل

---

(١) فى ط : «وهو الأكثر » بالواو.

(٢) يونس / ٢٤.

لكونه فى صورة المنقوص: ما رأيت.

وفى نحو : يا زيدَ بن عمرو ما هو المشهور من فتح الضّمّ، وذلك لما قدمنا من أن النداء مع كثرته فى الكلام ليس مقصودًا بالذّات بل هو لتنبيه المخاطب ليصغى إلى ما يجيء بعده من الكلام المنادى له، فصار حذف الترخيم مطّردًا كالواجب، فعومل المرخم فى الأغلب معاملة نحو عصًا وقاضٍ مما الحذف فيه مطّرد واجب.

١٥٤ ومن جعله اسمًا برأسه نظر إلى أنه وإن كان قياسيًا/ مطردًا لكنه ليس بواجب.

فإذا كان المحذوف منويّ الثبوت لم يغيّر ما بقى إلاّ فى مواضع بعضها مختلف فيه، وبعضها متّفق عليه، فمنها اسم أزال الترخيم سبب حذف حرف لين منه.

قال الجمهور فى نحو : أعلون وقاضون على هذه اللغة : يا أعلى ويا قاضى برجوع الألف والياء ، لأنه زال فى اللفظ الساكن الأخير الذى حذفا له.

وقال المصنف: ونعم ما قال لَو قيل: يا أعلَ ويا قاض فى هذه اللغة لم يبعُد لأن السّاكن الأخير كالثابت لفظًا.

ولا خلاف فى ردّ الألف والياء فى اللغة القليلة أى لغة الضم لزوال الساكنين لفظًا وتقديرًا.

ومنها اسم يبقى بعد المحذوف منه حرف أصلى السكون كان مُدْغمًا فى ذلك المحذوف وقبله ألف نحو : أسحارٌ وهو نبت[1] بفتح الهمزة وكسرها، والكسر أكثر وهو نبت، فسيبويه يتبع الحرف الساكن ما قبله من الفتحة والألف فتقول يا أسحارَ بالفتح، لأنه التقى ساكنًا ففتح الأخير اتباعًا لما قبله كما فى قوله:

١٥٥= عجبتُ لمولودٍ ليس له أبٌ وذي ولدٍ لم يَلْده أبوان[2]

(١) وهو نبت زيادة فى نسخة .م.

(٢) هو الشاهد السادس والأربعون بعد المائة فى الخزانة.

استشهد به على أن سيبويه استشهد فى ترخيم «اسحار» فى أنك تحرّكه بأقرب الحركات إليه. وكذا=

وقوله: انطلقْ فى تخفيف انطَلَق، وذلك لأنه لما تُصُرّف فيه بعد الترخيم بضمّ رائه على نية[١] الاستقلال شابه الفعل الذى هو الأصل فى التّصرف، فحرك بالفتح ، لإزالة الساكنين دون الكسر اتباعًا لما قبله كما اتبع فى الفعل، وصيانة له من الكسر ما أمكن نحو لم يَلْده وانطلِق ولم تضارّ بالفتح على الوجه المختار.

وغير سيبويه يجيز فى نحو أسحار مرخمًا الكسر أيضًا[٢] للساكنين على حاله على هذه اللغة أى الكثيرة كما فى هرقْ .

والفراء يحذف الراء الأولى أيضًا فى أسحار مع الألف قبلها والساكن المدغم فى نحو إرزبّ[٣] بناء على أصله فى هَرَقْ. فأمّا إذا لم يكن المدغم أصليّ السكون فإنه يردّ إلى أصلِ حركته، إن لزم ساكنان اتفاقًا منهم، تقول فى المسمى بتحابّ : يا تحابُ وفى رادِ : يا رادِ، وفى مُضارٍّ اسم مفعول: يا مضارَ، وإن لم يلزم ساكنان فالنحاة يبقون الساكن على سكونه إذ المدغم فيه كالثابت.

والفراء يردّ الساكن إلى أصل حركته، لأنه لا يرى كما ذكرنا سكون الحرف الأخير فى الترخيم فيقول : يا محمرِ بكسر الراء ويا مَقْرَ بسكون القاف وبفتح العين[٤] فى مقرّ. ولا يحذف الحرف الساكن كما فى نحو: «خدبّ» لأنه قادر على

= تقول :«انطلق» إليه فى الأمر، تسكن اللام، فتبقى ساكنة، والقاف ساكنة فتحرك القاف بأقرب الحركات إليها وهى حركة الطاء .. فأصل : «يَلِدَهُ» : يلده بكسر اللام وسكون الدال للجزم، فسكن المكسورة تخفيفًا فحركت الدال دفعًا لالتقاء الساكنَين بحركة وهى أقرب المتحركات إليها، وهى الفتحة، لأن الساكن غير حاجز حصين.

ونُسب الشاهد لرجل من أزد السّراه، وقيل : إنه لعمرو الجنبيّ، وانظر الاشتقاق لابن دريد / ٢١٢ حيثُ يقول : وبنو جنب بطن من العرب ليسوا منسوبين إلى أب أو أم إنما هو لقب.

من شواهد : سيبويه ١/ ٣٤١، وشرح شواهد المغنى للسيوطي/ ٣٩٨، والهمع والدرر رقم ١٢٨، ١٠٧٠، والأشباه والنظائر رقم / ١.

(١) كلمة «نيّة» سقطت من ب . انظر : ١/ ٤٠٨.

(٢) كلمة «أيضًا» سقطت من ب انظر ١/ ٤٠٨.

(٣) فى القاموس « الإرزب» كقِرْشب : القصير والكبير، والغليظ الشديد، والضخم، وفرج المرأة أو الضخم منه.

(٤) فى هامش ط : أى الراء التى هى عين الكلمة فى مقرّ .

إزالة سكون الأخير بعد الحذف، وذلك بأن يردّ إلى أصله، ولم يمكن ذلك فى «خِدَبّ»[١] إذ لم يكن للساكن أصل فى الحركة.

وما ذهب إليه الفراء من ردّ المدغم إلى أصل حركته قياس مذهب الجمهور فى قولهم: يا قاضى ويا أعلى فى المسمّى بقاضون وأعلون، إلا أن الفارسى فرق بينهما بأن للياء فى قاضى أصلاً فى الثّبوت فى بعض المواضع نحو: رأيت قاضيًا وقاضية بخلاف الكسر فى محمرّ، فإنه لم يثبت فى موضع من المواضع.

ومنها نحو: ثمود فإنه يجوز عند الجمهور جعل المحذوف منويّ الثبوت بعد حذف الدال فقط فنقول: يا ثمو، لأن الواو فى التقّدير ليس آخر الكلمة.

ومنع الفراء من ذلك، لأن الواو فى الظاهر آخر الكلمة، وقبلها ضمة، وهذا كما قال فى ترخيم «هرقل» على نية المحذوف: إنه لا يجوز إبقاء الحرف الساكن[٢] لئلاّ يشبه الحرف، قال: فإذا قصدت جعل حرف محذوف ثمود فى حكم الثابت حذفت الواو أيضًا بناء على مذهبه من تجويز: يا عمُ، ويا سِع، وياعِمَ فى ترخيم عمود وسعيد وعِماد كما مرّ.

١٥٥ وإذا جعل المرخم اسمًا برأسه ضمّ ما قبل المحذوف لفظًا إن / كان صحيحًا أو فى حكمه نحو: يا حارُ، ويا مروُ ويا قريُ، فى: حارث ومرْوة وقرية، وتقديراً إن كان ياءً مكسورًا ما قبلها أو ألفًا نحو: يا قاضى ويا مشترا فى: قاضية ومشتراة.

وإن كان واوًا بعد ضمة كما فى قَلَنسُوة وثمود أبدلت الواو ياء، والضمة كسرة[٣] نحو: يا قلنسى ويا ثمي.

وفى الكثير قلت: يا ثمو، ويا قلنسو، لأنه لم يأت فى كلام العرب اسم متمكن آخره واو قبلها ضمة إلاّ وتقلب الواو ياء. والضمة كسرة

(١) فى القاموس : الخدبّ ك « هجَف» : الشيخ والعظيم ، والضخم من النعام وغيره.
(٢) فى ط : «ساكنًا» مكان : الساكن.
(٣) فى ط : «كثرة» بالثاء، تحريف.

نحو: التعازي[١] والأدلى[٢] - لما يجيء فى التصريف فى باب الإعلال - والمنادى فى حكم المتمكن لعروض بنائه.

وإن كان ما قبل المحذوف ياء أو واوًا بعد فتحة قلبتها ألفًا تقول فى غَلَيان ونزَوان: يا غلىَ ويانَزاو فى الكثيرة يا غَلَىَ ويا نَزَوَ، لأنك إذا نويت المحذوف لمْ يوازناً الفعل تقديراً حتى تقلب ألفًا، بخلاف ما إذا لم تنوه كما يجيئ فى التصريف إن شاء الله تعالى.

وإن كان واوًا أو ياءً بعد ألف زائدة قلبت همزة نحو يا شقاء ويا خزاء فى شقاوة وخزاية، وفى الكثيرة: يا شقا ويا خزاىَ، لأن [٣] كل واو أوياء تطرّفت بعد ألف زائدة قلبت ألفًا ثم همزة كما فى رداء وكساء، لأن مثل هذه الواو والياء إنما تقلبان ألفًا ثم همزة إذا تطرّفتا ـ كما يجيئ فى التّصريف.

وإن كان ما قبل المحذوف ثانى الكلمة وهو حرف لين، فإن عرفت ما حذف من الأصول رددته لامًا[٤] كيا شاه فُى ترخيم شاة، أو فاء كما تقول فى ترخيم شية ودية: يا وشْيُ ويا ودْيُ برد العين إلى سكونها عند الأخفش، ويا وشِى ويا ودِى. بإبقاء حركة العين عند سيبويه، والأول أولى لأن تحريك العين إنما كان لحَذف الفاء كما يجيء فى باب النسّب، فإن، الأخفش يقول: وشيٌ وسيبويه وشَوِيٌ.

وإن لم تعرف ثالث الأصول ضعفّت الثانى ذا اللين كما تقول: يا لاء فى المسمى بـ «لات».

وإن لم يكن الثانى حرف لين لم تردّ للحذف كما تقول: يائبُ ويا عدُ فى ثبة وعدة.

كل ذلك لأن المنادى المضموم حكمه حكم المعربات ـ كما مرّ ـ ولا يجيء في المعربات اسم ثانيه حرف لين لئلا يسقط ذلك اللين مع التّنوين للساكنين فيبقى المعرب على حرف واحد.

---

(١) فى ط وبعض النسخ المخطوطة: «التغازي» بالغين، وفى بعضها بالعين .

(٢) الأدلى : جمع دلو، وتجمع أيضًا على دِلاء، ودُلىَ ودلي.

(٣) فى ط : «لان» مكان : لأن ، تحريف.

(٤) فى ط: «لامًا كان» بزيادة كان.

وإن أدّت هذه اللغة أى الغلي[١] إلى قلب مالا يكون منقلبًا كما يرخم حُبليان وحُبْلوي، فقد ذكر المبرد أنها لا تجوز إذًا، لأنها تؤدى إلى كون ألف فعلى منقلبًا عن ياء أو واو، ولم يعهد إلاّ التأنيث غير منقلبة عن شيء.

وقياس قول الأخفش جوازها، لأنه يكون إذًا ملحقًا بجخدَب[٢] بفتح الدّال.

وأما السيرافى فأجازها وإن لم يثبت فُعْلَلاً، قال: لأن هذا شيء عرض، وليس بِنْية أصلية.

وكذا ذكر المبرّد عن المازنى فى كل ما اذّى نية الاستقلال فيه إلى وزن لا نظير له أنه لا يرخمه إلا على نية المحذوف، وذلك نحو طيلِسان على لغة كسر اللام وفرزدق وقُذَعْمِل[٣] وسُعود وهُنْدِلع[٤] وعُنفوان.

واجاز السيرافى ترخيم جمعها على نية الاستقلال نظرًا إلى أن المُثُل ليست بأصلية، ألا ترى أنه يجوز أتفاقًا أن نقول فى منصور على نية الاستقلال: يامنْصُ وفى خَضَم[٥]: ياخَضُ مع أن مَفْعُ وفَعٌ ليسا من أبنيتهم فتقول، يا طيلسُ ويافرزْدُ، ياقُذَعمُ، وياسعى، وياهُنَدل، وياعُنفى.

قالوا[٦]: وإذا رخمت صحراويّ على الغليّ قلبت الواو همزة، فلو أزلته عن النداء لصرفته، لأن همزته إذًا ليست منقلبة عن ألف التأنيث بل هى منقلبة عن الواو المنقلبة عن الهمزة المنقلب عن ألف التأنيث فبعد التأنيث فيها، والأولى أن لا تصرفه نظرا / إلى الأصل. ١٥٦

(١) المراد : الغُلى من الغليان التى ذكرها آنفًا : وفى ط «الفلى» بالفاء وفى بعض النسخ «العلي» بالعين.

(٢) فى هامش ط: الجخدب: ضرب من الجنادب وهو الأخضر الطويل والجخدب: الجميل الضّخم وفى الهمع ٦/ ١٢: جُحْدَب بالجيم والحاء المهملة: نوع من الجراد.

(٣) فى هامش ط: القُذَ عْمل والقُذَ عملة: الضخم من الإبل، ويقال: ما عنده قد عملة: أى شيء.

(٤) على وزن فُعْلَلِ بالضم والسكون وفتح اللام الأولى وكسر الثانية. وهى لبقلة معروفة. قال أبوحيان: ولم يذكره سيبويه. والظاهر أنه مما يزيد فيه النون انظر الهمع ٦/ ١٤، ١٥.

(٥) فى القاموس: خضّم كـ«بقّم» الجمع الكثير من الناس، وبلدة، وماء ورجل اسمه العنبر بن عمرو بن تميم، وقد غلبت على القبيلة لكثرة أكلهم.

(٦) فى ط «قالواو» مكان «فقالوا».

[المندوب]

(ص): «وقد استعملوا صيغة النّداء فى المندوب وهو المتفجع عليه بـ «يا» أو «وا». واختص بواو، حكمه فى الإعراب والبناء حكم المنادى، ولك زيادة الألف فى آخره».

(ش): هذا مته بناء على أن المندوب غير المنادى ـ وقد ذكرنا ما عليه فلا نعيده.

قوله: «المتفجع عليه» دخل فيه المجرور فى نحو: تفجعت على زيد. فلما قال: بـ «يا» أو «وا» خرج.

وكل منادًى يدخله معنى من المعانى كالاستغاثة والتّعجب. والنّدبة لا يستعمل فيه إلا حرف النّداء المشهور، أعنى «يا» كما ذكرنا دون أخواتها، لأنها أمّها فتصرفت ودخلت فى جميع أنواعه.

وقد أخل المصنف بأحد قِسْمى المندوب، وهو المتوّجع منه نحو: واحزنا، وواويلا، وواثبورا.

قوله: «واختص بوا» يعنى اختّص لفظ المندوب بالنّدبة بسبب لفظة «وا»، فوازيد مختص بالنّدبة، ويازيد مشترك[1] بين النّدبة والنداء.

وقيل: قد يستعمل وا فى النداء المحضّ وهو قليل.

قوله: «وحكمه فى الإعراب والبناء حكم المنادي»، فيقال: وازيُد، واعبَد الله واطالعًا جبلاً، إذا كان معروفًا معيّنًا.

وكذا توابعه كتوابع المنادى على التّفصيل المذكور وذلك لأنه منادًى فى الأصل لحقه معنى النّدبة.

وقال المصنف بناء على مذهبه أعنى أن المندوب [عن المنادى إنّ المندوب][2] مخصوص بالتفّجع عليه كما أن المنادى مخصوص فاستعمل لفظ المنادى فى

(١) فى ط: «مشتر» بسقوط الكاف، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من «ط».

المندوب لاشتراكهما فى معنى الخصوص، وكثيراً ما يحمل العرب بابًا على باب آخر مع اختلافهما لاشتراكهما فى أمر عام كقولهم فى باب الاختصاص: أمّا أنا فأفعل كذا أيّها الرجل، فاستعمل فيه صورة النداء لمشاركته له فى معنى الاختصاص ـ كما سيجيء.

قوله: «ولك زيادة الألف فى آخره» أيْ لك إلحاق الألف آخر المندوب، ويجوز أن لا تلحقه سواء كان مع «يا» أو «وا».

وقال الأندلسى: يجب إلحاقها «مع «يا» لئلا يلتبس بالنّداء المحض، والأوْلى أن يقال: إن دلّت قرينة حال على النّدبة كنت مخيّرًا مع «يا» أيضًا وإلأوجب الإلحاق معها تقول: يامحمد ياعليّ بلا إلحاق.

وجوز الكوفيون الاستغناء بالفتحة عن ألف النّدبة نحو: يازيدَ، ووازيَد، ولم يثبت.

وقد يلحق هذا الألف المنادى غير المندوب، قال ابن السراح تقول فى نداء البعيد: يازيداه، والهالك فى غاية البعد ومنه قولهم: ياهناه فى المنادي غير المصرّح باسمه.

[حروف العلة مع المندوب]

(ص): فإن خفت اللبس قلت: «واغلامكية، واغلامكموه».

(ش): آخر الكلمة لا يخلو من أن يكون ساكنًا أو متحرّكًا، والمتحرك إمّا أن تكون حركته إعرابية أوْ لا، والمعرب بالحركات لا يلحقه إلاّ الألف.

ويقدّر الإعراب نحو: واضرب الرجلا، فى المسمّى: بضرب الرجل، وكذا واضربت الرّجلاه، وواغلام الرجلاه.

والفراء يجوز اتباع المدّ للحركات قياسًا على مدة الإنكار نحو: واضرب الرجلوه، وواعبد الملكيه، ولم يثبت.

وإنما غُيرت الحركة الإعرابية لاجل مَدّة النّدبة دون مدة الإنكار، لأن الندبة من مواضع مدّ الصوت إعلامًا بالمصيبة، فاختاروا فيها الألف دون الواو والياء، لأن المدّ فيها أكثر منه فى الواو والياء، فلا تقلب الألف واوًا ولا ياءً إلا لضرورة ـ كما يجىء.

وأما الإنكار فلا يطلب مدًا تامًا، فليس أصل مدّه أن يكون بالألف بل حروف العلة فيه سواء. وللفرّاء أن يقول: الأولى أن يحافظ على الحركات الإعرابية ما أمكن.

هذا وإن لم تكن الحركة إعرابية ولم يؤد إلحاق الألف إلى اللبس كما فى قطامِ وحذامِ وحيث أعلاما/ مشهور، فالأجود الألف، لأنها أصل فى مدّ الندبة كما ١٥٧
ذكرنا فلا تقلب إلا للّبس وقال الأندلسىّ: والمصنّف: تتبعها مدّة من جنسها ولا تغير حركة البناء للزومها.

قال سيبويه: وتقول فى ندبة يازيد وياغلام يعنى ما سقط منه ياء بالإضافة: وازيداه وواغلاماه، فتحت الكسرة كما فتحت الضمّة فى يازيد.

قلت: ولو اخترنا ههنا مختار الأندلسى إتباع المدة للحركة غير الإعرابية كان أوْلى لحصول اللّبس.

وقلب الألف ياء بعد نون[١] التثنية التى يعد الألف أكثر من سلامتها، فوازيدانيه أكثر من وازيدناه، لئلا يشتبه المثنى بفعلان، وأمّا التى بعد الياء فالألف هو الوجه نحو قوله: واجُمْجَمتىْ[٢] الشاميتيناه.

وإن كان الحركة غير إعرابية، وأدّى الألف إلى اللّبس اتبعتها حرفًا من جنسها اتّفاقًا نحو: واغلامكيه فى غلام المخاطبة، لئلا يلتبس بغلام المخاطب، ووامنهوه فى المسمى منْهُ[٣] لئلا يلتبس بالمسمى بمِنْها.

(١) فى ط: «النون التثنية»، تحريف. (٢) فى ط: «يمنه» بالياء، تحريف.

(٣) حكى يونس أن رجلا ضاع له قدحان، فقال: واجُمْجَمَنىْ الشاميتناه، والجمجمة: القدح، وسيأتى.

(شرح الكافية جـ ١ : ٣١)

ولا يجوز فى النّداء المحض ياغلامَك، لاستحالة خطاب المضاف والمضاف إليه معًا فى حالة واحدة[١]. وأمّا المندوب فلمّا لم يكن مخاطبًا فى الحقيقة بل متفجّعًا عليه جاز واغلامكاه.

والسّاكن لا يخلو إمّا أن يكون تنوينًا أو ألفًا أو واوًا أوياءً أو ميم جمع أوغيرها.

فالتنّوين يحذف للساكنين نحو واغلام زيداه، وإنما حذفت مع مدّة النّدبة دون مدة الإنكار، لأن أصل المندوب المنادى الذى هو محل التخّفيف.

وأجاز الفراء فى المنوّن المندوب ثلاثة أوجه أخري:

أحدها: فتحها لأجل ألف النّدبة.

والثانى: حذفها للسّاكنين وإتباع المّدة حركة ما قبلها نحو: واغلام زيديه بناء على مذهبه فى جواز إتباع مدة النّدبة للحركات الإعرابية.

والثالث: كسرها للساكنين، وإتباع المدة لكسرتها كما فى مدة الإنكار.

وما ذكرناه أوّلاً هو المشهور المستعمل.

وإن كان ألفًا حذفتها لألف الندبة عند النّحاة، نحو: وامعلاّه، وإغلامكماه، لأن حذف أوّل السّاكنين إذا كان مدّا هو القياس.

كما يجيء فى التصريف.

وقال المصنف: بل استغنى بها عن ألف النّدبة. وإن كان واوًا أو ياءً، فإن كانت الحركة فيها مقدرة حركتها بالفتح نحو: ياقاضياه، وباراضياه، ويارامياه، ويايرمياه، ويا سمنْدُواه[٢].

(١) كلمة «واحدة» سقطت من ط.

(٢) فى هامش ط علق الشريف على الكلمة بقوله: «لم أجد هذه الكلمة مستعملة جنسًا، كيف ولو كانت اسم جنس لوجب قلب الواو ياء كما هو القياس الواجب الاطراد، وجعلها علمًا مرتجلاً أو أعجميًا مشكل أيضًا، لأنها معربة، إذْ لا وجه لبنائها، فيجب القلب أيضًا، لأنها معربة إذْ لاوجه لبنائها، فيجب القلب أيضًا. =

وأما إذا ندبت ياغلامى بسكون الياء تقول عند سيبويه ياغلامياه، لأن أصلها الفتح عنده.

وأجاز المبرد ياغلاماه بحذف الياء للسّاكنين، ولم يذكر سقوطها فى المضاف إلى المضاف إلى الياء نحو: وانقطاع ظهراه.

قال السيرافي: والقياس فيهما واحد يجوز سقوطها لاجتماع الساكنين.

قال المصنف: الحذف ليس بوجه، وقال نحو واغلاميه: أوجه: إما لأن أصلها السكون فيمن قال بذلك، فلا يزيد عليها مدة أخرى كما يجيء، وإما لأن السكون العارض فيه كالأصلى بدليل قولك: وامصطفاه.

ولاترد الألف إلى أصلها استغناءً بها عن ألف النّدبة بخلاف ألف التثنية فإنك تقلب لها ألف المقصور نحو: مصطفيان، وذلك للزوم ألف التثنية فى المثنّى بخلاف مدة النّدبة فإنها لاتلزم المندوب.

أمّا قوله: أصلها السكون فقد تقدّم أن ذلك مختلف فيه.

وأما قوله: «السكون العارض فيه كالأصلى» فنقول ذلك فى الألف لكونها كالف النّدبة فى الصّورة فجار أن تغنى[1] عنها كما ذهب[2] إليه.

وأما الياء فـ«لا» لقولك: ياقاضياه فى ياقاضي.

وإن لم يكن للواو والياء أصل فى الحركة، فإن كانتا مدّتين أى ما قبلهما من

= وغاية ما يتكلف لتصحيحها أن تجعل أعجميّه، محكيّة على حالها، فلا يرد وجوب القلب، لكن يبقى الكلام فى أن الحركة مقدرة على الواو.

وقد يتوهم أنها تصحيف سند، وعلمًا منقولاً عن الفعل.

ولو مثل: بـ «يدعوا علمّآ لكان أقرب. وقد ضرب فى بعض النسخ على هذه الكلمة. والله أعلم بالصواب. ثم قال الشيخ: لم يظهر لى معناه» انتهى تعليق الشريف.

وقد سقطت هذه الكلمة من نسخة «ع»: ولم أجدها فى أبنية سيبويه.

(١) فى ط: «يغنى عنها» بالياء.

(٢) فى ط: «ذهبت» مكان: «ذهب». تحريف.

الحركة من جنسهما نحو: واغلامهوه، ووأخا غلامهى، وواضْربوا، واضْربى إذا
١٥٨ سمى بهما فإنك تكتفى بما فيهما من المدّ عن ألف النّدبة / لكون مدّهما أصليًا بخلاف مدّ نحو: يا قاضى فإن أصل هذه الياء الحركة. وألف النّدبة ليست لازمة للمندوب ـ كما ذكرنا ـ فقد لا يؤتى بها مع أنه ليس فى آخر المندوب نحو وازيد، فكيف إذا كان فى آخره مدّ أصلي؟.

وإن لم يكونا مدتين جئت بألف النّدبة بعدهما إن شئت نحو: واقتل لواه وياقاتل كياه.

وأما ميم الجمع فلا يأتى بعدها ألف الندّبة لئلاّ يلتبس المجموع بالمثنى نحو: واغلامكموه، ووأأخا غلامهمى، والواو والياء بعدها.

أمّا اللتان حذفتا فى الجمع للاستثقال ـ كما يجىء فى المضمرات ـ ردتا لمدّ الندبة، واستغنى بهما عن ألف النّدبة كما قلنا فى: غلامهو، وغلامهى، وأما ألفا المدّ فقد قلبتا واوا وياء للبس.

وأما الساكن غير هذه الأشياء فيفتح ويلحق ألفًا نحو: يامناه فى المسمى بـ «مَنْ».

وسيبويه يجيز نحو واقِنّسْروناه[1]، إذْ لامنع.

وقال الكوفيون: المسمىّ بالجمع السالم المذكور إنْ أعربته بالحروف لا تجوز ندبته كما لا تجوز تثنيته وجمعه، فلا يجوز: وازيدوناه.

وإنْ أعربته بالحركات، وجعلت النّون معتقب الإعراب، ولابد إذًا من أن تلزمه الياء ـ كما يجيء فى باب الأعلام ـ جاز ندبته نحو: وازيدياه، واقنسرياه. وكذا يلزم على مذهبهم أنك إذا سميت بالمثنى وأعربته بالحركات وألزمته الألف جاز ندبته وإلاّ فلا.

وليس بشيء إذ لا مناسبة بين النّدبة وبين التّثنية والجمع حتى يمتنع فيما امتنعا فيه.

---

(١) فى القاموس: قِنّسْرين، وقنّسرون بالكسر فيهما: كورة بالشام وتكسرنونهما.

وتقول فى المسمى باثنى عشر عند سيبويه: واثنا عشراه بالألف فى اثني، لأنه غير مضاف وعشر معاقب للنون فكأنّك قلت: واثنان.

وقال الكوفيون: واثنى عشراه بالياء تشبيهًا له بالمضاف، لأن نون المثنى لا تسقط إلا فى الإضافة فكأنه مضاف.

وأجاز ابن كيسان الوجهين.

[إلحاق الهاء فى حالة الوقف]

(ص): «ولك الهاء فى الوقف»

(ش): معنى أن إلحاق هاء السكت بعد زيادة الندبة واوًا كانت أو ياءً أو ألفًا جائز فى الوقف لا واجب.

وبعضهم يوجبها مع الألف لئلا يلتبس المندوب بالمضاف إى ياء المتكلم المقلوبة ألفًا نحو: ياغلاما، وينبغى أن لا يجب عند هذا القائل مع «وا»، لأنها تكفى فى الفرق بين النّدبة والنّداء، وليس ما قال بوجه، لأن الألف المنقلبة عن ياء المتكلم قد تلحقها الهاء فى الوقف كما مّر، فاللبس إذًا حاصل مع الهاء أيضًا، والفارق هو القرينة.

وإنما ألحقوا هذه الهاء بيانًا لحرف المدّ، ولا سيّما الألف لخفائها، فإذا جئت بعدها بهاء ساكنة تبيّنتْ كما تبيّن بها الحركة فى غلاميهْ على ما يجيء فى بابه من التّصريف.

وهذه الهاء تحذف وصلاً، وربما ثبتت فيه فى الشّعر إما مكسورة للساكنين أو مضمومة بعد الألف والواو تشبيهًا بهاء الضمير الواقعة بعدهما.

وبعضهم يفتحها بعد الألف لمناسبة الألف قبلها، وإثباتها فى الوصل لإجراء الوصل مجرى الوقف.

قال:

١٥٦ = يا مَرْحَبَاهَ بحمارِ ناجيةْ[١]

والكوفيون يثبتونها وقفًا ووصلاً فى الشعر وفى غيره.

[الندبة خاصة بالمعروف]

(ص): «ولاينـدب إلا المعروف، فـلا يقال: وارجـلاه، وامتنـع وازيد الطـويلاه خلافا ليونس».

(ش): هذا الـذى ذكره فـى المتـفجع عـليـه، وأما المـتوجّع مـنه فـإنك تـقول: وامصيبتاه، وليست بمعروفة.

ويعنـى بالمعروف المـشهور عَلَـمًا كان أوْ، لا، فلـو كان علمًـا غير مشـهور لم يندب، وكذا غيره من المعارف فلا يقال: واهذاه.

وإنما ذلك لتـحصيل عذر النّادب فـى الندبة، لأنه إذا كان المنـدوب مشهورًا لا يلام النّادب فى الندبة عليه.

---

(١) هو الشاهد السابع والأربعون بعد المائة فى الخزانة:

واستشـهد به على أن هاء السـكت. الواقعـة بعد الألف يضمـها بعض العـرب، ويفتحها فـى حالة الوصل فى الشعر.

وبعده:

* إذا أتى قرّبته للسانيهْ *

قال البغدادى: «يأمر حباه»: المنادى محذوف، و«مرحـبا» مصدر منصوب بعامل محذوف، أى صادف رُحبًا وسَـعة، حُذف تنـوينه لنـيّة الوقف، ثـم بعد أن وصل بـه هاء السكـت عن له الوصـل فوصل و«ناجيه»: اسم شخص، و«السانيه»: الدلو العظمة. وأداتها والنّاقة التى يُسْنى عليها، أى يستقى عليها من البئر.

وأراد بتقريب الحمار للسانية: أن يستقى عليه من البئر بالدلو العظيمة.

من شواهـد: الخصائص ٢/ ٣٥٨، والمـتصف ٣/ ١٤٢، وابن يعـيش ٩/ ٤٦، والهمـع والدرر رقم ١٧٤٣. وقائله مجهول.

ولو لم يكن علمًا وكان المتفجّع عليه مشهورًا بذلك الاسم جاز ندبته تقول ياضاربًا زيداه، إذاكان زيد رجلاً عظيمًا، وقد ضربه / المتفجع عليه واشتهر به.

وكذلك ياحسنًا وجههوه فى المشهور بذلك.

فضابط المندوب أن يكون معرفة مشهورًا سواء كان تعريفه قبل النّدبة أو بحرف النّدبة تقول: وامن قلع باب خيبراه،وامن حفر بئر زمزماه،لاشتهار الرجلين بذلك.

وموضع مدة الندبة آخر المضاف إليه، وإن كان المندوب فى الحقيقة هو المضاف نحو: وامير المؤمنيناه، والمندوب هو الأمير إلاّ أنك لما أردت ندبة المضاف إلى المؤمنين فلو ألحقت مدتها المضاف لانفكّ من المضاف إليه، فألحقتها المضاف إليه، والمراد: المضاف كما تقول: حبُّ رمانى، وإن لم تكن ملكتَ الرّمان بل الحَبّ فقط.

وكذا تقول فى المضارع للمضاف: واطالعًا جبلاه. وكذا تلحقها آخر الصلة نحو: وأمن حفر بئر زمزماه.

وكذا قال يونس والكوفيون: إنك تلحقها آخر الصّفة، لا آخر الموصوف نحو: وازيد الظريفاه.

وقال الخليل وسيبويه: بل تلحقها آخر الموصوف نحو: وازيداه الظّريف، لأن اتّصال الموصوف بصفته لفظًا أقل من اتّصال المضاف بالمضاف إليه، والموصول بصلته.

وليونس أن يقول: إنه متّصل بها على الجملة لفظا[1]، أو اتّصاله بها فى المعنى أتّم من اتصال الموصول بصلته والمضاف بالمضاف إليه، وإن كان فى اللّفظ أنقص، وذلك لأنه يطلق اسم الصفة على موصوفها، ولا يطلق اسم[2] المضاف إليه على المضاف ولا الصّلة على موصولها.

(١) فى ط: لفظ» بالرفع، تحريف.

(٢) فى نسخة ب: سقطت كلمة: «اسم» انظر ١/ ٤٢٢.

وحكى يونس أن رجلاً ضاع له قد حان، فقال: واجُمْجُمَتَىْ الشّامِيتناه، والجُمْجُمة: القدح.

وحكى الكوفيون: «وارجلا مُسَجّاه».

وقد استشهد الكوفيون بهذا على جواز ندبة غير المعروف وهو شاذ عند البصريين.

وحكى الأندلسى عن الكوفيين: أنهم ربما نّونوا المندوب فى الوصل نحو: وازيداً يا هذا.

[حذف حرف النداء]

(ص): ويجوز حذف حرف النّداء إلا مع اسم الجنس والإشارة والمستغاث والمندوب ونحو: ﴿يُوسُفُ أَعْرِضْ عَنْ هَذَا﴾[1] وأيها الرجل. وشذ أصبح ليل، وافتد مخنوق، وأطرق كرا».

(ش): يعنى بالجنس ما كان نكرة قبل النداء سواء تعرف بالنداء كيا رجلُ أو لم يتعرّف كيا رجلاً، وسواء كان مفرداً أو مضافًا أو مضارعًا له نحو: ياغلام فاضل، وياحسن الوجه، وياضاربًا زيداً قصدت بهذه الثلاثة واحداً بعينه أوْلا.

وإنما لا تحذفه من النكرة، لأن حرف التنبيه أنما يُستغنى عنه إذا كان المنادى مُقْبلاً عليك متنبّهًا لما تقول له، ولا يكون هذا إلا فى المعرفة لأنها مقصودة قصدها.

وإنما لا تحذفه من المعرفة المتعرّفة بحرف النداء، إذ هى إذًا حرف تعريف، وحرف التعريف لا يحذف مما تعّرف به حتى لا يظن بقاؤه على أصل التنكير، ألا ترى أن لام التعريف لا تحذف من المتعرّف بها، وحرف النداء أولى منها بعدم الحذف، إذ هى مفيدة مع التعريف التّنبيه والخطاب.

---

(١) يوسف/ ٢٩.

وكان ينبغى أن لا يحذف من «أى» أيضًا، إذ هو أيضًا جنس متعرّف بالنّداء، ألا أن المقصود بالنّداء لما كان وصفه كما تقدّم وهو معرفة قبل النّداء بالّلام جاز حذفه، ألا ترى أنه لا يجوز الحذف من «ياأيهذا» من غير أن تصف هذا بذى الّلام، كما لا يجوز الحذف من« يا أيّهذا» من غير أنْ نصف هذا بذى اللام ـ كما لايجوز الحذف من: يا هذا، فثبت أن الاعتبار فى حذف حرف النّداء من «أى» بوصفه نحو: أيها الرجل أو يوصف وصفه نحو: ايّهذا الرجل أوبوصف وصفه نحو أيهذا الرّجل.

وإنما لم يجز الحذف عند البصريين مع اسم الإشارة، وأن كان / متعّرفًا قبل ١٦٠
النداء لما ذكرنا قبلُ من أنه موضوع فى الأصل لما يشار إليه للمخاطب، وبين كون الاسم مشارًا إليه، وكونه منادى أى مخاطبًا تنافرٌ ظاهر. فلما أخرج فى النّداء عن ذلك الأصل، وجعل مخاطبًا احتيج إلى علامة ظاهرة تدل على تغييره وجعله مخاطبًا وهى حرف النداء.

والكوفيون جوزوا حذف الحرف من اسم الإشارة اعتبارًا بكونه معرفة قبل النّداء واستشهادًا بقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنتُمْ هَؤُلاءِ﴾(١).

وليس فى الآية دليل لأن هؤلاء خبر المبتدأ ـ كما يجيء فى الحروف ـ فبقى على هذا من المعارف التى يجوز حذف الحرف، منها: العلم، والمضاف إلى أى معرفة كانت والموصولات.

وأمّا المضمرات فيشذّ نداؤها نحو يا أنت ويا إياك.

تقول في الموصولات: من لا يزال محسنًا أحسن إلى، ومن قال في ضبط مايحذف منه الحرف: إنه يحذف ممّا لا يوصف به «أى» يلزمه جواز الحذف فى ياغلام رجل، ويا خيراً من زيد مع تنكيرهما، وذلك مما لا يجوز.

وإنما لم يجز الحذف من المستغاث والمتعجب منه والمندوب، أما المستغاث به، فللمبالغة فى تنبيهه بإظهار حرف التنبيه لكون المستغاث له أمرًا مهمًا.

---

(١) البقرة / ٨٥.

وأمّا التعجّب منه والمندوب فلأنهما مناديان مجازًا، ولا يقصد فيهما حقيقة التّنبيه والإقبال كما فى النداء المحض، فلما نُقلا عن النداء إلى معنى آخر مع بقاء معنى النداء فيهما مجازًا ألزما لفظ علم النداء تنبيهًا على الحقيقة المنقولين هما منها.

ولم يذكر المصنف لفظة «اللّه» فيما لا يحذف منه الحرف وهى منه، لأنه لا يحذف الحرف منه إلا مع إبدال الميمين منه فى اخره نحو: «اللهم» وذلك لأن حقّ ما فيه اللام أن يتوصل إلى ندائه بأى أو باسم الإشارة، فلما حذفت الوصلة مع هذه اللفظة لكثرة ندائها لم يحذف الحرف منه لئلا يكون إجحافًا.

قوله: «أصْبِح ليلُ»[1] أى ادْخل فى الصّباح، وصِرْ صُبْحًا قالته أم جُنْدب زوجة امرىء القيس تبرّمًا به وكان مُفركًا[2]، ويقال: إنه سألها عن سبب تفريكهّن له، فقالت له: لأنك ثقيل الصّدر، خفيف العجز، سريع الإراقة، بطىء الإفاقة.

قوله: «أطرق كرا»[3] رُقْية يصيدون بها الكَرى يقولون: أطْرِق كرا إن النعام

(١) انظر قصة هذا المثل بالتفصيل فى مجمع الأمثال ١/ ٤٠٣.

(٢) فى هامش ط: فركت المرأة زوجها فركا أى بغضته، وكذا فرَكها زوجها، ولم نسمع هذه اللفظة فى غير الزوجين. ويقال: رجل مفرّك بالتشديد للذى تبغضه النساء.

(٣) انظر قصة هذا المثل بالتفصيل فى مجمع الأمثال ١/ ٤٣١، وفيه «النعامة» مكان «النعام»، وقد سبق ذكره كشاهد شعرى فى الخزانة رقم / ١٥١ وفى مجمع الأمثال، يقال: الكرا: الكروانُ نفسه، ويقال: انه مُرخم الكروان. وجمع الكرَوَان: كرْوان، ومثله: فرَس صَلَتَان، وهو النشيط، وصمَيَان، وهو الصُّلب، والجمع: صَلَتَان وصمْيان. وقال الخليل: الكرا: ذكر الكرْوان. ويقال له: أطْرِق كرا إنك لن ترى قال: يصيدونه بهذه الكلمة، فإذا سمعها يلبد فى الأرض فيُلقى عليه ثوب فيصاد.

وقال أبوالهيثم: هو طائر شبيه البطة. لاينام بالليل فسمّى بضدّه من الكرى، ويقال للواحدة كَرَوانة، وللجمع الكروان والكرى.

والمثل يضرب للذى ليس عنده غناء، ويتكلم، فيقال له: اسكت وتوقّ انتشار ما تلفظ به كراهة ما يتعقّبه.

وقوله: إن النعامة فى القرى، أى تأتيك فتدوسك بأخفافها.

فى القرى ما إن أرى هناكرا.

فيسكن ويطرُق حتى يصادَ، وهذه مثل رقية الضَّبُع: خامرى أمّ عامري[١].

والمعنى أن النعام الذى هو أكبر منك قد اصطيد، وحمل إلى القرى فلا تُخَلّى[٢] أيضًا.

ومثل ذلك قولهم: «افتد مخنوقُ»[٣]،قاله شخص وقع فى اللّيل على (سُلَيْك ابن السّلكة) وهو نائم مستلق فخنقه وقال: افتد مخنوق، فقال له سليك: الليل طويل وأنت مقمر أى أنت آمن من أن اغتالك ففيم استعجالك فى الأمر[٤]، ثم ضغطه سليك فضرط فقال سليك: أضرطًا وأنت الأعلى، فذهبت كلها أمثالاً.

[حذف المنادى]

(ص): «وقد يُحذف المنادى لقيام القرينة نحو: «ألا ياسجدوا».[٥]

(ش): المناءى مفعول به فيجوز حذفه إذا قامت قرينة دالّة عليه بخلاف سائر المفعول به فإنه قد يحذف نسيًا مَنْسيًا كما تقدّم.

قوله: «ألا يا اسجدوا» بتخخفيف «ألا» على أنها حرف تنبيه وياحرف نداء، أى ياقوم اسجدوا.

ومن قرأ «ألاّ يسجدوا»[٥] بتشديد اللام فـ «أن» ناصبة للمضارع أدغمت نونها

---

(١) انظر المثل فى «كتاب الأمثال» لأبى عبيد القاسم بن سلام وهامشه ١٢٦ و«أم عامر» هى الضبُع يشبّه بها الآحمق. ويروى عن عليّ عليه السلام أنه قال: «لا أكون مثل الضبع تسمع اللّدْم [وهو: اللطم والضرب بشيء ثقيل يسمع وقْعه] حتى تخرج فتصاد، وهى من أحمق الدّواب، يدخل عليها فيقال: ليست هذه أم عامر حتى تجرّ برجلها فتؤخذ. وفى ط: «حامرى» بالحاء، تحريف.

(٢) فى ط: «فلاتحلى» بالحاء صوابه بالخاء كما فى المخطوطات.

(٣) انظر مجمع الأمثال: ٢/ ٧٨، أى: يا مخنوق يضرب كل مشفوقٌ عليه مضطرّ. ويروى: افْتَدى مخنوقٌ.

(٤) فى ط: «الأسر» بالسين مكان: «الأمر» بالميم، تحريف.

(٥) النمل/ ٢٥، وفى هامش ب ١/ ٤٢٩: النحل بالحاء، تحريف وهذه الآية متعلقة بالآية التى =

فى لام «لا»، ويسجدوا فعل مضارع سقط نونه بالنّصب أى فهم لا يهتدون لأن يسجدوا «ولا» زائدة، أو نقول: أن لا يسجدوا بدلٌ من السبّيل أى نصدهم عن السّجود، ويجوز / أن يكون بدلاً من قوله «أعمالهم» فلا تكون «لا» زائدة أى فزّين لهم الشّيطان أن لا يسجدوا. ١٦١

هذا واعلم أنه قد جاءت أسماء لا تستعمل فى غير النداء وهى «فلُ» و«فلة» وليس «فل» ترخيم فُلان والإلم يجز فى المذكّر إلاّ يافُلا إلاّ على مذهب الفراء كما تقدّم من تجويزه نحو: يا عَمِ فى: يا عماد. ولو كان ترخيم فلان لقيل فى المؤنث يافلانَ بحذف تاء فلانة.

ومن ذلك يامَكْرمان، ويا ملأمان، ويانومان أى ياكريم، ويالئيم ويانائم. كذا ياملكعان أى يالُكع. وكل ما هو على مَفْعلان فهو مختصّ بالنداء والغالب فيه السّبّ.

ومن الأبنية المختصة بالنّداء كل ما هو على فُعَل فى سب المذكّر، وفَعالِ فى سب المؤنث نحو خُبث ولُكع، وخباثِ ولكَاع.

وفَعال هذه قياسيّة عند سيبويه كالتّى بمعنى الأمر من الثّلاثى وكذا فُعَل فى مذكرها ومَفْعَلان سماعى.

وربُّما اضطر الشاعر إلى استعمال بعض الأسماء المذكورة غير منادى كقوله:

= قبلها، وهى: «وجدتها وقومها يسجدون للشمس من دون الله. وزيّن لهم الشيطان أعمالهم فصّدهم عن السبيل فهم لايهتدون».

وقراءة: «ألاّ يسجدوا» بالتشديد قراءة حفص عن عاصم. وقراءة: «ألا يسجدوا» بالتخفيف، قراءة الكسائى، ورويس وأبوجعفر، والحسن، وابن عباس، والزهرى. وانظر الحجة لأبى زرعة/ ٥٢٦، والحجة لابن خالويه / ٢٧٠ والكشف للقيسىّ ٢/ ١٥٦، ومجمع البيان للطبرسى ٧/ ٢١٦، والفخر للرازى ٢٤/ ١٩١، والنشر لابن الجزرى ٢/ ٣٣٧.

١٥٧= * فى لُجَّةِ أمْسِكْ فلانًا عن فُلِ *[١]

وقال:

١٥٨= أطوِّف ما أطوْف ثم آوى إلى بيتٍ قَعِيدتُه لَكاع[٢]

ولم يسمع[٣] شيء من الأسماء المختصّة موصوفًا.

★★★

(١) هو الشاهد الثامن والأربعون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن «فلا» مما يختص بالنداء، وقد استعمله الشاعر فى الضرورة غير منادى.

قال صاحب «اللباب» أو وزنه «فُعل» تقديرًا، والذاهب منه الواو، فيكون أصْله: فُلَو كـ «فُسق»، فذهبت الواو تخفيفه وهذا البيت من أرجوزة طويلة لأبى النجم العجلىّ أولها.

الحمد لله العلىّ الأجلل الواسع لفضل الوهوب المجزل

من شواهد: الخصائص ٣/ ٨٧، والممتع ٢/ ٦٤٩، والطرائف الأدبيّة / ٧٥، والمنصف ١/ ٣٢٩، ٢/ ٣٠٢، وأوضح المسالك رقم ٥٨٣، وهمع الهوامع والدرر اللوامع رقم ١٧٢٩، والأشباه والنظائر رقم ١٠ واللسان: «جلل».

(٢) هو الشاهد التاسع والأربعون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن «لكاع» مما يختصّ بالنداء، وقد استعمل فى غير النداء ضرورة.

قال المبرّد فى الكامل: يقال فى النداء للئيم: يالَكع، وللأنثى: يالكاع، لأنه موضع معرفة. فإن لم ترد أن تعد له عن جهته قلت للرجل: يا ألكع، وللأنثى: يالكعاء، وهذا موضع لاتقع فيه النكرة. وقد جاء فى الحديث: «لا تقوم الساعة حتى يَلى أمورَ الناس لُكع بن لكع» فهذا كناية عن اللئيم بن اللئيم.

وهذا بمنزلة عمر نتصرف فى النكرة ولا ينصرف فى المعرفة. و«لكاع» مبنى على الكسر. وقد اصطر الخطيئة فذكر لكاع فى غير النداء.

و«قعيدة البيت»: ربّة البيت وصاحبته، وانما قيل: قعيدة لقعودها وملازمتها.

والشاهد للحطيئة، وهو بيت مفرد هجابه امرأته، ديوانه / ٢٥٧.

من شواهد: ابن الشجرى ٢/ ١٠٧، وابن يعيش ٤/ ٥٧ والعينى ١/ ٤٧٣، وشرح شذور الذهب ٨٣ والهمع والدرر رقم ٢٢٩، والتصريح ٢/ ١٨٠، وحاشية بس ١/ ١٣١، والاشمونى ٣/ ١٦٠.

(٣) فى ط: «ويسمع» بدون «لم» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.

[الاختصاص]

ومما أصله النداء باب الاختصاص، وذلك أن تأتى بأىّ، وتجريه مُجراه فى النداء من ضمّه، والمجيء بهاء التنبيه فى مقام المضاف إليه، ووصف «أى» بذى اللاّم، وذلك بعد ضمير المتكلم الخاص كأنا، وإنّى، أو المشارك فيه نحو: نحن، وإننا، لغرض بيان اختصاص مدلول ذلك الضّمير من بين أمثاله بما نُسب إليه، وهو إما فى معرض التفاخر نحو: أنا أكرم الضّيفَ أيها الرّجل، أىْ أنا اختَصّ من بين الرّجال بإكرام الضّيف.

أو فى معرض التّصاغر نحو: أنا المسكينُ أيّها الرجل، أى مختصّا بالمسكنة من بين الرّجال.

أو لمجرد بيان المقصود بذلك الضمير، لا للافتخار ولا للتصاغر نحو: أنا أدخل أيها الرجل، ونحن نقرأ أيها القوم.

فكل هذا فى صورة النّداء، وليس به، بل المراد بصفة «أىّ» هو ما دلّ عليه ضمير المتكلّم السابق لا المخاطب.

وإنما نقل من باب النّداء إلى باب الاختصاص لمشاركة معنوية بين البابين، إذْ المنادى أيضًا يختصّ بالخطاب من بين أمثاله.

ولا يجوز فى باب الاختصاص إظهار حرف النّداء مع «أى» لأنه لم يبق فيه معنى النّداء لا حقيقةً كما فى يازيد، ولا مجازًا كما بقى فى المتعجّب منه والمندوب، فكره[1] استعمال عَلَمُ النداء فى الخالى عن معناه بالكلية.

وحال ظاهر «أى» ووصفه من ضّم الأول، ولزوم رفع الثانى كحالهما فى النّداء لكن مجموع نحو: أيها الرجل فى باب الاختصاص فى محل النصب، لوقوعه موقع الحال أى مختصّا من بين الرّجال.

---

(١) فى ظ: «وكره» بالواو.

وهذا كما قيل فى نحو: سواء أقمت أم قعدت؟: انّ أقمت أم[١] قعدت، وإن كان فى الظّاهر جملة معطوفة على جملة إلاّ أنه فى الحقيقة بتقدير مبتدأ عطف عليه اسم آخر، أى سواء قيامُك وقعودُك ـ كما يجىء فى باب حروف العطف.

وقد يقوم مقام «أىّ» المذكور اسمٌ منصوب دالّ على المراد من الضّمير المذكور، إما معرّفٌ باللّام نحو: نحن العُرْبَ أقرى للنُّزل، أو مضاف نحو قوله: صلى الله تعالى عليه وسلم: «إنّا معاشر الأنبياء فينابُكّ»[٢] أى قلة كلام، وقولهم: نحن آلَ فلان كرماء.

وربّما كان المنصوب عَلَمًا قال:

١٥٩= * بنا تميماً يُكْشَفُ الضَّبابْ *[٣]

قال أبوعمرو إنّ العرب نصب فى الاختصاص أربعة أشياء: معشر، وآل، وأهل، وبنى، قال:

١٦٠= ١٦٢ * إنّا بني ضَبّة / لا نَفِرُّ *[٤]

(١) فى ط: «أو» مكان «أم».

(٢) فى ط: إنا معاشر الأنبياء فإنك فينابُكّ «بزيادة» فإنك» تحريف صوابه من النسخ المخطوطة.
وقد ورد الحديث فى اللسان: «بكأ» بروايتين.
الرواية الأولى: «إنّا معاشر النبآء بُكاء». والرواية الثانية نحن معاشر الأنبياء فينابك وبكاء» والمعنى فينا بُك أوبكاء، أى قلّة كلام الا فيما يحتاج إليه.
يقال: بَكُوْت الناقة: إذا قلّ لبنها، والاسم: البُكّ بضم الباء.

(٣) هو الشاهد الخمسون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به أنّ المنصوب على الاختصاص ربما كان علمًا
وهذا البيت من أرجوزة لرؤبة. انظر ملحقات ديوانه / ١٦٩، وقبله:
راحـــت وراحَ كعصـا السَّبْسابْ
والسّبساب: شجر يُتّخذ منها السهام
من شواهد: سيبويه ١/ ٣٢٧، والعينى ٤/ ٣٠٢، والهمع والدرر رقم ٦٥٩.

(٤) هو الشاهد الحادى والخمسون بعد المائة فى الخزانة:
واستشهد به على أن بنى ضبّة منصوب على الاختصاص.
وعلق استاذنا المرحوم هارون على الشاهد بقوله: لم أجده فى غير الخزانة. انظر الخزانة المحقّقة ٢/ ٤١٤.

أقول: لاشك أن الأربعة المذكورة أكثر استعمالاً فى باب الاختصاص ولكن ليس الاختصاص محصوراً فيها.

قال المصنّف: المعّرف باللاّم ليس منقولاً عن النداء، لأن المنادى لا يكون ذا اللام ونحو: أيها الرّجل منقولٌ عنه قطعًا.

والمضاف يحتمل الأمرين: أن يكون منقولاً عن المنادى ونصبه بـ«يا» المقدّرة كما في: أيها الرجل.

وأن ينتصب بفعل مقدّر كأعنى أو أخص أو أمدح. قال: والنقل خلاف الأصل فالأولى أن ينتصب انتصاب نحو: نحن العربَ.

هذا كلامه.

والأوْلى أن يقال: الجميع منقول عن النداء، وانتصابه انتصاب المنادى إجراء لباب الاختصاص مجرى واحدًا.

ثم نقول : لكنهم جوّزوا النصب ودخول اللام فى نحو: نحن العُرْبَ، لأنه ليس بمنادى حقيقة، ولأنه يظهر فى باب الاختصاص حرف النداء المكروه مجامعته للاّم.

وقد يأتى الاختصاص الذى باللام أو الإضافة بعد ضمير المخاطب نحو: سبحانك الله العظيمَ، وبك أهلَ الرحمة أتوسّل.

قالوا: وإن كان الاختصاص باللاّم أو الإضافة بعد ضمير الغائب نحو: مررت به الفاسقَ أو بعد الظاهر نحو الحمد لله الحميدَ، أو كان المختص منكَّرًا فليس من هذا الباب بل هو منصوب إمّا على المدح نحو الحمد لله الحميدَ أو الذّم نحو ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾[1] أو الترحم. نحو قوله:

---

(١) المسد / ٤.

لنا يـــومٌ ولِلْكِـروانِ يـــومٌ تطـيرُ البـائساتِ ولا نطـــيرُ[1] = ١٦١

وقوله:

ويـأوي إلي نِـسْـوة عُـطَّـل وشعـثًا مراضِـيعَ مِثْل السَّعَالي[2] = ١٦٢

بفعل لا يظهر وهو: أعنى أو أخـص فى الجميع، أو أمدح وأذم وأترحّم كل فى موضعه.

---

(١) هو الشاهد الثانى والخمسون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن «البائسات» منصوب على التَرحّم.

والشاهد من قصيدة لطرفة بن العبد هجابها عمرو بن المنذر بن امرىء القيس، مطلعها:

فليت لنا مكانَ الملْكِ عمرٍو رغوثًا حول قُبَّتِنا تخورُ

ورواية الديوان / ١٢٤:

* تطاردهن البائساتُ ولا نطيرُ *

بضم «البائسات» على أنه فاعل: «تطاردهن» وفى «الفاخر» / ٧٤ برواية: «تطير البائسات» بالضم وانظر الشعر والشعراء ١/ ١٩٣، وتفسير القرطبى ٣/ ٣١٣ حيث ذكر القرطبى أن الضعيف فى العربية: كرْوان جمع كَرَوان.

والكروانَ: طائر معروف: وفى ط: «الكروان» مكان «الكروان»، تحريف.

(٢) هو الشاهد الثالث والخمسون بعد المائة، ونسبة إلى أمية بن عائذ الهذلى واستشهد به على أن قوله: «شعثا» منصوب على الترحم.

وهذا البيت من قصيدة طويلة عدتها ستة وسبعون بيتًا، مطلعها.

ألا بالقَوْمى لطيف الخيال يؤرِّق من نازح ذى دلال

وفاعل: يأوى ضمير الصياد أى يأتى مأواه ومنزله إلى نسوة. وعطَّل: جمعَ عاطل، والعطل بالتحريك مصدر عطلت المرأة إذا خلا جيدها من القلائد فهى عُطل بالضم وعاطل ومعطال.

و«الشعث» جمع شعثاء، من شعث الرجل شعثًا فهو شعث من باب تَعب: تغير وتلبد لقلة تعهده بالدهن، ورجل اشعث وامرأة شعثاء. والمراضيع: جمعَ مرضاع بالكسر وهى التى ترضع كثيراً. والسّعالى بفتح السين، قال أبوعلى القالى فى كتاب المقصورَ والممدود: السَّعلى بالكسر وبالقصر ذكر الغيلان والأنثى سعلاة.

من شواهد: معانى الفراء ١/ ١٠٨، وابن يعيش ٢/ ١٨، والمقرب ١/ ٢١٥، والعينى ٤/ ٦٣، والتصريح ٢/ ١١٧، والأشمونى ٣/ ٦٩، وشرح اشعار الهُذليّين للسكرى / ٥٠٧. هذا ورواية الفراء فى المعاني:

* ويأوى إلى نسوة بائسات *

هذا ما قيل.

ولو قيل فى الجميع بالنّقل من النّداء لم يبعدْ، لأن فى الجميع معنى الاختصاص فنكون قد أجرينا هذا الباب مُجْرًى واحداً.

وكما ينصب على الذم ما هو المراد ممّا قبله نحو قوله تعالى: ﴿وَامْرَأَتُهُ حَمَّالَةَ الْحَطَبِ﴾(١) ينب عليه ما يُشبّه به فى القبح شىء مما قبله كقوله:

١٦٣ = لحا الله جرْ ما كلما ذرّ شارقٌ وجوهَ كلابٍ هارَشَت فاْ بأرّتِ(٢)

وقال:

١٦٤ = أقارِعُ عَوْفٍ لا أحاولُ غيرَها وجوهَ قُرودٍ تبتغي مَنْ تُجادع(٣)

---

(١) المسد/ ٤.

(٢) هو الشاهد الرابع والخمسون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أن قوله: «وجوه كلاب» منصوب على الذّم

وهذا البيت من أبيات لعمرو بن معديكرب مطلعها فى ديوانه / ٥٢.

ومُرْد على جُرْدٍ شهدتُ طرادها قبيل طلوع الشمس أو حين ذرّت

قال البغدادى شارحًا البيت:

وقوله: «لحا الله جَرْما»: أصل اللحْو: نزع قشر العود، يدعو عليهم بالهلاك، أى قشرهم الله غداة كل يوم.

والذرور فى الشمس بالذال المعجمة: أصله الانتشار والتفريق. ويقال: ذرت الشمس: طلعت.

والهراش: المهارشة بالكلاب: تحريش بعضها على بعض.

وقوله: فازْبأرّت» أى انتفشت حتى ظهر أصول شعرها، وتجمعت للوثب. شبه وجوههم بالكلاب فى هذه الحالة.

من شواهد الحماسة بشرح المرزوقى / ١٦٠، والحيوان ١/ ٣١٨، والسّمط / ٣٦٦.

(٣) هو الشاهد الخامس والخمسون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به لما تقدّم فى البيت قبله، أعنى أن نصب «وجوه» على الشتم.

والشاهد للنابغة الذبيانى. من قصيدة يعتذر بها إلى النعمان بن المُنْذِر مّما وشت به بنو قُريع انظر ديوانه / ١٦٥.

من شواهد سيبويه ١/ ٢٥٢. وابن الشجرى ١/ ٣٤٤.

وقبله:

لعمرى وما عمرى علىّ بهيِّنٍ لقد نَطَقَتْ بُطلاً علىّ الأقارعُ

واعلم أنه ليس لك فى قولك: يا أيها الرّجل وعبدالله المسلمينَ: أن تجعل المسلمين صفة للرجل وعبدالله لاختلاف إعرابهما، فهو مثل قولك: اصنع ما سرّ أباك وأحَبّ أخوك الصالحين، فإما أن تنصبه على المدح أو ترفعه عليه، أى هما المسلمان، وأعنى الصالحين ـ كما يجىء فى باب النعت.

وأما إذا قلت: يازيد وعمرو الطويلين أو الطّويلان فهما صفتات لاتفاق الموصوفين إعرابًا وبناء.

وإذا قلت: ياهؤلاء وزيد الطّوال لم يكن الطُّوال وصفًا بل عطف بيان ، لأنه لا يفصل بين اسم الإشارة وصفته ـ كما مر.

وعلى الجملة كل اسم فيه معنى الوصف ويمتنع كونه وصفًا جاريًا على الموصوف لمانع لفظى يرفع أو ينصب على المدح أو الذّم أو التّرحم، إن كان فيه معنيً من هذه المعانى والاّ فهو عطف بيان لأنّ فيه شرحًا وبيانًا كالوصف.

★★★

[المنصوب على الاشتغال]

(ص): «الثالث[١] أضمر عامله على شريطة التّفسير، وهو كُلّ اسم بعده فعل أو شبهه مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه، لو سُلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه نحو: زيداً ضربته، وزيداً مررت به، وزيداً ضربت غلامه، وزيداً حبست عليه، ينصب بفعل يفسّره ما بعده أى ضربت، وجاوزت، وأهنت، ولابست».

(ش): إنما وجب اضمار الفعل ها هنا، لأن المفسّر كالعوض من الناصب، ولم يؤث به إلاّ عند تقرير الناصب ليفسره، فإظهار الفعل يغنى عن تفسيره، فحكم النّاصب ههنا كحكم الرّافع فى نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾[٢] كما ذكرنا فى باب الفاعل.

وهذا عند الكسائى والفرّاء ليس مّما ناصبه مضمر، بل الناصب لهذا الاسم عندهما لفظ الفعل المتأخر عنه، إما لذاته إن صح المعنى واللفظ بتسليطه عليه نحو: زيداً ضربته فضربت عامل فى «زيداً» كما أنه عامل فى ضميره، وإمّا لغيره إن اختل المعنى بتسليطه عليه، فالعامل فيه مادل عليه ذلك الظاهر وسدّ مسده كما فى: زيداً مررت به وعمراً ضربت أخاه، فالعامل فى «زيداً» هو قولك: مررت به لسدّه مسدّ جاوزت وفى «عمراً» ضربت أخاه لسده مسد أهنت، وليس قبل الاسم فى الموضعين فعل مضمر ناصب عندهما.

وإنما جاز عندهما أن يعمل الفعل الطالب لمفعول واحد فى ذلك المفعول، وفى ضميره معاً فى حالة واحدة، لأن الضمير فى المعنى هو الظّاهر، فيكون فائدة تسليطه على الضّمير بعد تسليطه على الظاهر المقدّم تأكيد إيقاع الفعل عليه، وليس الضمير المؤخّر عندهما من أحد التوابع الخمسة، لأنه لو جعل مثلاً تأكيداً

---

(١) أى الثالث: مما حذف فيه الفعل وجوبًا.

(٢) التوبة / ٦.

أو بدلاً أو عطف بيان لوجب أن يكون الضمير مثل الظاهر إعرابًا فى جميع المُثُل، وليس كذا، ألا ترى إلى قولهم: زيدًا مررت به وزيدًا ضربت غلامه.

ولو قيل على مذهبهما: إنّ المنتصب بعد الفعل الظّاهر أو شبهه سواء كان ضميرًا أو متعلّقه هو يدل لكلٍّ من المنصوب المتقدم لكان قولاً، فالضمير فى: زيدًا ضربته بدل من «زيدًا». وكذا الجار والمجرور فى «زيدًا» مررت به، إذ المعنى زيدًا جاوزته. وكذا أخاه فى قولك: زيدًا ضربت أخاه بدل من «زيدًا» على حذف المضاف من «زيدًا» أى متعلّق: زيدٌ ضربت أخاه. وكذا فى قولك: زيدًا ضربت عمرًا فى داره، وزيدًا لقيت عمرًا وأخاه بتقدير: ملابسَ زيد ضربت، وملابسَ زيد لقيت، ثم بيّنت الملابس بقولك: عمرًا فى داره، فإنه ملابسُ زيد بكونه مضروبًا فى دار زيد، وبقولك عمرًا[1] وأخاه فإنك ملابس زيد بكونه ملقيًا لك هو وأخو زيد. ون كانت الملابسة فى الصوّرتين بعيدةٍ كما يجيء فى مذهب البصريّين أيضًا.

واختار البصريوّن كون المنصوب معمولاً لفعل مقدّر يفسره ما بعده قياسًا على المرفوع فى نحو ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[2] مع أنه قد ذهب شاذٌّ منهم إلى أن المرفوع فى مثله مبتدأ لا فاعل كما تقدم فى باب الفاعل.

ولا يجوز للكوفىّ أن يرتكب أن ارتفاع امرؤ[3] بهلك المؤخر كما ارتكب فى هذا الباب أن انتصاب الاسم بهذا المتاخر، لأن الفعل باتّفاق من جميع النحاة لا يرفع ما قبله.

قوله: «كل اسم بعده فعل»، احترازٌ عن نحو: زيد أبوك.

ولايريد بقوله: «بعده فعل» أن يليه الفعل متّصلاً به، بل أن يكون الفعل أو شبهه جزء الكلام الذى بعده نحو: زيدًا عمرو ضربه، وزيدًا أنت ضاربه.

---

(١) فى ط: «عمروا» بالواو، تحريف.

(٢) النساء / ١٧٦.

(٣) فى ط: «امرء» بالهمزة المفردة، تحريف.

قوله: «أو شبهه» ليشمل نحو: زيدًا أنا ضاربه أو أنا محبوسٌ عليه.

ويعنى بشبه الفعل اسْمَىْ الفاعل والمفعول، أمّا المصدر فلا يكون مفسّرًا فى هذا الباب، لأن ما لا ينصب بنفسه لو سلط لا يفسِّر ـ كما يجيء ـ ومنصوب المصدر لا يتقدّم عليه، وكذا الصّفة المشبهة لا تنصب ما قبلها، وشبه الفعل إنما يفسِّر إذا لم يصدر الاسم بحرف لازم للفعل. أمّا إذا كان مصدرًا به فلا يكون المفسِّر إلا فعلاً
١٦٤ سواء / فسّر الرافع أو الناصب نحو: إنْ زيد قام، وإنْ زيدًا ضربته.

ولابدّ لشبهه الفعل مما يعتمد عليه، إما قبل الاسم المحدود نحو زيد[1] هندًا ضاربها أو بعده نحو: زيدًا أنت محبوس عليه ، وزيدًا ضاربه عمرو.

وكذا حرف الاستفهام وحرف النفى نحو: «أزيدًا» ضاربه العمران؟ وما زيدًا ضاربه البكران، وإلاّ لم ينصب ضمير الاسم المحدود ولا متعلقّه لالفظًا ولا محلاً، فلا يجوز: زيدًا ضاربه العمران، كما يجوز زيدًا يضربه العمران.

قوله: «مشتغل عنه بضميرْ»[2] أى مشتغل عن العمل فى ذلك الاسم المتقدّم بالعمل فى الضمير الرّاجع إليه، أى إنما لم يعمل فى الاسم المتقدّم بسبب العمل فى ضميره، ولولا ذلك لعمل فيه، وهو احتراز عن نحو: زيدًا ضربت، فإنه ليس من هذا الباب، لأن عامله ظاهر، وهو الفعل المؤخر، وعن نحو: زيد قام، وزيد قائم أيضًا، لأن هذا الفعل وشبهه لا يعمل الرّفع فيما قبله حتى يقال: إنه اشتغل عنه بضميره، فظهر أن قوله بعدُ: «لو سلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه »غير محتاج إليه مع قوله: مشتغل عنه بضميره لأن معناه ـ كما ذكرنا ـ أنه لولا الضّمير لعمل فى ذلك المتقدم، والفعل لا يرفع ما قبله لما تقرّر من مظانهّ فلم يبق إلا النّصب، فمعنى مشتغل عنه بضميره: أى لو سلط عليه ولم يشتغل بضميره لنصبه.

---

(١) فى ط: زيدآ هند ضاربها.

(٢) فى ط: «بضمره» مكان «بضميره»، تحريف.

قوله: «أو متعلقه» أى مشتغل بضميره أو بما يتعلّق به ذلك الضمير.

والتعلّق يكون من وجوه كثيرة نحو: كونه مضافًا إلى ذلك الضّمير نحو: زيداً ضربت غلامه، ومنه نحو: زيداً ضربت عمرًا وأخاه، لأن الفعل مشتغل بذلك المضاف، لكن بواسطة العطف أو موصوفًا بعامل ذلك الضّمير أو موصولاً له نحو: زيداً ضربت رجلا يحبّه، وزيداً ضربت الذى يحبه، أوما[1] عطف عليه موصوف عامل الضمير أو موصوله نحو: زيدا لقيت عمرًا ورجلاً يضربه، وزيداً لقيت عمرًا والذى يضربه وغير ذلك من التعلقات وقوله:

فكلاً أراهُمْ أصْبَحوا يَعْقِلونهُ صحيحاتِ مالٍ طالعاتٍ بِمَخْرِمِ[2] =١٦٥

مما اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير، إذ التقدير: يعقلون كُلاّ.

وضابط التعلّق أن يكون ضمير المنصوب من تتمة المنصوب بالمفّسر، وليس الشرط أن يكون الضّمير منصوبًا لفظًا أو محلاً كما ظن بعضهم نظرًا إلى نحو: زيداً ضربته، أو مررت به، أو أنا ضاربه بل الشرط انتصابه لفظًا أو محلاً

---

(١) فى ط: «وأما عطف عليه» تحريف.

(٢) هو الشاهد السادس والخمسون بعد المائة فى الخزانة:

واستشهد به على أنه ممّا اشتغل الفعل فيه بنفس الضمير، إذ التقدير: يعقلون كلاً.

والبيت منسوب إلى زهير بن أبى سلمى، من معلقته المشهورة. وضمير الجمع فى المواضع الثلاثة عائد إلى الحّى وهم قبيلة بنى ذُبيان.

ومعنى يعقلونه: أى يؤدون عقله، أى دينه.

قال الأصمعى: سميت الدّية عقلاً تسميّة بالمصدر، لأن الإبل كانت تعقل بفناء ولىّ القتيل ، ثم كثر الاستعمال حتى أطلق العقل على الدية إبلاً أو نقداً.

وقوله «صحيحات مال» أى ليست بِعِدَةٍ ولامطل، يقال. مال صحيح: إذا لم تدخله علّة فى عِدة ومطلٌ.

وقوله: «طالعات بمَخرم» هو بفتح الميم وسكون الخاء، وهو الثنية فى الجبل، والطريق.

يعنى أن إبل الدية تعلو في أطراف الجبل عند سوقها إلى أولياء المقتولين يشير إلى وفائهم.

أوانتصاب متعلقه كذلك، ألا ترى أنك تقول: هنداً ضربت مَنْ تملكه أو مررت بمن تملكه، والضّمير مرفوع، والمعنى: ضربت مملوكها ومررت بمملوكها.

واحترز بقوله: «مشتغل عنه بضميره» وبقوله: «لو سلط عليه هو أو مناسبه لنصبه» عن أن يتوسط بين الاسم والفعل كلمة واجبة التّصدر كإنّ وأخواتها نحو: زيد إنّى ضربته، وعمرو ليتك تضربه. وأمّا أنَّ المفتوحة فإنه وإن لم يجب تصدُّرها لكن لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لكونها حرفًا مصدريّا.

ومن الواجب تصدّرها«كم» نحو: زيدٌ كم ضربته، وحرفا الاستفهام نحو: زيد هل ضربته؟ أو أضربته،؟ وكذا العرْض نحو: زيدٌ ألا تضربه، وحروف التّحْضيض نحو: زيدٌ هلاّ ضربته، أو ألاّ أو لولا، أو لوما. وكذا ألاَ للتمنّى نحو: هندٌ ألاَ رجل يضربها ولام الابتداء نحو: زيد لعمروٌ يضربه، وكذا «ما» و«إنْ» من جملة حروف النفي، نحو: زيد ما ضربته بخلاف لم ولن ولا فيجوز عمرًا لم أضربه ولا أضربه ولن أضربه إذ العامل يتخطّاها قال:

١٦٦= قد أصْبَحَتْ أُمُّ الخيارِ تدَّعي عليّ ذنبًا كلّه لم أصنعِ[1]

١٦٥ يروى برفع كله/ ونصبه.

أما «لن» فقيل ذلك فيها لكونها نقيضة سوف التى يتخطّاها العامل نحو زيداً سوف أضرب .

وأمّا «لَمْ» فلامتزاجها بالفعل بتغييرِ[2] معناه إلى الماضى حتى صارت كجزئه.

وأما «لا» فلكثرتها فى الكلام حتى إنها تقع بين الحرف ومعموله نحو: كنت بلا مالٍ وأريد أن لا تخرج.

---

(١) سبق ذكره رقم ٥٩ .

(٢) فى ط فقط : «بتغييرها».

ومع هذا كُلّه فالرّفع بالابتداء فى الاسم الواقع قبل هذه الحروف الثلاثة راجحٌ نظرًا إلى كونها للنفى الذى حقّه صدر الكلام كغيره مّما يغيّر معنى الكلام أكثر من رجحانه عند تجرّد الفعل عنها نحو: زيد ضربته.

ومن الواجب تصدّره[1] حرف الشرط نحو: زيد إنْ ضربته يضربْك، وزيد لو ضربته ضَرَبَك. وكذا: زيد إن قام أضربه، لأنه لا يعمل الشّرط ولا الجزاء فيما قبل أداة الشّرط كما هو مذهب البصريين على ما يجيء فى بابه .

وأمّا الكوفيوّن فيجوّزون تقديم معمول الجزاء على أداة الشّرط نحو: زيدًا إنْ قام اضرب.

وأمّا معمول الشرط فأجازه الكسائى دون الفراء نحو: زيدًا إن تضرب يضربك.

ومنها الأسماء التى فيها معنى الاستفهام أو الشرط نحو: هند مَن يضْربها اضْربه؟ أوأيكم يضربها؟

واحترز به أيضًا عن الاسم الذى بعده فعل التّعجب، لأنه يتصرف فى معموله بالتقديم عليه نحو: زيد ما أحسنه وأحسن به.

وكذا أفعل التفضيل فى نحو: زيد أنت أكرم عليه أم عمرو.

وكذا المضاف إليه لأنه لا يعمل فيما قبل المضاف، فيجب الرفع فى نحو : زيد حين تضربه يموت.

وكذا اسم الفعل، لأنه لا يعمل فيما قبله على مذهب البصرية نحو: زيد هاته.

وكذا الصّلة والصّفة، إذ هما لا يعملان فى الموصول والموصوف، لأن الصّلة والصفة مع الموصول والموصوف فى تأويل اسم مفرد، فلو علمنا فيهما لكان كل

---

(١) فى ط فقط : «تصدرها».

واحدة منهما مع مفعولها المقدّم عليها كلامًا فالرّفع إذًا واجب فى نحو أيُّهم اضربُه حرٌّ على أن «أيّا» موصول .

وكذا قولك: رجل لقيته كريم. وكذا لا تعمل الصلة والصفة فيما قبل الموصول والموصوف فيجب الرفع فى: زيد أن تضربه خيرٌ، وزيد رجل يضربه موفّق.

وإنما لم تعملا فيما قبلهما كراهة لوقوع المعمول حيث لا يمكن وقوع العامل، ولذا لم يعمل المضاف إليه فيما قبل المضاف.

وكذا وجوب القسم لا يعمل فيما قبل القسم فيجب الرفع في: زيد والله لا أضربه، لأن القسم له الصدر لتأثيره فى الكلام. وكذا لا يعمل ما بعد إلاّ فيما قبلها فيجب الرفع فى : ما رجلٌ إلاّ أعطيته كذا، وذلك لما ذكرنا فى باب الفاعل: أن ما بعد إلاّ من حيث الحقيقة جملة مستأنفة، لكن صيرِّت الجملتان فى صورة جملة قصدًا للاختصار، فاقتصر على عمل ما قبل إلا فيما يليها فقط ، ولم يجوزّ عمله فيما بعد ذلك على الأصح ـ كما ذكرنا ـ فكيف يصح أن يعمل ما بعدها فيما قبلها؟ ومثل هذا العمل فيما هو جملة واحدة على الحقيقة خلاف الأصل، لأن الأصل فى العامل أن يتقدم على معموله.

وكذا احترز به عن اسم بعده فعل مسند إلى ضمير متصل راجع إليه نحو: زيد ظنّه منطلقًا والزّيدان ظنّاهما منطلقين، لأنه لا يجوز فى هذا الاسم إلاّ الرّفع على الابتداء، وذلك أنّك لو سلطت عليه الفعل المؤخر، وقلت : زيدًا ظن منطلقًا لم يجز، لأن المفعول المقدم على الفعل لا يفسر الضّميرالمسند إليه ذلك الفعل إلا إذا كان الضمير منفصلاً فلا يقال: زيدًا ضرَبَ، على أن الضّمير عائد إلى زيد.

ويجوز ذلك فى المنفصل نحو: زيدًا/ لم يضرب إلاّ هو ، وإنما لم يجز الأول ١٦٦
أعنى نحو: زيدًا ضَرَب، ولا العكس أعنى كون الفاعل مفسراً للمفعول إذا كان

ضميراً متّصلاً نحو: ضربه زيد ، على أن «زيد» مفسر للضّمير المتقدم، لأن القياس أن لا يكون التّخالف المعنوى بين المفسِّر والمفسَّر هو الغالب المشهورحتّى يكون تفسيره له ظاهراً ونحن[1] نعلم أنّ تخالف الفاعل والمفعول وتغايرهما هو المشهور، فلهذا لم يجز: زيداً أعطيته، على أن الضمير لزيد، وأن المعنى أعطيته نفسه، لأن المشهور تغاير المفعولين فى مثله ولمّا لم يكن المفعول الأول فى باب ظنّ هو المفعول حقيقة بل المفعول فى المعنى هو مصدر المفعول الثانى مضافًا إلى الأول- كما يجيء فى بابه- جاز نحو : زيد ظنّه قائمًا، والضمير لزيد، وكان قياس هذا أن يجوز أيضًا نحو: زيداً أظن منطلقًا، وظنّ مسند إلى ضمير زيدٌ، لكنه كره احتياج الفاعل لذاته إلى أن يتقدم عليه ما هو فى صورة المفعول مع تأخره رتبة.

وأما نحو : ضرب زيداً سيّدُه، وما ضرب زيداً إلا عمروٌ فالاحتياج إلى تقدم المفعول ليس لذات الفاعل بل هو للضمير المضاف إليه، ولأجل إلاّ كما تبين قبل.

وأما إذا كان كلٌّ واحد من الفاعل والمفعول ضميراً منفصلاً فيجوز أن تقول فى الفاعل : زيداً لم يضرب إلا هو، وفى المفعول إيّاه ضربَ زيدٌ ، لأن المنفصل من حيث انفصاله واستقلاله صار كالاسم الظاهر حتى جاز فيه ما لا يجوز فى المضمرات نحو: إياك ضربت ، يجمع بين ضميرى الفاعل والمفعول لواحد، ومثله لا تضرب إلا إيّاك، ولا يجوزمثله فى المتصلين.

هذا، وقد جوز بعضهم نحو: غلامَ هند ضربَتْ على قلّة، والضّمير لهند إذ ليس نفس المفعول هو المفسَّر.

وكذا أجاز إيقاع الفعل المسند إلى الضّمير المتصل على موصول بالفعل العامل فى المفسر نحو: التى ضربت زيداً ضرب، أى ضَرَب زيد التى ضربته، وهو كالأوّل معنًى، كأنك قلت: ضاربةَ زيدٍ ضربَ.

---

(١) فى ط : «نحو» مكان :«نحن» تحريف.

ومنع الفراء المسألتين.

وينبغى لمن جوّز تفسير ما أضيف إليه المفعول المقدّم للفاعل فى نحو: غلامَ هند ضربت أن يجوِّز تفسير ما أضيف إليه الفاعل للمفعول أيضًا نحو: ضربها غلامُ هند ، لأن المضاف إليه كجزء المضاف، فيكون معه فى نية التّقديم كما كان معه فى نية التأخير فى ضرب غلامُه زيدًا .

والذى أرى أنه كما لا يفسر الفاعل المفعول إذا كان متصّلا[1] وكذا العكس ـ كما ذكرنا ـ كذلك لا يفسِّر ما أضيف إليه الفاعلَ المفعول، فلا يجوز ضربها غلام هند. وكذا لا يفسر ما أضيف إليه المفعول الفاعل فلا يجوز غلام هند ضربت ، كما اختار الفراء، إذ السماع فى المسألتين مفقود.

والقياس أيضًا يدفعهما، لأن الفاعل لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس المفعول فلا يحتاج له إلى ذيله أيضًا، وكذا المفعول لا يجوز احتياجه للتفسير إلى نفس الفاعل فكذا إلى ذيله أيضًا .

أمَّا نحو: ضرب زيدًا سيدهُ، وضرب زيدٌ سيّدَه، فإن ذيل كلّ واحد منهما محتاج للتفسير إلى نفس الآخر فلا يستنكر.

وكذا يحترز بقوله : «مشتغل عنه»، وبقوله: لو سلط عليه لنصبه» عمّا بعد واو العطف وفائه، وغيرهما من حروف العطف. وكذا فاء السّببيّة الواقعة موقعها، فإن ما بعد هذه الحروف لا يعمل فيما قبلها، لأنها دلائل على أن ما بعدها من ذيول[2] ما قبلها، فيكره وقوع معمول ما بعدها قبلها ، إذ ينعكس الأمر إذًا أى
١٦٧ يكون شيء مما قبلها من ذيول ما بعدها/ .

وأمّا نحو قوله تعالى : ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[3] إلى قوله : ﴿فَسَبِّحْ﴾

(١) فى ط : «إذا كان متصلاً الفاعل «بزيادة كلمة الفاعل، وهو تحريف.

(٢) فى ط : «ذويل» مكان «ذيول»، تحريف صوابه من المخطوطات.

(٣) النصر/ ١ .

فإنما عمل ما بعد الفاء فيما قبلها أى فى «إذا» على المذهب الصحيح كما يجيء فى الظروف المبنيّة أن العامل فى «إذا» جزاؤُها لا شَرْطها، لأن الفاء زائدة، لكن موقعهاموقع السّببية وصورتها، لتدّل على لزوم ما بعدها لما قبلها لزوم الجزاء للشرط ـ كما يجيء تحقيقه فى الظّروف المبنيّة.

وأمّا نحو قوله تعالى: ﴿ وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ وَثِيَابَكَ فَطَهِّرْ وَالرُّجْزَ فَاهْجُرْ﴾[١] وقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾[٢] فالفاء فى الجميع للسببية، وجاز مع ذلك عمل ما بعدها فيما قبلها لوقوع الفاء غير موقعها للغرض الذى نذكره فى حروف الشرط.

فعلى هذا يخرج من هذا الباب نحو قوله تعالى : ﴿ الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُما﴾[٣] على مذهب المبرد ـ كما يجيء، ونحو قوله: كُلُّ رجل يأتينى فأنا أكرمه لأنها فاء السّببية الواقعة موقعها إذْ هى داخلة على الجزاء لتضمّن الموصول والموصوف معنى كلمة الشرط، وكون الصلة والصفة كالشّرط، فما بعد الفاء لا غير كالجزاء، بلى لو لم يتضمن الموصول والموصوف معنى الشّرط، وقلنا: إن الشّرط مقدّر أى أن الأصل: إمّا يكن شيء فاجْلدوا الزّانية والزّانى، ثم عمل به ما عمل بنحو: قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾، ﴿وَأَمَّا بِنِعْمَةِ رَبِّكَ فَحَدِّثْ﴾ ـ كما يجيء فى حروف الشرط، وشغْلِ «اجلدوا» بمتعلّق الضمير لكان[٤] من هذا الباب كما فى قوله تعالى : ﴿فَلْيَذُوقُوهُ﴾[٥] على بعض التأويلات.

ويجوز أن يكون بتقدير: هذا كذا فليذوقوه، وبمعنى: أمّا هذا «فليذوقوه» على بعض التأويلات.

ويجوز أن يكون بتقدير : هذا كله فليذوقوه ، وبمعنى: أمّا هذا فليذوقوه وبمعنى: هذا حميم فليذوقوه.

---

(١) المدثر / ٣ - ٤ - ٥. (٢) الضحى / ١١. (٣) النور / ٢.

(٤) لكان جواب «لول» السابقة. وقد طال الفصل كثيراً، وهى عادة الرّضى.

(٥) ص / ٥٧.

ويخرج أيضًا بالقيد المذكور الفعل الذى لا يكون الاسم المتقدّم عليه من جملته، بل من جملة أخرى، فإنه لا يكون من هذا الباب، إذ لو سلط عليه لم ينصبه، لأنه لا ينصب الفعل إلا ما هو من جملته وذيوله، فخرج على هذا أيضًا قوله تعالى: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِى فَاجْلِدُوا كُلَّ وَاحِدٍ مِّنْهُما﴾[1] عند سيبويه، إذ التقدير عنده: فيما يُتلى عليكم حُكْمُ الزّانية والزّانى فاجلدوا.

وكذا يخرج: زيدٌ اضربنّه أو لا تضربنّه، لأن الفعل المؤكد بالنّون لا يعمل فيما قبله كما تقدّم.

قال البصريون: إنّما لم يجز نصب الاسم المذكور إلا على ما قبل[2] لو سُلّط عليه هو أو مناسبه لنصبه، لأن المفسِّر عوضٌ عن الناصب ودالٌّ عليه فلا أقلّ من أن يكون مستعدّا للنصب، وعلى شفا العمل بحيث لو لم نشغله بنائب الاسم المنصوب المتقدّم، أعنى بضميره أو متعلّقه لنصبه، فما لم يصلح هو أو مناسبه للنصب لولا الضّمير أو متعلقه لم يكن مفسراً أيضًا، هذا زبدة كلامهم.

فإن قيل: اشتراط هذا القول يقتضى فساد كون الناصب مقدّرًا مفسّرًا بالظاهر، ويؤدّى إلى صحة مذهب الكسائى والفرّاء أى أنّ الناصب هو المتاخر، وذلك لأنه لو وجب أن يكون مفسّر العامل بحيث لولا اشتغاله بضمير المعمول لكان هو العامل لوجب[3] اطّراده فى مفسر عامل الرّفع فى نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[4] إذ لا فارق، فكان يجب أن لا يتأخر المفسِّر عن المرفوع إذْ لا يعمل الفعل الرفع فيما قبله.

قيل: إن الأصل فى المفسّر أن يصلح للعمل فى معمول المفسَّر ـ كما ذكرنا،

---

(١) النور / ٢.

(٢) فى ط ، وع « إلا قبل ما لو سلط عليه » وفى ظ : إلا على ما قبل لو سلط عليه بالباء وفى ك : إلا الأعلى ما قيل ما لو سلط عليه بالياء

(٣) فى ط : «لوجب فى اطراده» بزيادة «في» تحريف.

(٤) النساء / ١٧٦ وفى ط «امرء» بهمزة مقردة ، تحريف .

فإن لم يصلح وكان له محمل غير التفسير حمل عليه، وإن لم يكن له محمل آخر اضطر إلى جعله مفسّرًا مع امتناع كونه عاملاً، ففى نحو: زيد هل ضربته، وهلاّ ضربته للفعل محملٌ آخر غير التفسير، وهو كونه خبر المبتدأ، فحملناه عليه لمّا لم يصلح للعمل فى زيد.

فأما فى نحو : ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾ و«لو ذاتُ سوار لَطَمَتْني/ »[1] . فلم يكن ١٦٨ للفعل محملٌ آخر، إذ لو جعلناه خبرًا لمبتدأ لكانَ حرفَ الشّرط داخلاً على الاسميّة، ولا يجوز.

فعلى ما تقررّ لا يحمل الفعل على التفسير فى : زيد قام لمّا لم يُضطر إليه، وكذا فى : أزيدٌ قام، بل نقول: زيد مبتدأ لا فاعل فعل مقدّر، وإن كانت الهمزة بالفعل أولى، لأنا لم نضطر إلى جعل الفعل مفسِّرًا، إذ الهمزة تدخل على الاسمية أيضًا وهذا مذهب سيبويه والجَرْميّ .

واختار الأخفش فى نحو: أزيد قام أن يُرفع زيد بفعل مقدر مفسّر بالظّاهر نظرًا إلى همزة الاستفهام.

ومن ثم قال سيبويه فى نحو: أأنت زيد ضربته: إنّ رفع «زيد» أولى، لأن أنت مبتدأ لا فاعل على ما قدّمناه، فبقى خبر المبتدأوهو زيد ضربته بلا همزة استفهام فرفعُه أوْلى من نَصْبه لما سنُبيّن فى شرح قوله: «عند عدم قرينة خلافه».

وأمّا إذا كان الفاصل بين همزة الاستفهام والاسم المحدود ظَرْفًا نحو أاليوم زَيدًا ضربته فالمختار النّصب اتّفاقًا لكون الظرف متعلقًا بالفعل، فالأولى بهمزة الاستفهام إذًا أن تقدّر داخله على الفعل[2].

---

(١) انظر مجمع الأمثال ٢/ ١٧٤.

وفى شرحه قبل معناه: لو لطمنى من كان كفؤًا إى لهان عليّ ولكن لطمنى من هو دوني.

وقيل : أراد لو لطمتنى حرة فجعل السّوار علامة للحريّة، لأن العرب فَلَما تُلبس الإماءَ السّوار، فهو يقول: لو كانت اللاطمة حرّة لكان أخفّ عليّ وقد سبق ذكره.

(٢) فى ظ : «داخلة على فعل» بدون «أل».

وقال الأخفش فى : أأنت زيد ضربته: إنّ نصب «زيداً» أولى بالنّظر إلى همزة الاستفهام، و«أنت» فاعل فعل مقدّر وزيداً مفعوله أى أضربت زيداً ضربته فلما حذفت الفعل انفصل ضمير الفاعل المتصّل.

ونظر سيبويه أدَقّ بناءً على أن الفعل الذى لا يصلح للعمل بنفسه لا يحمل على تفسيره للعامل ما كان عند مندوحة .

ويلزم الأخفش تجويز ارتفاع «زيد» بالفاعلية فى نحو: زيد قام، وإن لم يكن مختاراً.

فعلى هذا مفسِّر الرافع لا يكون إلاّ فعلاً، إذْ لا يضطر إلى إضمار الفعل الرافع إلا بعد حرف لازم للفعل كحرّفيْ الشرط وحروف التحْضيض .

وأما مفسّر الناصب فقد يكون شبه فعل، لأنه قد يفسِّره بلا ضرورة إلى كونه مفسِّراً ـ كما ذكرنا ـ نحو: زيداً أنا ضاربه.

قوله: «أو مناسبه لنصبه» ليس فى أكثر النسخ هذه اللّفظة أعني: «أو مناسبه» والظاهر أنها ملحقة، ولم تكن فى الأصل، إذ المصنف لم يتعرّض لها فى الشرح.

والحقّ أنه لابد منها وإلا خرج نحو: زيداً مررت به، وأيضًا نحو: زيداً ضربت غلامه، لأنه لابد ههنا من مناسب حتى ينصب زيد لأن التسليط يعتبر فيه صحة المعنى، ولو سلّطت «ضربت» على «زيدا» فى هذا الموضع لنصبه لكن لا يصح المعنى لأنك لم تقصد أنك ضربت زيداً نفسه بل قصدت إلى أنك أهنته بضرب غلامه فالمناسب إذًا يُطلب فى موضعين:

أحدهما: أن يكون الفعل أو شبهه واقعًا على ذلك الاسم معنًى لكن لا يمكنه أن يتعدى إليه إلا[1] بحرف جرّ نحو : زيداً، مررت به قال الله تعالى : ﴿ فَرِيقًا هَدَىٰ وَفَرِيقًا حَقَّ عَلَيْهِمُ الضَّلَالَةُ﴾[2].

(١) كلمة : «إلا» سقطت من ب . انظر ١/ ٤٤٨.

(٢) الأعراف / ٣٠.

والثانى: أن لا يكون الفعل الظاهر أو شبهه واقعًا عليه على متعلّقه، وقد عرفت المراد بالتعلّق نحو: زيدًا ضربت غلامه أو مررت بغلامه.

والأولى عند قصد التسّليط فيما اشتغل فيه المفسّر بمتعلق الضّمير بلا حرف جر أن يسلّط ذلك الفعل بعينه على الاسم المحدود بعد تقدير ذلك المتعلق مضافًا إلى الاسم كما تقول فى: زيدًا ضربت غلامه: زيدًا ضربت أى غلام زيد فنقول: إذا حصل ضابطان : أحدهما: أن يكون بعد الاسم فعل أو شبهه.

والثاني: أن يكون الفعل أو شبهه مشتغلاً عن نصب الاسم بضميره أو بمتعلق الضمير، فسواء كان قبل ذلك الاسم اسم آخر مرفوع أو منصوب لفظًا أو محلاّ يمكن نصب ذلك الفعل أو شبهه أو مناسبهما أو رفعه لذلك الاسم أيضًا أو لايكون، لا يختلف الحكم فيه، فالاسم المرفوع/ قبله نحو: أزيدٌ عمرًا ضربه؟ ١٦٩

سيبويه ينصب عمرًا بضرب المقدّر بعد زيد المبتدأ خبرًا عنه أى أزيد ضرب عمرًا ضربه.

والأخفش يجوّز ارتفاع زيد بكونه فاعلاً لضرب المقدّر قبل زيد، وعمرًا مفعوله، أى أضرب زيدٌ عمرًا ضربه؟ كما تقدّم من مذهبيهما:

وأمّا فى نحو إنْ زيدٌ عمرًا ضربه فالفعل متحتم التقدير[1] قبل المرفوع والاسم المنصوب لفظًا قبله نحو: آليومَ عمرًا ضربته؟ والمنصوب محلاً أبالسوط زيدًا ضربته؟.

وقد تقدّم أنه يجوز أن يتأخر عن الاسم المحدود قبل اسم آخر، وليس يجب أن يليه الفعل أو شبهه نحو آلخِوان[2] اللّحم أكل عليه؟ وأزيدًا أنت محبوس عليه؟

وقد يكتنفه اسمان نحو : آليوم الخوان اللحم أكل عليه، أو إنْ زيدًا عمرًا اليوم ضربه .

(١) كلمة «التقدير» سقطت من ب انظر ١/ ٤٤٩.

(٢) الخِوان بكسر الخاء: الذى يؤكل عليه، معرّب.

وقد يتوالى اسمان منصوبان لمقدرين أو أكثر نحو: أزيدًا أخاه ضربته؟ أى أأهنت زيدًا ضربته أخاه ضربته؟ وأزيدًا أخاه غلامه ضربته؟ أى لابست زيدًا أهنت أخاه ضربت غلامه ضربته؟.

قوله: «ينصب بفعل يفسِّره ما بعده» التفسير كما ذكر على ضربين:

إمّا أن يكون المفسِّر عين لفظ المفسَّر كزيدًا ضربته أى ضربته أى ضربت زيدًا ضربته أو يكون لفظ المفسِّر، دالاً على معنى المفسَّر، واللفظ غير اللفظ كما فى مررت به وضربت غلامه وحبست عليه.

وهذا الثانى على ثلاثة أقسام:

لأنه إن أمكن أن تقدر ما هو بمعنى الفعل الظّاهر من غير نظر إلى معمول لذلك الفعل الظّاهر خاصّ بل مع أى معمول كان فهو الأوْلى، نحو: زيدًا مررت به. فإن جاوزت المقدّر قبل «زيدًا» بمعنى: مررت سواء كان مررت عاملاً فى بك أو فى به أو فى بغلامك أو فى باخيك[1]، أو فى أى شيء كان لا يتفاوت معناه باعتبار المفاعيل.

وإن لم يمكن هذا فانظر إلى معنى ذلك الفعل الظّاهر مع معموله المعّين الخاص الذى نصبه ذلك الفعل المقدّر فقدّر ذلك المعنى، وذلك نحو: زيدًا ضربت غلامه فإن أهنت المقدر ههنا قبل زيد ليس بمعنى ضربت مطلقًا مع أى معمول كان بل هو معناه مع غلامه أو أخاه أو صديقه أو ما جرى مجرى ذلك، ألا ترى أنك لو قلت: زيدًا ضربت عدوّه لم يكن معنى ضربت عدوه أهنت زيدًا بل المعنى أكرمت زيدًا ضربت عدوه، فظهر أن أهنت المقدّر بمعنى الفعل الظّاهر مع بعض معمولاته دون بعض بخلاف: جاوزت فإنه بمعنى مررت مع أى معمول كان.

وإن لم يكن هذا الثّانى أيضًا أضمرت معنى لابَسْت فإنه يطّرد فى كل فعل مشتغل بضمير أو بمتعلّق الضمير أى متعلَّق كان.

(١) فى ط : «بأحيك» بالحاء، تحريف.

ولنا أن نقول فى تعيين العامل المقدر رافعًا كان أو ناصبًا : أنت تنظر، فإن كان المفسِّر عاملاً فى ضمير الاسم المقدّم بلا واسطة قدّرت لفظ المفسِّر بعينه كما فى إنْ زيدٌ قام، وإن زيدًا ضربته.

وإن عمل فى الضمير بواسطة حرف جر نحو: إن زيدٌ مُرّ به، وإنْ زيدًا مررت به فلك أن تضمر فعل الملابسة مطلقًا أى إن لُوبس زيد، وإن لابست زيدًا، وكذا فى: إن الخوان أُكل عليه، وإن الخوان أكلت عليه أى إن لُوبس الخوان وإن لابسته، وأمّا إن قلت: آلخوان أُكل عليه اللّحم؟، فإنك تضمر لابس وفاعله ما أسندت إليه الفعل المبنى للمفعول أى: ألابس اللحمُ الخوان أكل عليه اللحم؟، وكذا آلسوط[1] ضُرِب به زيدٌ.

ولك أن تفصّل بأن تقول: إن كان هناك فعل متعدّ إلى ذلك الضمير بنفسه بمعنى ذلك اللاّزم أضمرته كما فى: إنْ زيدٌ مُرّ به، وإن زيدًا مررت به، أى إن جُووز زيد، وإن جاوزت/ زيدًا ،وإلاّ ففعل[2] الملابسة كما ذكرنا فى آلخوان أكل ١٧٠
عليه والخِوان أكلت عليه.

وإن كان المفسِّر عاملاً فى متعلّق الضمير فلك أن تضمر فعل الملابسة مطلقًا[3] أى فيما عمل فيه بحرف الجَر أو بنفسه نحو: إن زيدٌ ضُرب غلامه، وإن زيدًا ضربت غلامه، أى إن لوبس زيد، وإن لابست زيدًا. وكذا فى إن زيدٌ مُرّ بغلامه وإن زيدًا مررت بغلامه.

ولك أن تُفصِّل فتضمر فى العامل بنفسه ذلك الفعل الظاهر بعينه مع مضاف إلى ذلك الاسم المذكور فتقول فى إن زيدٌ ضُرِب غلامه وفى إنْ زيدًا ضربت

(١) فى ط : «السوط» بدون همزة الاستفهام. وصوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) فى ط : «فعل» مكان : ففعل تحريف.

(٣) علق السيد الشريف على قوله: «مطلقًا» بقوله: أى سواء كان هناك فعل متعد بنفسه بمعنى ذلك الفعل الذى عمل فى الضمير بواسطة حرف الجرّ أوْلا ، وحاصله ترك التفصيل الذى أشار إليه بقوله: «ولك أن تفصل».

غلامه: إنّ «ضُرِب» متعلقّ زيد ضُرب غلامه، وإن ضربت متعلّق زيد ضربت غلامه، فيكون الفعل الظاهر تفسيراً للمقدر[١] ومعمول الظاهر تفسيراً للمتعلق المقدّر. وكذا فى نحو إن زيدٌ لُقِى عمرو وأخوه، وإن زيداً لقيت عمراً وأخاه مع بعد معنى الملابسة ههنا كما تقدّم فى مثل مذهب الكسائي.

والتّفصيل أولى من إضمار الملابسة مطلقًا، لأنه يتعذر إضمارها للمرفوع فى : إن زيد قام غلامه، بل المعنى: إن قام متعلّق زيد قام غلامه.

وتضمر العامل فى متعلّق الضمير بواسطة حرف الجر فعلاً متعدّيًا بمعنى ذلك الفعل اللازم إن وجد متعدّيًا مع المضاف المذكور، فنقول فى : إن زيدٌ مُرّ بغلامه وإن زيداً مررت بغلامه: إنّ التقدير: إن «جووز» متعلّق زيد مرّ بغلامه: وإن «جاوزت» متعلّق زيد مررت بغلامه.

وإنْ لم يوجد متعدٍّ بمعناه فالملابسة نحو: إن زيدٌ أكل على خِوانه، وإنْ زيداً أكلت على خِوانه، أى إن لُوبس زيد أُكِل على خوانه، وإن لابست زيداً أكلت على خِوانه.

هذا وإن جاء فى جميع الصّور المذكورة قبل الاسم المذكور ظرف أو جارّ نحو: آليوم زيداً ضربته؟ وأبا السوط زيداً ضربته؟ لم يتفاوت الأمر، لأن الفعل المقدّر يعمل فى ذلك الظّرف أيضًا والجار أيضًا.

وأما إن جاء قبل الاسم المذكور مرفوع فإن كان المفسِّر مما يعمل فيهما مع استقامة المعنى كما فى: إن زيدٌ عمراً ضربه أى إن ضرب زيدٌ عمراً ضربه فلا إشكال.

وكذا فى: إن زيداً عمرو ضربه، وإلا أضمرت فعل الملابسة كما فى: إن اللحمُ الخوانَ أكل عليه إن لابس اللحم الخوان.

---

(١) فى ط : فيكون الفعل الظاهر تفسير المقدّر، والمختار ما فى النسخ المخطوطة.

[اختيار رفع الاسم المشتغل عنه]

(ص) : «ويختار الرفع بالابتداء عند عدم قرينة خلافه، أو عند وجود أقوى منها . ك «إمّا» مع غير الطلب، وإذا للمفاجأة».

(ش): حال الاسم المحدود لا يعدو وأربعة أقسام: إما أن يختار رفعه، أو يختار نصبه، أو يجب نصبه، أو يستوى رفعه ونصبه.ولم يذكر جمهور النحّاة ما وجب رفعه، وأثبته ابن كيسان.

قال: وذلك إذا كان الفعل مشتغلاً بمجرور به تحقّق فاعلية الفاعل بأن يكون آلة الفعل نحو: آلسوط ضرب به زيد؟ لأنه لما حقق فاعلية الفاعل فكأنه فاعل مرفوع.

وقد تقرر أنه لا يجوز نصب الاسم المذكور إلا إذا اشتغل الفعل عنه بمنصوب.

وهذا الذى ذكر قياس بارد. والوجه جواز نصبه لكون الفعل مشتغلاً عنه بمنصوب محلاً ، بلى ما بعد إذا المفاجاة واجب الرفع فى نحو خرجت فإذا زيد يضربه عمرو ـ كما يجيء.

ثم اعلم أن المصنف ابتدأ بما يختار رفعه، لأن الرفع هو الأصل لعدم احتياجه إلى حذف عامل فقال: «يختار الرفع بالابتداء» فبيّن بقوله «بالابتداء» عامل الرفع فى جميع ما يجوز رفعه فى هذا الباب حتى لا يظَنّ أن رافعه فعل/ كما أن ناصبه ١٧١
إذا نصب فعل.

قوله: «عند عدم قرينة خلافه»، الضمير فى خلافه للرفع، وخلاف الرفع ها هنا النصب، لأن هذا الاسم المذكور إما أن يرتفع بالابتداء أو ينتصب بفعل مقدّر.

أما الجرّ فلا يدخله، لأنه لا يكون إلا بجارّ، وكلامنا فى اسم ينتصب لفظًا بما بعده لو سلط عليه .

والمعنى: يختار رفع هذا الاسم المذكور عند عدم قرائن النّصب الموجبة له، والقرائن التى يُختار معها النصب الموجبة له، والقرائن التى يُختار معها النصب والتى يتساوى معها الأمران على ما يجيء شرحها .

ومثال ذلك : زيد ضربته ولا يريد مطلق قرينة النّصب لأن المفسِّر قرينة النصب، ومع عدمه ليس الاسم ممّا نحن فيه، بل يريد قرائن النصب التى سنذكرها على ما أشرنا إليه .

وإنما اختير الرفع على النصب مع ذلك التّقدير لاحتياج النصب، إلى حذف الفعل وإضماره، والأصل عدمُهما بخلاف الرفع فإنه بعامل معنويّ عندهم لم يظهر قط فى اللّفظ حتى يقال: حُذف وأضمر على ما اخترنا فى رفع المبتدأ.

نقول : إنما اختير الرفع على النصب لأنه بعامل ظاهر دون النصب .

قوله: «أو عند وجود أقوى منها» أى عند وجود قرينة للرفع هى أقوى من قرينة النّصب وقرينة الرّفع التى تجامع قرينة النصب وتكون أقوى منها شيئان فقط على ما ذكروا: «أمّا » و«إذا» المفاجأة.

فأمّا «أمَّا» فتجامع ثلاث قرائن للنصب هى مع إحداها مغلوبة ومع الأخريين غالبة.

وأما الأولى فالطّلب على ما يأتي، والأخريان: عطف الجملة التى بعدها على فعليّة، وكونها جوابًا لجملة استفهامية فعليّة .

وأمّا «إذا» فلا تجامع من قرائن النصّب إلا واحدة، وإذا غالبة عليها، وتلك القرينة كون الجملة المصدّرة بها معطوفة على فعلية ـ كما يجيء.

أما «أمَّا فإنما يُرجّح الرفع معها على النصب مع القرينتين المذكورتين لأن ترجّح النصب فى مثلهما بغير أمّا إنما كان لمراعاة التناسب بين المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين نحو: قام زيد وعمرًا أكرمته، أو لقصد التناسب بين السؤال والجواب فى كونهما فعليتين نحو: زيدًا أكرمته فى جواب من قال: أيَّهم أكرمت؟

فإذا صُدِّرت الجملتان بأمّا نحو قام زيد وأما عمرو فقد[1] أكرمته، وأما زيد

(١)فى ط : «فقط» بالظاء ، تحريف.

فقد أعطيته دينارًا فى جواب: أيهم أعطيت؟ فإنّ أمَّا من الحروف التى يبتدأ بعدها الكلام ويستأنف، ولا ينظر معها إلى ما قبلها فلم يكن قصد التّناسب معها لكون وضعها لضدٍّ مناسبة ما بعدها لما قبلها أعنى الاستئناف فرجعت الجملة بسببها[١] إلى ما كانت عليه فى الأصل[٢] وهو اختيار الرفع للسلامة من الحذف والتقدير فأمّا فى الحقيقة ليست مقتضية للرّفع، لأن وقوع الاسمية والفعليّة بعدها على السواء نحو قوله تعالى : ﴿ فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلا تَقْهَر وَأَمَّا السَّائِلَ فَلا تَنْهَر﴾[٣] لكن عملها فى الصورتين: أنها منعت مقتضى النصب من التأثير، فبقى مقتضى الرفع بحاله وهو كون الأصل سلامة الكلام من الحذف والتقدير وأمّا «حتى» نحو قوله:

ألقى الصّحيفةَ كَىْ يُخفّفَ رحلَهُ والزّاد حتى نَعْلَهُ ألقاها[٤] =١٦٧

(١) فى ط : فرجعت بسببها الجملة.

(٢) فى ط : إلى ما كانت فى الأصل عليه.

(٣) الضحى / ٩، ١٠.

(٤) هو الشاهد السابع والخمسون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنّ «حتى» وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف، فلم يكّن الرفع بعدها أولى، فهى كسائر حروف العطف، يعنى أنه يجوز فى «نَعْله» النصب والرفع.

وذكر البغدادى أن النصب فمن وجهين:

أحدهما : نصبه بإضمار فعل يفسّره ألقاها، كأنه قال: حتى ألقى نعله ألقاها.

ثانيهما: أن يكون نصبه بالعطف على الصحيفة ، وحتى بمعنى الواو كأنه قال : ألقى الصحيفة حتى نعله، يريد: ونعله.

وأما الرفع فعلى الابتداء ، وجملة ألقاها هو الخبر، فحتى على هذا وعلى الوجه الأول من وجهى النصب حرف ابتداء، والجملة بعدها مستأنفة .

ونسب البغدادى هذا البيت لأبى مروان النحوي، وبعده :

ومضى يظنُّ بريدَ عمرو خَلفهُ خوفًا وفارق أرضَهُ وقلاها

من شواهد : سيبويه ١/ ٥٠، وشرح شواهد المغنى للسيوطى / رقم ٣٧٠، والعينى ٤/ ١٣٤، والهمع والدرر رقم ١٠٦٤، والتصريح ٢/ ١٤١، والأشمونى ٣/ ٩٧، وحاشية رقم ١/ ٣٢٠ .

فهى وإن كانت يستأنف بعدها الكلام إلا أنها ليست متمحضة للاستئناف «كأمّا»، ألا ترى أنها لا تقع فى أول الكلام «كأمّا» فلم يكن الرّفع بعدها أوْلى فهى كسائر حروف العطف لظهورها فى ذلك الباب.

وأما إذا كانت أمّا مع الطّلب وهو الأمر والنهى والدّعاء فقط، لأن سائر أنواع
١٧٢ الطّلب نحو: زيد هل ضربته/ وزيد ليتك تضربه، وألا تضربه يجب رفع الاسم معها كما تقدّم .

فأما مع الثّلاثة فهى مغلوبة نحو: أما زيدًا فأكرمْه وأمّا بكرًا فلا تَضْرِبْه، وأمّا عمرًا فرحمه الله تعالى.

وإنما صارت مغلوبة، لأن وقوع هذه الأشياء خبرًا للمبتدأ قليل فى الاستعمال، وذلك لأن كون الجملة الطّلبية فعليّة أولى إنْ أمكن لاختصاص الطلب بالفعل، ألا ترى إلى اقتضاء حروف الطّلب للفعل كحرف الاستفهام والعرضَ والتّحضيض .

وأما قوله: ﴿ بَلْ أَنتُمْ لا مَرْحَبًا بِكُم﴾[١] فلم يمكن جعلها فعلية بتغيير إعراب كما أمكن ذلك فى نحو: زيد اضربه، وكذا فى نحو : أزيد ضارب؟[٢] وزيد هل ضربته؟ وعمرو ألا تضربه.

وأمّا قولهم: [إن قلةّ[٣] نحو: زيدٌ اضربه ولا تضرْبه بالرّفع] لمناقضة الخبر الذى هو محتمل للصدق والكذب لهذه الثلاثة الطلبية التى لا تحتملهاّ[٤] إلا بتأويل بعيد مُخْرِجٌ للأمر والنهى والدعاء عن حقيقتها كقولك فى زيد اضربه: زيدٌ أطلب منك ضربه؟ فمنقوض بأنه يكثر فى الجملة الاسمية تصدرها بما يخرجها

(١) ص / ٦٠.

(٢) فى ط: هل زيد ضارب مكان : أزيد ضارب؟

(٣) ما بين معقوفين سقط من ظ .

(٤) فى ط : «لا تحتملهما» بألف التثنية، صوابه من النسخ المخطوطة.

عن كونها خبرية مع أنه يسمى الخبر فيها خبر المبتدأ نحو: أزيد منطلق؟ وليتك عندنا. وكذا يكثر، زيد مَنْ أبوه؟ وعمرو هل ضربته؟ وزيد ليتك قتلته.

ولا يجب فى خبر المبتدأ احتماله للصدق والكذب، وإنما سمى خبرًا اصطلاحًا كما أن الفاعل سمى به فاعلاً ولم يصدر الفعل منه فى بعض المواضع.

فنقول: لما كان الطلب من قرائن النصب كما ذكرنا، وأمّا ليست من قرائن الرّفع كما بيّنا بقى التعارض فى : أما زيد فاضربه بين الطلب وأصالة السلامة من الحذف والتقدير.

وترجيح الطّلب أولى لكثرة استعمال الحذف والتقدير فى كلامهم، وقلّة استعمال الطلبية اسمية مع إمكان جعلها فعلية بمجرد تغيير إعراب.

وأما «إذا» المفاجأة فهى فى ضعف الاستئناف بعدها مثل «حتى» ولهذا لاتقع فى صدر كلام من دون أن يتقدمها شيء كما تقع أما، لكن النّحاة قالوا: إنها إذا جامعت حرفًا عاطفًا على الجملة الفعلية فهى غالبة على العاطف بمعنى أن الرفع إذًا أوْلى من النّصب مع جواز النصب نحو: قام زيد وإذا بكر يضربه عمرو.

وفيما قالوا نظر، وذلك أنهم اتفقوا على أنها لا تجئ، بعدها إلا الاسمية فرقًا بينها وبين إذا الشّرطية [من[1] أول الأمرْ] فقياس هذا وجوب الرّفع بعدها مع مجيئها بعد العاطف.

بلى لو سمع نصب ما بعدها مع العاطف المذكور لكان لهم أن يقولوا: خالفت أصلها فى هذا الموضع الخاصّ دعاية للتنّاسب المطلوب عندهم، وفى غير هذا الموضع يجب رفعها نحو: زيد فى الدّار وإذا عمرو اضربه، وأما مع عدم السماع فالأصل منعه بناء على الاجماع المذكور.

(١) ما بين معقوفين سقط من ظ.

[اختيار النصب]

(ص) ويختار النّصْب بالعطف على جملة فعلية للتناسب، وبعد حرفى النفى والاستفهام، وإذا الشرّطية ، وحيث، وفى الأمر والنهي، وعند خوف لبس المفسّر بالصفة مثل: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾[1].

(ش) : هذه قرائن يختار معها النصب فى الاسم المذكور.

قوله: «بالعطف على جملة فعلية» نحو: قام زيدٌ وعمرًا أكرمته. وكذا مع لكن وبل، وذلك لتناسب المعطوف والمعطوف عليه فى كونهما فعليتين وكذا في: مررت برجل ضارب عمرًا وهندًا يقتلها لعطفه على مشابه الفعل.

وأمّا فى نحو : أحْسِنْ بزيد وعمرو يضربه فلا يترّجح النصب، لكون فعل
١٧٣ التّعجب لجموده/ وتجرّده عن معنى العروض لاحقًا بالأسماء .

كذا قال سيبويه، والظاهر أن الثّانية اعتراضية لا معطوفة.

قوله: «وبعد حرف النّفي» هى لا ، وما، وإن نحو قوله:

١٦٨ = فلا حَسَبًا فخَرْتَ به لتَيْمٍ ولا جَدًّا إذا ازْدَحَمَ الجُدودُ[1].

---

(١) القمر / ٤٩.

(٢) هو الشاهد الثامن والخمسون بعد المائة فى الخزانة .

واستشهد به على أنه يجوز النصب فى قوله :«حَسَبًا» والرفع لوقوعه بعد حرف النفى.

أما نصبه، فبفعل مقدّر متعدٍّ إليه بنفسه فى معنى الفعل الظاهر ووالتقدير : فلا ذكرت حسبًا فخرت به ، «ولا جدا» معطوف على قوله : «حسبًا» وهو بمنزلة قولك : «أزيدًا مررت به، وإنما لم يجز إضمار الفعل المتعدى، بحرف الجرّ، لأن ذلك يؤدى إلى إضمار حرف الجر، ولا يجوز إضماره، لأنه مع المجرور كشيء واحد.

والشاهد نسبه فى الخزانة لجرير، انظر ديوانه / ١٢٩ برواية «ولا حسب» بالرفع من قصيدة يهجوبها التّيم، مطلعها :

ألا زارت وأهل منًى هجود وليت خيالها بمَنًى يعود.

وهى قصيدة طويلَة .

من شواهد: سيبويه ١/ ٧٣، وابن يعيش ١/ ١٠٩، ٢/ ٣٦.

وكذا: ما زيدًا ضربته.

وإنما اختير النّصب فيهما مع جواز الرفع، لأن النفى فى الحقيقة لمضمون الفعل، فإيلاؤه لفظًا أو تقديرًا لما ينفى مضمونه أولى.

وليس لم ولمّا ولن من هذه الجملة، إذ هى عاملة فى المضارع، ولا يقدر معمولها لضعفها فى العمل فلا يقال : لمْ زيدا تضربْه، ولا لن بكرًا تقتله، كما يقال: إن زيدًا تضربْه أو ضربته لقوة إن بجزمها للفعلين .

وأما ليس فيمن قال: إنه حرف فليس أيضًا من هذا الباب لأنّ ما بعده واجب الرفّع بكونه اسمه، والجملة بعده خبره نحو : ليس زيدٌ ضربته.

وبعض من قال بحرفيّتها جوز إلغاءها عن العمل إلغاءً ما، استدلالاً بقولهم : «ليس الطِّيب إلاّ المسكُ» برفع المسك ـ كما يجيء فى باب «ما» ـ ويحمل عليه قولهم :«ليس خلق اللَّهُ مِثْله» أى ما خلق اللّه، فيجيز ليس زيدًا ضربته على إلغاء ليس.

والوجْه: أنَّ «ليس خَلق الله» من باب توجيه الفعلين[1] إلى مرفوع واحد «وخلق» خبر «ليس»، ويجوز أن يكون اسم ليس فيه، وفى قولك : ليس زيدًا ضربته ضمير الشأن، والمفسِّر جملة فعلية كما فى قوله تعالى : ﴿فَإِنَّهَا لا تَعْمَى الأَبْصَار﴾[2] .

قوله: «وحرف الاستفهام»، علة أولويتّه بالفعل كعلّة أولوية حرف النفى به، قال سيبويه : ليس جواز الرّفع فى الهمزة كجوازه فى نحو: قام زيد وعمرو كلمته، يعنى أن الرفع فى الثاني: أحسن، فليس طلب المشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه جملة فعليّة فى اقتضاء النّصب كهمزة الاستفهام، بل الهمزة أشد اقتضاءً له.

---

(١) فى ظ : «توجّه» مكان : «توجيه».

(٢) الحج / ٤٦.

وكذا جعل سيبويه الرفع بعد حروف النفى أحسن منه بعد الهمزة، وذلك لأن [معنى الإخبار باق بعد النفى كما كان قبله، إذ يحتمل الصدق والكذب بخلاف ما تدخل عليه الهمزة لأن][(١)] الجملة مع الهمزة تصير طلبيّة، وكون الطلبية فعليّة أولى إن أمكن- كما ذكرنا- ولا تصير مع حرف النفى طلبية.

واعلم أن للاستفهام حرفين : أحدهما: عريق فيه وهو الهمزة، فهى تدخل على الفعلية نحو: أضرب زيد؟ وعلى الاسمية الخالية من الفعل نحو: أزيد خارج؟ وعلى الاسمية التى خبر المبتدأ فيها فعلية نحو أزيد خرج؟

وثانيهما دخيل فيه وهو هل التى أصلها أن تكون بمعنى «قد» اللازمة للفعل- كما يجيئ فى قسم الحروف- فهى تدخل على الفعلية وعلى الاسمية التى ليس خبر المبتدأ فيها فعليةٌ نحو: هل زيد قائم ؟ لمشابهة الهمزة.

وأما الاسمية التى جزؤها الثانى فعليّة فلا تدخل عليها إلا على قبح نحو: هل زيد خرج؟ لأنها إذا لم تجد فعلاً تسلّت عنه، فإن كان أحد[(٢)] جزأى الجملة التى تدخلها فعلاً تذكّرت الصحبة القديمة فلا ترضى إلاّ بأن تعانقه فيجب أن توليه إياها [صريحًا فتقول: هل خرج زيدٌ، فلا يجوز: هل زيدًا ضربته، وإن كان بتقدير الفعل. فقوله : حرف الاستفهام يريد الهمزة فقط][(٣)].

وكذا يقبح دخولها على فعليّة مع الفصل بينها وبين الفعل باسم نحو: هل زيدًا ضربت، وعلى فعليّة مقدرّ فعلها مفسَّرًا بفعل ظاهر نحو: هل زيدًا ضربته، والنصب ههنا أحسن القبيحين.

وقد مرّ الخلاف بين سيبويه والأخفش فى أن الرّفع أوْلى أو النصب فى نحو أأنت زيدًا ضربته؟ والوفاق فى اختيار النصب إذا فصل بظرف فى نحو: آليوم زيدًا ضربته.

---

(١) ما بين المعقوفين سقط من ط ، وع ، صوابه من النسخ المخطوطة.

(٢) فى ظ : «فإن جاء أحد جزأى الجملة».

(٣) ما بين المعقوفين سقط من ط.

والأسماء المتضمنة الاستفهام مثل «هل» تدخل على فعليّة فعلها ملفوظ به، ويقبح نحو: متى زيدًا ضربت؟ ومتى زيد خرج؟ فالرفع فى متى زيد/ ضربته ١٧٤ أقبح القبيحين كما ذكرنا فى هل.

ويحسن متى زيد خارج ؟ كل ذلك لأن كل متطفل على شيء فحقّه لزوم أصل المتطفل عليه إذا أمكن، وأصل همزة الاستفهام دخولها على الفعل صريحًا.

وإنما جاز بلا قبح نحو: متى زيد قائم، لأن الفعل معدوم .

وإن كان المتضمّن للاستفهام هو الاسم المحدود فرفعه أولى نحو: أيّهم ضربته؟ كما فى زيد ضربته، والعلة كالعلة.

قوله: «وإذا الشرطية» فيها خلاف: نقل عن الكوفيين أنها كإذْ فى وقوع الجملتين بعدها إلاّ أن الجملة الاسميّة لابد أن يكون الخبر فيها فعلاً إلاّ فى الشاذ كقوله:

إذَا الْخَصْمُ أَبْزى مائلُ الرّأس أنْكَبُ[1] = ١٦٩

ونقل عن سيبويه والأخفش موافقتهم فى جواز وقوع الاسمية المشروطة بعدها لكن على ضعف.

والأكثر كونها عندهما فعلية أما ظاهرة الفعل نحو: إذا جاء زيد، أو مقدرة[2].

---

(١) هو الشاهد التاسع والخمسون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن «إذا الشرطية» يجوز عند الكوفيين وقوع الجملة الاسمية بعدها، لكن بشرط كون خبرها فعلاً إلا فى الشاذ كهذا البيت.

والشاهد نسبه فى الخزانة إلى بعض بنى فقعس، وقبله :

فهلاّ أعدوَنى لمثلى تفَاقَدُوا

وهو من أبيات خمسة فى الحماسة شرح المرزوقى أولها:

رأيت مواليّ الألى يخذلوننى على حدثان الدّهر إذْ ينقلب.

و«أبزي» فى الشاهد من قولهم : رجل أبزى وامرأة بزواء وهو الذى يخرج صدره، ويدخل ظهره، وأبزى ها هنا مثل ومعناه : الراصد المختال، لأن المختال ربما انثنى فيخرج عجزه. وانظر شرح الحماسة للمرزوقى / ٢١٣.

(٢) فى ظ : «ومقدرته.

نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت﴾[١] أى إذا انشقّت السماء.

ونقل عن المبّرد اختصاصها بالفعليّة فيجب عنده تأويل نحو: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّت﴾ بالفعلية أى إذا انشقت السماء فقوله: وإذا الشّرطية يعنى على مذهب سيبويه والأخفش.

وإنّما اختار بعدها الفعليّة، لأن الشرط بالفعل أولى كالنّفى والاستفهام، وإنما لم يوجبا الفعل بعدهما كما فعل المبرد ، لأنها ليست عريقة فى الشّرط كإنْ ولو، ولا ظاهرة فى تضمن معناه كمن ومتى ـ على ما يجيء فى الظروف المبنيّة.

وأمّا على مذهب المبرد فينبغى أن لا يجوز بعدها الرّفع إلا على وجه أذكره وهو أن بعضهم يجوّز فى جميع ما ذكرنا ونذكر أنه منتصبٌ بفعل مقدّر مفسّر بالظاهر أن يرتفع بالفعل المقدّر الذى هو لازم ذلك الظاهر.

قال السّيرافى : يجوز هلاّ زيد قتلته بتقدير: هلاّ قُتِل زيدٌ قتلته وروى الكوفيوّن:

١٧٠ = لا تجزعي إن منفسٌ أهلكتُه فإذا هَلَكْتُ فعند ذلك فاجزعِى[٢]

أى إن أُهْلك منفسٌ أو إن هلك منفسٌ، فعلى هذا يقدّر على مذهب المبرّد فى بيت ذى الرّمّة:

١٧١ = إذا ابنُ أبى موسى بِلالاً بَلَغْتِه فقام بفأسٍ بين وِصْلَيْك جازِرُ[٣]

---

(١) الانشقاق/ ١

(٢) هو الشاهد رقم ٤٦ فى الخزانة، وسبق ذكره رقم / ٤٩.

(٣) هو الشاهد الستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه يقدّر على مذهب المبرد فى رواية رفع «ابن» إذا بُلِغ ابن أبى موسى «بلغ» بالبناء للمفعول، فيكون: «ابن» نائب الفاعل لهذا الفعل المحذوف. وبلالاً ينبغى أن يكون بالرفع، لأنه بدل من ابن أو عطف بيان له.

وفى نُسَخ المغنى وغيره، نصب «بلالاً» مع رفع «ابن ».

قال الدماميني: «وبلالاً» منصوب بفعل محذوف آخر يفسّره بلغْته، والتقدير: إذا بُلغ ابن أبى موسى، بلغتِ بلالاً بلغتِه. ولا يخْفى ما فيه من التكلّف والتقدير المستغنى عنه. =

على رواية رفع ابن، أى إذا بُلَغ ابن أبى موسى .

هذا والأولى مطابقة المفسِّر للمفسَّر فى الرفع والنّصب إذا أمكن.

قوله: «وحيث»، حيث دالة على المجازاة فى المكان كإذا فى الزمان نحو: حيث زيداً تجده فأكرمه، ولكن استعمالها استعمال كلمات الشرط أقلّ من استعمال إذا، فإنها تدخل على الاسمية التى جزآها اسمان اتّفاقًا نحو: اجلس حيث زيد جالس، أما إذا كسعت[1] بـ «ما» نحو : حيثما ، فهى وسائر الأسماء الجوازم المتضمّنة معنى الشرط نحو: متى وأينما لا يفصل بينهما وبين الفعل إلا عند الضرورة قال:

فمتى واغلٌ يَزُرْهُم يُحيُّو ... هُ وتُعْطفْ عليه كأس السّاقى[2]. =١٧٢

وقال:

صَعْدةٌ نابتَةٌ فى حائر ... أينما الرّيحُ تميِّلْها تَمِل[3]. =١٧٣

= والشاهد لذى الرّمة من قصيدة يمدح بها بلالاً مطلعها:

لميّة أطلالٌ بحُزوى دوائر ... عَفَتْها السوَافى بعدنا والمواطرُ.

انظر ديوانه / ٣٤٠، وهى قصيدة طويلة عدد أبياتها ٧٨ بيتًا. و«الوِصل» بكسر الواو : المفصل وهو ملتقى كل عظمتين ، والمراد بوصليها : المفصلان اللذان عند موضع نحرها. و«الجازر» اسم فاعل من جزر الناقة : إذا نحرها وهو فاعل قام، وبلال هو بلال بن أبى بردة بن أبى موسى الأشعري.

من شواهد سيبويه١/ ٤٢، وابن يعيش٢/ ٣٠، ٤/ ٩٦.وابن الشجري١/ ٣٤، والخصائص٢/ ٣٨٠.

(١) علق الشريف فى هامش ط بقوله : الكسع أن تضرب مؤخر الإنسان بيدك أو بصدر قدمك».

(٢) هو الشاهد الحادى والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أنه فصل اضطراراً بين «متى» ومجزوم فعل الشرط بواغل ، فواغل فاعل فعل محذوف يفسّره المذكور أى متى يزرهم واغل يزرهم».

والشاهد نسبه فى الخزانة لعدى بن زيد العبادى .

و«الواغل»: الرجل الذى يدخل على من يشرب الخمر ولم يُدْعَ ، يقال : وغَل بالفتح يَغِل بالكسر وغلاً بالسّكون فهو واغل ووغْلٌ أيضًا بالسّكون.

من شواهد سيبويه ١/ ٤٥٨، والمقتضب ٢/ ٧٦، وابن الشّجرى ١/ ٣٣٢، وابن يعيش ٩/ ١٠ والهمع الدّرر رقم ١٢٩٩.

(٢) هو الشاهد الثانى والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على ما تقدم قبله ، فتكون «الريح» فاعلة بفعل محذوف يفسّره المذكور أى أينما تميّلها الرّيح تُميِّلها . =

فلو اضطر الشاعر إلى الفصل نحو: متى زيدًا تزرْه يزرك فالنّصب واجب لوجوب تقدير الفعل بعدها.

قوله: «وفى الأمر والنّهى» فقد تقدم ذلك بعلّته.

قوله: «وعند خوف لبس المفسّر بالصّفة»، إذا أردت مثلاً أن تخبر أن كُل واحد من مماليكك اشتريته بعشرين دينارًا، وأنك لم تملك أحدًا منهم إلا بشرائك بهذا الثمن، فقلت: كلّ واحد من مماليكى اشتريته بعشرين بنصب«كلّ» فهو نصّ فى المعنى المقصود لأن التقدير: اشتريت كلَّ واحدٍ من مماليكى بعشرين.

١٧٥ وأما إنْ رفعت «كلّ» فيحتمل أن يكون اشتريته خبرًا له، وقولك: بعشرين/ متعلّقًا به، أى كُلّ واحدٍ منهم مشترى بعشرين وهو المعنى المقصود.

ويحتمل أن يكون اشتريته صفة لكل واحد، وقولك: بعشرين هو الخبر أى كُل من اشتريته من المماليك فهو بعشرين، فالمبتدأ إذًا على التقدير الأول أعمّ لأن قولك: كل واحد من مماليكى أعم من اشتريته ومن اشترى لك، ومن حصل لك منهم بغير المشترى من وجوه التّملكات[1]. والمبتدأ على الثانى لا يقع إلا على من اشتريته أنت فرفعه إذًا مُطَرِّقٌ لاحتمال الوجه الثانى الّذى هو غير مقصود، ومخالفٌ للوجه الأول، إذ ربما يكون ذلك على الوجه الثّانى منهم من اشتراه لك غيرك بعشرين أو بأقل منها أو بأكثر، وربما يكون أيضًا لك منهم جماعة بالهبة أو الوراثة أو غير ذلك. وكلُّ هذا خلاف مقصودك، فالنّصب إذًا أولى لكونه نصًّا فى المعنى المقصود، والرفع محتملٌ له ولغيره.

= والشاهد نسبه فى الخزانة لابن جعيل..

وقال البغدادي: الصّعدة : القناة، التى تنبت ستوية فلا تحتاج إلى تثقيف وتعديل، وامرأة صعدة أى مستوية القامة. و«الحائر» قال الأعلم : القرارة من الأرض يستقر فيها السّيل فيتحيّر ماؤه أى يستدير ولا يجرى ، وجعلها فى حائر لأن ذلك أنعم لها، وأشد لتَنَنِّيها إذا اختلفت الريح.

من شواهد: سيبويه ١/ ٤٥٨، والمقتضب ٢/ ٧٥، وابن الشجرى ١/ ٣٣٢، وابن يعيش ٩/ ١٠، والعينى ٤/ ٥٧١، والهمع والدّرر رقم ١٢٩٩، والأشمونى ٤/ ١٠.

(١) فى ظ : التملّك .

والمثال الذي أورده المصنف من الكتاب العزيز أعني قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾(١) لا يتفاوت فيه المعنى كما يتفاوت في مثالنا سواء جعلت الفعل خبرًا أو صفة، فلا يصحّ إذًا التّمثيل، وذلك لأن مراده تعالى بكُلّ شيء: كل مخلوق نصبت كُلّ أو رفعته، وسواء جعلت خلقناه صفةً مع الرفّع أو خبرًا عنه: وذلك أن قوله: خلقنا كلَّ شيء بقدر لا يريد به: خَلْقنا كل ما يقع عليه اسم شيء، [لأنه تعالى لم يخلق جميع المُمْكنات غير المتناهية، ويقع على كل واحد منها اسم شيء](٢) فكلّ شيء في هذه الآية ليس كما في قوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾(٣) لأن معناه أنه قادر على كل ممكن غير متناه.

فإذا تقرّر هذا قلنا: إنّ معنى: «كُلّ شيء خلقناه بقدر»: على أن «خلقناه» هو الخبر: كل مخلوق مخلوقٌ بقدر، وعلى أن «خلقناه» صفة: كُل شيء مخلوق كائن بقدر، والمعنيان واحد، إذْ لفظ كُلّ شيء في الآية مختص بالمخلوقات ،سواءً كان «خلقناه» صفة له أو خبرًا، وليس مع التقّدير الأول أعم منه مع التقدير الثاني كما كان في مثالنا.

ويُختار النّصب أيضًا إذا كان الكلام جوابًا عن استفهام بجملة فعلية ـ كما إذا قيل: أرأيت أحدًا أو ايّهم أو غلام أيّهم رأيت؟ فتقول: زيدًا رأيته وإنما كان النّصب أوْلى ليطابق الجواب السّؤال في كونهما فعليتين.

وكذا إذا قيل: أضاربٌ الزيدان أحدًا ؟ قلت: زيدا يضربانه، لأن معناه أيضرب الزيدان أحدًا؟ فهو مقدر بالفعلية.

واختار الكسائي النّصب إذا كان الاسم المحدود بعد اسم هو فاعل في المعني نحو: زيدٌ هندًا يضربها، فزيد في المعني هو الضارب، وأن كان في اللفّظ مبتدأ، فنصب: «هندًا» أولى، لأنه كأنه قيل: يضرب زيدٌ هندًا.

(١) القمر / ٤٩.

(٢) ما بين المعقوفين سقط من ب انظر ١/ ٤٦٣.

(٣) البقرة / ٢٨٤.

[تساوى الرّفع والنصب]

(ص): «ويستوى الأمران فى مثل: زيد قام وعمرًا أُكرمته».

(ش): يعنى يستوى الرفع والنصب فى الاسم المحدود إذا كان قبله عاطف على جملة اسمية، الخبر فيها جملة فعلية أو على الخبر فيها.

وإنما استويا، لأنه يمكن أن يكون ما بعد الواو عطفًا على الاسمية التى هى الكبرى،فيختار الرفع مع جواز النصب ليناسب المعطوف المعطوف عليه في كونهما اسمين، وأن يكون عطفًا على الفعلية التى هي الصغرى فيختار النصب مع جواز الرفع ليتناسبا في كونهما فعليّتينْ.

فإن قيل: بل الرفع أولى للسلامة من الحذف والتقدير.

عورض بكون الكلام المعطوف أقرب إلى الفعليّة منه إلى الأسمية.

وهذا المثال أعنى زيد قام وعمرو، كلّمته مثال أورده سيبويه[1].

واعترض عليه بأنه لا يجوز فيه العطف على الصغرى، لأنها خبر المبتدأ، والمعطوف في حكم / المعطوف عليه فيما يجب له ويمتنع عليه، والواجب في ١٧٦ الجملة التي هي خبر المبتدأ رجوع ضمير إلى المبتدأ وليس في عمرو كلمته ضمير راجع إلى زيد.

وبعبارة أخرى وهى: أنه يجب فى المعطوف جواز قيامه مقام المعطوف عليه، ولو قلت: زيد كلمت عمرًا لم يجز.

وبعبارة أخرى للأخفش وهى: أنه لا يجوز عطف جملة لا محل لها على جملة لها محلّ.

واعتُذر لسيبويه بأعذار:

أحدها: «للسيرافى، وهو جواب عن جميع العبارات أن غرض سيبويه لم

(١) انظر سيبويه ١/ ٤٧.

يكن تصحيح المثال، بـل تبيين جملة اسمية الصدر فعلية العـجز معطوف عليها أو على الجزء مـنها، وتصحيح المثـال إليك بزيادة ضميـر فيه نحو: عمرو كلـمته في داره، أو لأجله أو نحو ذلك.

وإنما سكت سيـبويه عن هذا اعتمادًا علـى علم السامع أنه لابد لـلخبر إذا كان جملة من ضمير، فيصحّح المثال إذا أراد.

وأجاب بعـضهم عن الوجه الأول: بـأنه ليس بمسـلَّم أن حكم المعطـوف حكم المعطوف عليه فيما يجب ويمتنع، ألا ترى إلى قولهم: رب شاةٍ وسخلتِها[1].

ورد بأن «سخلتها» أيضا نكرة كما يأتي في باب المضمرات.

وأجيب عن الوجه الثـاني بأنك تقول: زيد لقيته وعمرًا، ولـو قلت: زيد لقيت عمرًا لم يجز، فلا يلزم جواز قيام المعطوف مقام المعطوف عليه.

وأجاب أبوعلي عن اعتراض الأخفش: بأن الإعـراب لّما لم يظهر في المعطوف عليه جاز أن يعطف عليه جملة لا إعراب لها.

وأسُّد الاعتراضات هو الأول.

والجواب ما قال السّيرافى: ثم إن مثل هذا المـثال أجازه سيبويه مُسويًا بين رفع الاسم ونصبـه على ما يؤذن به ظـاهر كلامه. ومنعـه الأخفش لخلّو المعـطوف عن الضّمير.

وجوّزه أبـوعلي، علـى أن الرفع فيـه أولى من النّـصب، وإن زدت فى الجمـلة المعطوفة ضمـيرًا راجعًا إلى المبتدأ الأول فلا خلاف فى جـوازه، ومثل قولك: زيد

(١) نقل السيوطي في الأشباه والنظائر ٢/ ٤٤٠ عن ابن هشام في المغني أنه قال: القاعدة الثامنة كثيرًا ما يغتفر في الثوانـى مالا يغتفرُ فى الأوائل، فمن ذلك: كل شاة وسخلـتها بدرهم، وربّ رجل وأخيه. ولايجوز: كلّ سخلتها، ولارب وأخيه إلا في الشعر.

قام وعمـرًا اكرمته: قـولك زيدٌ ضارب عمـرًا وبكرًا أكرمتـه، يستوى فـى «بكر» الوجهان، لأن اسم الفاعل الناصب للمفعول به كالفعل:

وأما إذا قلت: زيد قـائم غلامه[١] وبكرًا أكرمـته فالرفّع فيـه أولى، لأن اسمى الفاعل والمفعول إذا لم ينصبا المفعول به لم تتم مشابهتهما للفعل ـ كما يجيء فى باب الإضافة ـ إذ قد يرفع الضعيف المشابهة للفعل نحو: زيد مصرىّ حمارُه.

[وجوب النصب]

(ص): «ويجـب النصّب بـعد حرف الشـرط وحرف التحـضيض مثـل إنْ زيداً ضربته ضربك وألاّ زيدا ضربته».

(ش): حرف الشرط إن، ولو: نحو: لوزيدًا أكرمته. وأمّا أمَّا فهى وإن كانت من حروف الشرط إلا أن الرفع مختار بعدها على ما تقدّم، لأن النصب في أخويها إنما وجب لأجل الفعل المـقدر المتعدّي، وشرطها فعلٌ لازمٌ واجـب الحذف كما يجيء غير مفسَّر بشيء، فلا يكون من هذا الباب، وتقديره: أمّا يكن من شيء.

وليس للـشّرط حرف غير هذه الـثلاثة إلا «إذما» عند سـيبويه [لكنـه لا يفصل بينها وبين معمولها، اتفاقًا إلا فى الضرورة][٢].

ويقبح الفصل بينها[٣] وبين الفـعل باسم مرفـوع أو منصوب نحـو: إذما زيد قام، وإذما زيدًا ضربته ـ كما ذكرنا في متي وحيثما.

قوله[٤]: «وحرف الـتحضـيض» وهو أربـعة هلاّ، وألاّ، ولـولا، ولوما، وعـند الخليل ألا المخففة قد تكون للتحضيض كما يجىء في قوله:

---

(١) فى ظ: «الغلاماه» بالتثنية، تحريف.

(٢) ما بين معقوفين سقط من ط وع.

(٣) كلمة: «بينها» سقطت من ظ.

(٤) كلمة: «قوله» سقطت من ظ.

* ألاَ رجلاً جزَاه الله خيراً *(١) = ١٧٤

التقدير: ألا ترونني أي هلاّ ترونني.

وحرف التحضيض لا يدخل إلا على الأفعال بالاستقراء / اتّفاقًا منهم، وقد يقدر الفعل بعدها، إما مفسّراً كما في قولك: هلاّ زيدا ضربته أو غير مفسّر كما في قوله: ١٧٧

تَعُدّون عَقْر النِّيب أفضلَ مَجْدِكم بنى ضَوْطرى لولا الكَمِيَّ المُقَنّعا(٢) = ١٧٥

(١) هو الشاهد الثالث والستون بعد المائة في الخزانة.

واستشهد به على أن: «ألا» عند الخليل قد تكون للتحضيض كما في هذا البيت، ألا تُرونني رجلاً وهو بضم التاء من الإراءة لابفتحها من الرؤية.

قال سيبويه: وسألت الخليل عن هذا البيت فزعم أنه ليس على التمنى ولكن. بمنزلة قول الرجل: فهلاً خيرًا من ذاك، كأنه قال: ألا تُرونني رجلاً جزاه الله خيرًا.

وعجز الشاهد:

* يدُلّ على مُحصِّلة تبيتُ *

والبيت نسبة البغدادى إلى عمرو بن - قعاس المراديّ.

وقوله: محصّلة: المراد بها المرأة التى تحصّل تراب المعدن، وأصل التحصيل استخراج الذهب من حجر المعدن، وفاعله المحصِّل وفي رأى البغدادى أن هذا التفسير ركيك.

وقال الأزهرى فى التهذيب : هو الأعرابى أراد أن يتزوج امرأة بمتعة فصاده مفتوحة.

وبعده:

ترجّل لَمَتِى وتَقُمُّ بيتى وأعطيها الإتاوة إنْ رضيتُ

من شواهد: سيبويه ١/ ٣٥٩، والعينى ٢/ ٣٦٦، ٣/ ٣٥٢ وابن يعيش ٢/ ١٠١، ونوادر أبى زيد/ ٢٥٦.

(٢) هو الشاهد الرابع والستون بعد المائة فى الخزانة.

واستشهد به على أن الفعل قد حذف بعد «لولا» بدون مفسر أى لولا تعدّون، أى هلاّ تعدّون.

قال البغدادى: «الكميّ المقنّعا»: منصوب على أنه المفعول الأول لتعدّون المحذوف بتقدير مضاف، والمفعول الثاني محذوف أى لولا تعدّون عقر الكميّ أفضل مجدكم، ولايجوز أن يكون من العدّ بمعنى الحساب. والكميّ: الشجاع المتكمّى فى سلاحه، لأنه كميّ نفسه أى سترها بالدروع.

والمقنّع: الذي علي رأسه البيضة والمغفر.

و«بنى ضَوْطرى» منادى وهو سب وذم، وضوطرى: هو الرجل الضخم. اللئيم الذى لاغناء عنده. =

أى لولا تعدّون.

وكذا إنْ، ولو، فإنه يقّدر الفعل بعدهما بلا مفسِّر نحو: إن سيفًا فسيفٌ ونحو: «اطلبوا العلم ولو بالصيِّن».

ولا شك أن التحضيض، والعَرْض، والاستفهام، والنّفى، والشرط، والنهى، والتمنّى[1] معان تليق بالفعل، فكان القياس اختصاص الحروف الدّالة عليها بالأفعال إلاّ أن بعضها بقيت على ذلك الأصل من الاختصاص كحروف التحضيض، وبعضها اختصت بالاسمية كليت ولعل، وبعضها استعملت في القبيلين مع أولويتّها بالأفعال كهمزة الاستفهام وما ولا للنفى، وبعضها اختلف فى اختصاصها بالأفعال كـ «ألا» للعرْض على ما يجىء الكلام عليه في اسم لا التى لنفى الجنس وكذا إنْ الشرطية فإن المرفوع فى نحو: ﴿إِنِ امْرُؤٌ هَلَكَ﴾[2] يجوز عند الأخفش والفراء أن يكون مبتدأ والمشهور وجوب النّصب في: إنْ زيداً ضربته، وألا زيداً تضربه فى العْرض.

[مسائل ليست من باب الاشتغال]

(ص): «وليس مثل: أزيدٌ ذهب به منه، فالرّفع».

(ش): أى فالرفع واجب وانما قال إنه ليس من هذا الباب، لأنه وإن كان؟ اسمًا بعده فعل لكنه ليس مشتغلاً عنه، أى عن العمل فيه أى عن نصبه، لأن عمل الفعل أو شبهه فيما قبله لايكون إلا النصب كما ذكرنا.

= وقال حمزة بن الحسين: العرب تقول: يابن ضوطر، أى يا ابن الأمة.
وقال اللخمى، الضوطر: المرأة الحمقاء.
والشاهد من قصيدة لجرير يهجو بها الفرزدق، ديوانه/ ٣٣٨ . وحاصل معناه: أنكم تعدون عقر الابل المسّنة التى لا ينتفع بها ولايرجى نسلها أفضل مجدكم، هلاّ تعدّون قتْل الشجعان افضل مجدكم؟
من شواهد المغنى ١/ ٢١٦، والاشباه والنظائر رقم ٥٠، والهمع والدرر رقم ٥٧٤.

(١) كلمة: «والتمني» سقطت من ظ.

(٢) النساء / ١٧٦.

وقوله: بضميره أو متعلّقه أى ينصب ضميره أو نصب متعلّق ضميره، لأن الفعل لا يشتغل عن نصب اسم يرفع ضميره، ففي قولك: أزيد ذُهب به ؟ خرج زيدٌ من الحد المذكور بقوله: مشتغل عنه، وبقوله: بضميره، إذ المعنى مشتغل عن نصبه بنصب ضميره.

هذا على أنه جوّز ابن السراج والسيّرافى في مثل هذا المبنىّ للمفعول إسناده إلى مصدر مقدّر، أى أزيدًا ذُهب الذهابُ به فيكون المجرور فى محل النّصب، فينصب الاسم السابق لحصول الشرائط وهو ضعيف لعدم الاختصاص فى المصدر المدلول عليه بفعله(١).

وجوّز الكوفيون نصب الاسم السّابق من دون حاجة إلى المسند إليه المذكور، بل يقدّرون قبل الاسم فعلاً متعدّيًا نحو: أأذهب شخصٌ زيدًا، ذُهب به؟ فاللازم مفسِّر للتعدّى كما ذكرنا قبل عن بعضهم: أنهم يُضْمِرون فى نحو: إن زيدٌ ضربته: لازم الفعل الظّاهر على العكس، أى إن ضُرب زيد ضربته، وكلاهما خلاف الأصل، [لأن شرط المفسِّر موافقة المفسَّر](١) إذ الأصل موافقة الاسم المحدود لضميره أو متعلّقه في الرفّع أو النّصب، إذ ضميره أو متعلّقه نائبه، كما أن عامل الضمير والمتعلّق نائب عامل الاسم، فتنوى في: إن زيد ذَهَب أو ذُهِب به، أو ذهب غلامه، أو ذُهب بغلامه رافعًا، وتنوي في: إن زيدًا ضربته أو «حقّ عليه الضّلالة» أو ضربتَ غلامه أو حق على غلامه الضّلالة ناصبًا.

(ص): قوله: وكذا ﴿وَكُلُّ شَيْءٍ فَعَلُوهُ فِي الزُّبُرِ﴾(٢).

(ش): أى ليس من / هذا الباب، لأنه خرج بقوله: مشتغل عنه أى عن نصبه مع بقاء المعنى الحاصل بالرفع، وهنا لو نصبت «كلّ شىء» بفعلوا لم يبق معني الرّفع، إذ يصير المعنى: فعلوا في الزبرُ كلَّ شيء، إن علّقنا الجارَ بفعلوا، ونحن لم نفعل ١٧٨

(١ ما بين المعقوفين زيادة في ظ.
(٢) القمر/ ٥٢.

في الزّبر أى في صحف أعمالنا شيئًا، إذ لم نوقع فيها فعلاً، بل الكرام[١] الكاتبون أوقعوا فيها الكتابة.

وإن جعلنا الجارَّ نعتًا «لكل شيء» صار المعني: فعلوا كُلّ شيء مثبت في صحائف أعمالهم، وهذا وإن كان معنىً مستقيمًا إلاّ أنه خلاف المعنى المقصود حالة الرفع، إذ المراد منه ما أريد فى قوله تعالى: ﴿وَكُلُّ صَغِيرٍ وَكَبِيرٍ مُّسْتَطَرٌ﴾[٢]، و«فعلوه» صفة «كل شيء» أي كل ما فعلوه مثبت فى صحائف أعمالهم بحيث لايغادر صغيرة ولا كبيرة.

(ص): «ونحو: ﴿الزَّانِيَةُ وَالزَّانِي فَاجْلِدُوا﴾[٣]، الفاء بمعنى الشّرط عند المبرد وجملتان عند سيبويه، وإلاَّ فالمختار النصب».

(ش): «أقول: جميع الشرائط فيه حاصلة في بداء[٤] النظر، لأن ما بعد الفاء قد يعمل فيما قبلها كما في نحو قوله تعالى: ﴿وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ﴾[٥] إلاّ أنّ القُرّاء لما اتّفقوا فيه على الرفع إلا ما روى فى الشاذ عن عيسى بن عمر أنه قرأ بالنّصب[٦]، والنصب مع الطّلب مختار كما تقدّم، والقرآن لا يَجوز على غير المختار ـ تَمحل له النحاة وجهًا يخرج به عن الحدّ المذكور لئلا يلزم منه غير المختار.

فنقول: ما بعد الفاء يعمل فيما قبلها، إذا كانت زائدةً كما فى قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾[٧] إلى قوله: «فَسَبِّحْ» كما يجيء في الظروف المبنّية، أو تكون الفاء واقعةً غير موقعها لغرض كما فى «وَرَبَّكَ فَكَبِّرْ». «فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ»[٨].

---

(١) في ط: «الكلام الكابتون» تحريف ظاهر.

(٢) القمر / ٥٣ وفي ط: «مستتر» مكان: «مستطر» تحريف واضح.

(٣) النور / ٢.

(٤) يقال: بداله في هذا الأمر بداء، أي نشأله فيه رأى. انظر «بدا» فى المعاجم.

(٥) المدثر / ٣.

(٦) «نصب» الزانية والزّانى فى الآية ليست قراءة عيسي بن عمر حده فقد شاركه فيها يحيي بن يعمر وعمرو بن فائد، وأبوجعفر، وشيبه، وأبوالسّمال، ورويس. انظر معجم القراءات قراءة رقم ٥٨٠٩.

(٧) النصر / ١ .

(٨) الضحى / ٩، وفى ط: «وأما اليتيم» بالواو، تحريف.

وأمّا إذا لم تكن زائدة وكانت واقعة في موقعها فما بعدها لايعمل فيما قبلها كما تقدّم.

وفي الآية هي كذلك لكون الألف واللّام في الزانية مبتدأ موصولاً فيه معنى الشّرط، واسم الفاعل الّذى هو صلته كالشّرط، فخبر المبتدأ كالجزاء. وهذا الذى ذكرته مذهب الفرّاء والمبرد، فالفاء واقعة فى موقعها، فيخرج عن الحد بقوله مشتغل عنه بضميره أو متعلّقه.

وقال سيبويه: هما جملتان أى الزانية مبتدأ محذوف المضاف أى حكم الزانية، والخبر محذوف أى: فيما يتلى عليكم بعد. وقوله: «فاجلدوا» هو الذى وُعدوا[1] وبأن حكم الزانية فيه، والفاء عنده أيضًا للسببية، أى إن ثبت زناهما فاجلِدوا فخرج أيضًا بقوله: مشتغل عنه بضميره كما قدّمنا.

قوله: «وإلا فالمختار النّصب» أي لولا التقديران المذكوران للمبّرد وسيبويه لكان من هذا الباب، فكان المختار النّصب لقرينة الطلب التي هي أقوى قرائنه.

وتقدير المبرد أقوى لعدم الإضمار فيه كما في تقدير سيبويه.

[هذا آخر شرح كلام المصنّف][2].

[رأى الشارح في أسلوب الاشتغال]

واعلم أن ما يشتغل عنه المفسِّر من ضمير الاسم المذكور أو متعلّقه إن وقع بعد إلاّ فالفعل المقدر ينبغي أن يكون مثبتًا، فيقدر في نحو: إن زيدًا لم يقم إلاّ هو : إنْ قام زيد لم يقم إلا هو، وفي نحو إنْ زيدًا لم تضرب إلاّ إياه : إن تضرب زيدًا لم تضرب إلا إياه.

وذلك لأن الاسم المذكور يقع من الفعل المقدّر موقع الاسم المشتغل به من

(١) في ط فقط : «وعد».

(٢) ما بين معقوفين سقط من ظ.

المفسِّر، ألا ترى أن «أحد»[١] واقع من استجارك المقدّر مقام الضّمير من «استجارك» المفسِّر. وكذا زيداً في إن زيداً ضربته واقع من ضربت المقدّر موقع الضمير من المفسِّر.

وما بعد إلاّ إذا كان فاعلاً أو مفعولاً مثبتٌ لا غير، لأن الاستثناء المفرغ لا يكون إلا بعد غير الموجب، وليس قبل الاسم المذكور «إلاّ» حتى يُنقض نفي الفعل المقدر كما نُقض إلاّ المذكور قبل المشتغل به نفي المفسِّر فلم يبق إلاّ إضمار الفعل
١٧٩ الموجب ليوافق في المعنى المنفّي المنقوض نفيه بإلاّ، ألا ترى أنّ: قام زيد في/ مثالنا يوافق في المعنى: لم يقم إلاّ هو. وكذا تضرب زيداً يوافق معنى : لم تضرب إلاّ إياه .

فإذا تقرّر هذا قلنا: قد يكون في المفسِّر ضميران للاسم المذكور: مرفوع ومنصوب. وقد يكون فيه ضمير ومتعلّق به كذلك أي متخالفان رفعًا ونصبًا، وقد يكون فيه متعلقان بضميرين كذلك.

فالأول على ثلاثة أضرب: لأن الضّميرين إما متصّلان أو منفصلان أو متصل ومنفصل.

فإن كانا منفصلين فلك الخيار في إضمار فعل رافع لذلك الاسم المذكور أو إضمار ناصب، مثاله: إنْ زيدٌ[٢] لم يُعطك إياه إلاّ هو، فإن نصبته اعتباراً بإياه قدّرت هكذا: لم يعطك زيداً لم يعطك إياه . فلو سلطت الفعل عليه قلت: زيداً لم يعطك إلا هو. وإن رفعته اعتباراً بهو قدرت هكذا: أعطاك إيّاهُ زيد لم يعطك إياه إلا هو لأن المشتغل به إذًا[٣] بعد إلا فلابد من تقدير موجب كما تقدم.

---

(١) من قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجِرْهُ﴾ التوبة / ٦ .

(٢) في ط : «إن زيداً» بالنصب.

(٣) «إذًا» سقطت من ظ.

وتسليط المفسِّر ههنا على الاسم المذكور محال إذ الفعل لا يرفع ما قبله. وإن كان أحدهما متّصلاً والآخر منفصلاً فالاعتبار بالمتصل يعنى إن كان مرفوعًا، أضمرْ الرافع وإن كان منصوبًا أضمر الناصب.

فالأول: نحو: إن زيد أعطاك إياه، و«إياه» راجع إلى زيد.

وجاز كون الفاعل والمفعول ضميرين لشيء واحد لكون أحدهما منفصلاً. وكذا إن زيدٌ لم يضرب إلا إياه: التقدير: إن أعطاك زيدٌ أعطاك إياه، وإن لم يضرب زيدٌ لم يضرب إلا إياه.

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير: إن أعطاك زيدًا أعطاك إياه، والمفعول مفسّر الفاعل الذي هو ضمير متصل. وقد بيّنا امتناع ذلك مع تقدم المفعول في نحو: زيدًا ضرب، فكيف يجوز مع تأخره؟ ولكان بالتسليط: إن زيدًا أعطاك فيكون نحو: زيدًا ضرب ولا يجوز. وكذا لو اعتبرت المنفصل في : زيدًا لم يضرب إلا إياه لكان التقدير: ضرب زيدًا وبالتسليط زيدًا ضرب ولا يجوزان.

والثاني: أي الذى المتصل فيه منصوب نحو: إنْ زيدًا لم يضربه إلاّ هو [أي إن لم يضرب زيدًا لم يضربه إلاهو][1].

ولو اعتبرت المنفصل لكان التقدير: إن ضربه زيدٌ والفاعل مفسِّر للمفعول الذي هو ضمير متّصل وقد تقدم امتناع ذلك.

وإن كانا متصلين ـ ولابُدّ أن يكون الفعل من أفعال القلوب أو مما ألحق بها كعدمْت وفقدت وإلا اتحد ضمير الفاعل والمفعول في المعنى متّصلين، ولا يجوز ذلك إلا في أفعال القلوب- كما يجيء في بابها- نظرنا[2] ،فإن كان الاسم المذكور ظاهرًا وجب رفعه اعتبارًا بالضمير المرفوع نحو إن زيدٌ علمه قائمًا أي إن

(١) ما بين المعقوفين سقط من ظ.

(٢) جواب إن الشرطية في قوله السابق: «وإن كان متصلين»

علم زيدٌ علمه قائمًا، إذ لو نصبت لكان التقدير: إن علم زيدًا علمه قائمًا فيفسر المفعولُ الفاعل الذي هو ضمير متصل[١].

ولا يجوز فى أفعال القلوب ولا غيرها مع تقدّم المفعول نحو: زيدًا علم قائما، فكيف مع تأخره عن الضمير؟ ولكان بالتسلّط: إن زيدًا علم قائما ولا يجوز لماذكرنا.

وإن كان الاسم المذكور ضميرًا راجعًا إلى ما قبله جاز رفعه ونصبه إعتبارًا بكل واحد من ضميرىّ المفسِّر كقولك: بعد جرى ذكر زيدًا إن إياه علمه قائمًا، أى إن علمه علمه قائماً، اتصّل الضمير المنفصل لما ظهر عامله. وبالتسليط إن إياه علم قائما. ويجوز: إن هو علما قائماً، أى إن علم علمه قائماً باستنار الضمير لما ظهر العامل.

وأمّا المفسِّر الذي معه ضمير ومتعلّق به مختلفان رفعًا ونصبًا نحو: إن زيدٌ ضرب غلامَه، وإن زيدًا ضربه غُلامه أو إن زيدٌ مرّ بغلامه، وإنْ زيدًا مر به غلامه فالاعتبار بالضمير المتّصل لا بالمتعلّق، فيجب في: إن زيد ضرب غلامه الرّفع إذ
١٨٠ لو نصبته/ اعتبارًا بمتعلّق الضمير لكان التقدير: إن ضرب زيدًا أي غلام زيد على ما ذكرنا قبل من أن المضاف في مثله محذوف فيفسّر المفعول الفاعل ظاهرًا مع تأخر المفعول. ومع المضاف يفسِّر ذيلُ المفعول الفاعل ـ ، وكلاهما لا يجوز ـ كما تقدّم في أول هذا الباب.

وعلى تقدير المصنِّف يكون التقّدير: إن لابس زيدًا[٢]، وضمير لابسَ لزيد.

ولا يجوز كما قدّمناه، وعلى ما قدرنا قبل من كون المضاف محذوفًا في مثله

(١) في المخطوطات: فيفسر المتأخر لفظًا ورتبة المتقدم» ولا يجور إلخ.

(٢) علق السد الشريف في هامش ط على قوله :«إن لابس زيد» بقوله : ويكون المعنى : إن لابس زيد نفسه بضرب غلامه فالمعنى صحيح، لكن العبارة مختلة كما ذكره ، ولا يصح أن يقدر لابس وضميره للغلام، لأنه مفعول متأخر، فلا يصلح مفسّرًا أيضًا بل على هذا أبعد. وفي ط : «زيد» بالرفع.

يكون التقدير: إن ضرب زيدًا أي متعلّق زيد فيكون المفعول في الظاهر مفسِّرًا للفاعل وهو ضمير متصل. وفي التقدير ذيلُ المفعول مفسِّرٌ للفاعل، ولا يجوزان مع تقدّم المفعول نحو، زيدًا ضرب، غلامَ هند ضربت، فكيف مع تأخره؟ وبالتسليط يصير: إنْ زيدًا، لابس أو إن زيدًا ضرب أيْ متعلّق زيد ضرب ولا يجوز.

وأمّا إن كان الضمير في المسألتين[1] منفصلاً جاز رفع الاسم المذكور ونصبه نحو: إن زيدًا لم يضرب غلامُه إلا إياه. وإن زيدًا لم يضرب غلامه إلاّ هو:

تقدير الرفع في المسألة الأولى[2]: إن لم يضرب زيدٌ أي متعلق زيد لم يضرب غلامه إلا إياه.

وتقدير النصب فيها: إن ضرب غلام زيد زيدًا لم يضرب غلامه إلا إياه وبالتسليط: إن زيدًا ضرب غلامه لأنك إذا حذفت الضمير المستثنى حذفت أداة الاستثناء فصيَّرت الفعل موجبًا ليبقى معنى إيجاب الضرب لزيد كما كان مع الاستثناء.

---

(١) علق السيد الشريف على قوله: وأما إن كان الضمير في المسألتين إلخ بقوله: «يعني في مسألة كون الضمير المخالف للمتعلق مرفوعًا، وقد بين الحال في صورة الاتصال أعني قولك: إن زيدًا ضرب غلامه، ويعلم منه حال إن زيدًا مر بغلامه، فإنه يتعين الرفع أي إن مرّ زيد مر بغلامه.

ولا يجوز النصب على تقدير: إن لابس زيدًا مر بغلامه، ولا على تقدير: إن جاوز زيدًا أي متعلق زيد، والضمير لزيد على التقديرين.

وفي مسألة كون الضمير المخالف للمتعلق في الإعراب منصوبًا كما في قولك: إن زيدًا ضربه غلامه، وإن زيدًا مرّ به غلامه.

ولم يذكر تفصيل هذه المسألة لأنه يُعلم بالمقايسة، إذ يتعين النصب على تقدير: إن ضرب زيدًا ضربه غلامه، لأن غلامه إن كان فاعلاً للمقدر المفسر فذاك، وإن كان فاعلاً للمفسر كما هو الظاهر فهو فاعل فسر فاعلاً كما أن فعله فسر فعل ذلك الفاعل. ولا يجوز الرفع على تقدير: إن لابسه زيد ضربه غلامه، والضمير المتصل لزيد، لأنه يلزم كون الفاعل مفسّرًا للمفعول المتصل وقس باقي الأحوال على ما فصّله.

والظاهر أن المسألة الثانية سقطت من القلم إذ رأيه في أمثال هذه المقامات التوضيح في المطالب دون حوالة بعضها على بعض.

(٢) في ط: «المسألة أولى» بحرف أل من «الأولى». تحريف.

وتقدير الرفع في الثانية: إن ضرب غلامَه زيد لم يضرب غلامه إلا هو. وتقدير النّصب فيها: إن لم يضرب زيدًا أي متعلّق زيد لم يضرب غلامه إلا هو، وإن لم يلابس زيدًا بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو إلا هو على تقدير المصنف. وبالتسليط إن زيدآ أي غلام زيد لم يضرب إلا هو. وعلى تقدير المصّنف إن زيدًا لم يلابس بضرب غلامه إلا هو[١].

وأما المفسِّر الذي معه متعلقّان بضميري الاسم المذكور مختلفان رفعًا ونصبآ نحو: إن زيدٌ ضرب أخوه أيّاه فلك في الاسم المذكور الرّفع والنصب، فتقدير الرفع: إنْ ضرب زيد أي أخو[٢] زيد ضرب أخوه إياه.

وتقدير النّصب: إن ضرب أخو زيدٍ زيدًا أي متعلّق زيد ضرب أخوه إياه.

وبالتسليط: إن زيدًا أي أبا زيد ضرب أخوه، وعلى تقدير المصنف إن زيدًا لابس بضرب أبيه.

هذا ما عرض لإتمام هذا الباب والله أعلم بالصواب.

★★★

(١) بعد قوله : «إن زيد لم يلابس بضرب غلامه إلا هو» زيادة في ظ وهي ما يلي:
«وتقدير النصب فيها: إن لم يضرب زيدًا أى غلام زيد لم يضرب غلامه إلا هو، وإن لم يلابس زيدًا بضرب غلامه لم يضرب غلامه إلا هو على تقدير المصنف.
وبالتسليط: إن زيدآ أي غلام زيد لم يضرب إلا هو.
وعلى تقدير المصنف : إن زيدًا لم يلابس الضرب غلامه إلا هو وأما المفسر إلخ، وهذه العبارة مضطربة.

(٢) في ط : «متعلق زيد» مكان «أخو زيد».

[التحذير]

(ص): «الرابع التحذير، وهو معمول بتقدير: اتّق، تحذيرًا مما بعده، أو ذكر المحذّر منه مكرّرا نحو:« إياك والأسد، وإياك أن تحذف، والطريق الطّريق ».

(ش): سمي اللفظ المحذّر به من نحو : إياك والأسد ونحو الأسدَ، الأسد تحذيرًا مع أنه ليس بتحذير بل هو آلة التحذير.

قوله: «هو معمول بتقدير «اتق» تحذيرًا مما بعده» مؤذن بأن لفظ التّحذير هو «إياك» دون المعطوف وليس كذا، بل التّحذير لفظ المعطوف والمعطوف عليه.

والصحيح أن يقال: لفظ التحذير على ضربين: إما لفظ المحذَّر مع المحذَّر منه بعده معمولاً لـ «بعِّد» مقدّرًا، وإمّا لفظ المحذر/ منه مكرّرًا معمولاً لـ«بعّد» مقدرًا ١٨١
نحو: الأسدَ الأسدَ.

قوله: «تحذيرًا مما بعده» مفعول له، والعامل فيه المصدرأعني التقدير أي بأن تقدّر :«اتق» تحذيرًا مما بعد ذلك المعمول كالأسد الذي بعد «إياك» وتقدير «اتق» ههنا فيه بعض[1] السماجة من حيث المعنىّ، إذ يصير المعنى: اتقّ نفسك من الأسد، ولا يقال: اتقّيت زيدًا من الأسد أي نحّيته[2]، ولو قال بتقدير نحَّ أو بعَّدَ كان أولى.

قوله: «أو ذكر المحذّر منه مكرّرًا» فيه نظر، وذلك أن ذكْر مصدر ففي عطفه على قوله: معمول «بعّد» من حيث المعنى إلاّ أن يقدر في الأول مضاف أي هو ذكر معمول أو ذكر المحذّر منه، وفيه نظر أيضًا، لأن مراده بالتحذير هو المنصوب، لأنه في تقسيم المنصوبات، ألا ترى إلى قوله: الثاني المنادى : الثالث ما أضمر عامله فلا يصح، الرابع: ذكر منصوبِ حكمه كذا.

---

(١) في ط فقط : «بعد السماجة» مكان : «بعض السماجة». تحريف .

(٢) فى ظ: «نجيته» بالجيم مكان: «نحيته» بالحاء.

وفي بعض النسخ «أو ذُكِر» بلفظ ما لم يسم فاعله، وليس بوجه، لأن «أو» هنا متّصلة من حيث المعنى، فينبغي أن يليه مثل المذكور قبل كما في نحو : جاءني زيد أو عمرو، بَلَى لو كانت منفصلةً جازت المخالفة بين ما بعدها وما قبلها، تقول: أنا مقيم، ثم يبدو لك فتقول : أو أمشي بمعنى بل أنا أمشي فيكون للإضراب عن الأول والإثبات للثاني- كما يجيء في حروف العطف.

قال سيبويه في قوله تعالى : ﴿وَلَا تُطِعْ مِنْهُمْ آثِمًا أَوْ كَفُورًا﴾[1] «لا» تقلب المعنى، لأنها إذًا إضرابية بمعنى «بل» فيكون للإضراب عن النهي عن طاعة الآثم، فلو قلنا ههنا: أو ذُكر لكان إضرابًا عن قوله: «معمول» بقدير «اتّق» ولا يستقيم. فعَلَى كل وَجْه في لفظه نَظَر.

وضابط هذا الباب أن نقول: كل محذّور معمول لحذّر أو بَعّد أو شبههما مذكور بعده ما هو المحذّر منه، إمّا بواو العطف أو بـ«من» ظاهرة أو مقدّرة يجب إضمار عامله، وكذا كل محذّر منه مكرّر معمول لبعّد فيدخل في الأول نحو: إياك والأسدَ وإيّاي والشرَّ، وما ز[2] رأسك والسيف، فالمحذّر إذًا إما ظاهر أو مضمر والظّاهر لا يجيء إلا مضافًا إلى المخاطب، والمضمر لا يجيء في الأغلب إلا مخاطبًا.

وقد يجئ متكلّمًا كما مرّ.

وإذا كان معطوفًا على المحذّر جاز أن يكون ضمير غائب نحو إياكَ وإيّاه من الشر.

وقولهم: «إذا بلغ الرجل الستين فإياه وإيا الشّواب» شاذ من وجهين: من جهة وقوع إياه محذّرًا وليس بمعطوف، ومن جهة إضافة أيّا إلى المظهر.

وسيبويه يقدّر نحو: إياي والشر بنحو لأحَذِّرْ ونحوه، فيكون على هذا تحذُّرًا لا تحذيرًا.

---

(١) الدهر / ٢٥.

(٢) «ماز» ترخيم «مازن».

قال الخليل : بعضهم يقول له : إياك، فيقول إياي، إذْ قبل منك واستجاب كأنه يقول: احذر نفسي وأحفظ.

وغير سيبويه يقدر في نحو إياي والشر: حذِّرْ خطابًا كما في إياك. وقول سيبويه أولى، ليكون الفاعل والمفعول شيئًا واحدًا في: إيّاك والشّرَّ، وقول عمر رضي الله تعالى عنه لجماعة: «إيّاي وأن يَحْذف[1] أحدكم الأرنب بالعصا ولتُذَكّ لكم الأسلَ والرّماح» يحتمل أمر المتكلم أَي لأُبْعِد نفسي عن مشاهدة حذف الأرنب، وأمر المخاطب أي: بعدّوني عن مشاهدة حذفه.

وأما الثاني أعني المحذّر منه المكررّ فيكون ظاهرًا أو مضمرًا نحو: الأسد الأسد، ونفسَك نفسَك وإياك إيّاك، وإيّاه إيّاه وإيّاي إيّاي، سواء كان الظاهر مضافًا أو لا، والمضمر متكلمًا أو مخاطبًا أو غائبًا .

وأجاز قوم ظهور الفعل مع هذا القسْم نحو: احْذرْ الأسد الأسد، وإيّاك إيّاك أُحذّر نظرًا إلى أن تكرير المعمول للتأكيد لا يوجب حذف العامل كقوله تعالى : ﴿كَلاَّ إِذَا دُكَّتِ الأَرْضُ دَكًّا دَكًّا﴾[2].

ومنعه الآخرون[3] وهو الأولى لعدم سماع ذكر العامل مع تكرير المحذر، ولأنا نقول إن كُلّ معمول مكرر[4] موجب لحذف عامله. وحكمة اختصاص

(١) في هامش ط : يقال حذفته بالعصا أي رميته بها.
والأسل شجر، ويقال: كل شجر له شوك فشوكه أسل، وتسمى الرماح أسلاً.
وانظر الهمع ٣/ ٢٦ حيث علقت على هذا القول بقولي في الهامش : في رأي الزجاج أن أصله : إياي وحذف الأرنب، وإياكم وحذف الأرنب، فحذف من كل جملة ما أثبت في الأخرى.

(٢) الفجر / ٢١.

(٣) بعد قوله : ومنعه الآخرون في النسخ المخطوطة وردت العبارة التالية، «ومنعه الآخرون لاجتماع شيئين، تكرير الاسمين مع أن أحدها كالنائب عن العامل، وضيق الوقت عن ذكر العامل والمعمول معًا لمشارفة المكروه، ومقارنة المحذور، وإنما لم يضق الوقت عن ذكر الثاني لأن ذلك هو المفيد لتأكيد التحذير، وللتنبيه على أن المحذّر فيه قريبٌ من المحذَّر حتى لم يتسع الوقت لذلك العامل، فإذا لم يتكرر الاسم جاز الإظهار عند الكل، وحسُن، وهو الأولى» لعدم سماع ذكر العامل، والنص الزائد ينتهى عند قوله: وهو الأولى، قد سقط هذا النص من ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

(٤) في ك : «كل معمول مكرر غير موجب » تحريف.

وجوب الحذف بالمحذر منه المكرّر، وكون تكريره دالاً على مقاربة المحذر منه للمحذر بحيث يضيق الوقت إلاّ عن ذكر المحذر منه على أبلغ ما يمكن وذلك بتكريره، ولا يتسع لذكر العامل مع هذا المكرّر وإذا لم يكرر الاسم جاز إظهار العامل اتفاقًا.

قال المصنف كأن أصل : إياك والأسد: اتّقك[1] ثم إنهم لما كانوا لا يجمعون بين ضميري الفاعل والمفعول لواحد إذا اتصلا جاءوا بالنفس مضافًا إلى القاف فقالوا اتق نفسك ثم حذفوا الفعل لكثرة الاستعمال، ثم حذفوا النّفس لعدم الاحتياج إليه، لأن اجتماع الضميرين زال بحذف الفاعل مع الفعل، فرجع الكاف.

ولم يجز أن يكون متّصلاً، لأن عامله مقدر ـ كما يجيء في باب المضمرات ـ فصار منفصلًا.

وأرى أن هذا الذي ارتكبه تطويل مُستغنىً عنه.

والأولى أن يقال : هو بتقدير: إياك «باعد» أو« نحِّ» بإضمار العامل بعد المفعول، وإنما جاز اجتماع ضميري الفاعل والمفعول لواحد لكون أحدهما منفصلاً، كما جاز: ما ضربت إلا إياك، وما ضربت إلا إياي.

فإن قلت: بينهما فرق، وذلك أن المفعول في الحقيقة في: ما ضربت إلا إيّاي ليس ضمير المتكلم، بل هو المتعدد المقدّر أي: ما ضربت أحدًا إلا إيّاي، فالفاعل والمفعول فيه ليسا في الحقيقة ضميرين لواحدٍ بخلاف قولك: إياي ضربت.

قلت: الضمير المنفصل حكمه في كلامهم حكم الظاهر مطلقًا كما ذكرت في أول باب المنصوب على شريطة التفسير، لكونه مستقلاً مثله.

وقد صرّح السيّرافي بجواز نحو: إياي ضربتُ، وأيضًا الظاهر من كلام العرب

(١) «اتقك» أمر مر اتّق متصل به ضمير المفعول.

أن المفعول المقدّم على الفعل فيه معنى الحصر وإن منعه المصنف في شرح المفصل [١] عند قول جار اللـه اللّه: أحمد[٢] فمعنى : إياي ضربت: ما ضربت إلا إياي وإياك نعبد أي ما نعبُد إلا إياك.

وإنما وجب الحذف في الأول والثاني ، لأن القصد كما قلنا في النداء: أن يفرغ المتكلّم سريعًا من لفظ التحذير حتى يأخذ المخاطب حذره من ذلك المحذوف، وذلك لأنه لا يستعمل هذه الألفاظ إلا إذا شارف المكروه أن يزهق[٣] والمعطوف في إياك والأسد في معنى[٤] المكرر.

وإنما وجب حذف العامل في نحو إياك والأسد، لأنه في معنى المكرر الذي ذكرنا أنه يجب حذف فعله، لأن معنى إياك، أيْ بعد نفسك من الأسد.

وفحوى هذا الكلام: احذر الأسد. ومعنى الأسد أي بعّد الأسد عن نفسك وهو أيضًا بمعنى احذر الأسد، لأن تبعيد الأسد عن نفسك بأن تتباعد عنه، فكأنك قلت: الأسد الأسد.

فإن قلت: المعطوف في حكم المعطوف عليه، وإياك محذّرٌ، والأسد محذّرٌ منه وهما متخالفان فكيف جاز العطف؟

فالجواب: [[٥]لا يجب مشاركة المعطوف للمعطوف عليه إذا استحقا إعرابًا

(١) ابن الحاجب صاحب الكافية شرح كتاب «المفصّل» للزمخشري في كتاب سماه: «الإيضاح» وهو الذي تأثر به الزمخشرى في مفصله حتى اختصر منه كافيته. وهذا الشرح منه نسخة بمكتبة بلدية الأسكندرية رقم ٥٤٥ ب، وأخرى بمكتبة إبراهيم باشا رقم ١٨، وثالثة بمكتبة سوهاج رقم ٥ نحو.
انظر كشف الظنون ١ نهر ٢١٢، والحياة العقلية في عصر الحروب الصليبية / ١٠٧، والمدرسة النحوية في مصر والشام للمحقق / ٦٨ .

(٢) عبارة المفصل هي قوله في مقدمة كتابه : «الله أحمدُ أن جعلني من علماء العربية».

(٣) في ط : «أن يرهق» بالراء.

(٤) في ط : والمعطوف في إياك والأسد في المكرر بسقوط كلمة «معنى». تحريف .

(٥)ما بين المعقوفين سقط من «ط».

معيّـنًا إلا في المـعنى الذي دلّ عليه ذلك الإعراب الخاصّ من الفاعلـية والمفعولية والإضافة، وما حمل عليها.

وقولنا: إياك مفعـول المحل لكونه مفعولاً لبعّد، فهو مـبعّد من الأسد، وكذلك الأسد مُبَعّدٌ أيضًا من نـفس المخاطب فاشتركا في المفعوليّة لـفعل واحد ،ويكفى هذا أنه لا تجب مشاركة](١). الاسم المعطوف للمعطوف عـليه إلا في الجبهة التي انتسب بها المعطوف عليه إلى عامله، وجهة انتساب إياك إلى عامله كونه مفعولاً به أي مبعدًا. وكذا الأسد مبعدٌ، إذ المعنى إياك بعّد وبعّد الأسد.

[دخول مِنْ في أسلوب التحذير]

(ص): «وتقـول: «إياك مـن الأسد، ومن أن تحـذف، وإياك أن تحذف بـتقـدير «منْ» ولا تقول: إياك الأسد لامتناع تقدير: من».

(ش): إذا جاء المحـذّر منه بـعد المحذّر، فـإما أن يكـون مع «أن» أوْ لا معـها ، فالذي بـغير «أن» نحـو: إياك/ والأسدَ يجـوز فيه وجهـان: كونه مع الـواو ومع «منْ»، وقد عـرفت معنـى العطف، وأمّـا منْ فهو متـعلّق بالـفعل المقـدّر أي بعِّد نفسك مـن الأسد. والذي مع «أن» يجوز فـيه هذا الوجهان نـحو إياك أن تحذف، وإياك من أن تحذف. ١٨٤

ويجوز فيه وجه ثالث وهو حذف الجار، لأنْ أنْ حرف موصولة طويلة بصلتها لكونها مع الجـملة التي بعدها بتأويـل اسْم، فلمّا طال لفظ ما هو فـي الحقيقة اسمٌ واحدٌ أجازوا فيه التخفيف قياسًـا بحذف حرف الجرّ الذي هو مع المجرور كشيء واحد.

وكذا «أنّ» المصدريّة وبعـد حذف الحرف صار أنْ مع صلتها في مـحل النصّب عند سيبويه نحو: اللّه لأفعلنّ.

وقال الخليل والكسائي: هي باقية على ما كانت عليه من الجرّ .

---

(١) آخر النص الساقط من نسخة: ط، والتصويب من النسخ المخطوطة.

والأول أوْلى لضعف حرف الجَر عن العمل مقدّرًا، ونحو : الله لأفعلنّ نادر.

وحذف حرف الجر مع غير أنْ وأنّ سماع نحو: استغفرت الله ذنبًا أي من ذنبٍ وبغاهُ الخير أي بغي له.

وقال الأخفش الصّغير: يجوز حذف حرّف الجرّ قياسًا إذا تعيّن، وإن كان مع غير أنْ وأنّ، ولم يثبت، فلهذا لم يجز حذف الجار من: إيّاك من الأسد إذ ليس بقياس ولم يسمع.

فإن قيل: فاحذف العاطف قلت: حذفه أيضًا لا يجوز وهو أشذ من حذف حرف الجر، لأنه قياس مع أنْ وأنّ، شاذّ كثير في غيرهما.

وأما حذف العاطف فلم يثبت إلاّ نادرًا [1] كما قال أبو عليّ في قوله تعالى : ﴿وَلا عَلَى الَّذِينَ إِذَا مَا أَتَوْكَ لِتَحْمِلَهُمْ قُلْتَ﴾[2] أي وقلت. وأمّا قول الشاعر:

فإيّاك إيّاك المراءَ فإنه إلى الشّرّ دعّاء وللشرّ جالبُ [1] = ١٧٦

فإما لضرورة الشعر، وإما لأن إيّاك إيّاك من باب: الأسدَ الأسدَ أي المحذّر منه مكررٌ «والمراء» منصوب باحذر.

وهذا قول سيبويه: وإما لأن «المِراء» مصدر بمعنى: أن تمارى، فحمل في جواز حذف حرف الجَر على ما يقدّر به.

ومع هذا لا يجوز قياس سائر المصادر عليه، وهذا قول ابن أبي إسحق.

ولا يمتنع أن يُدّعى أن الواو التي في المحذّر بمعنى مع.

★★★

(١) في ط : فلم يثبت إلا إذا كان نادرًا، وعبارة النسخ المخطوطة أصوب .

(٢) التوبة / ٩٢.

(١)هو الشاهد السادس والسّتون بعد المائة في الخزانة.

واستدل به على أن حذف الواوشاذّ.

ونسب البغدادي هذا الشاهد للفضل بن عبد الرحمن القرشي، يقوله لابنه القاسم بن الفضل، وقبله:

من ذا الذّي يَرْجو إلا باعدُ نَفْعَهُ إذا هو لم تصلُحْ عليه الأقاربُ

من شواهد سيبويه ١/ ١٤١، والمقتضب ٣/ ٢١٣، والخصائص ٣/ ١٠٢، وابن يعيش ٢/ ٢٥، والعيني ٤/ ١١٣، ٣٠٨، والتصريح ٢/ ١٢٨، والأشمونى ٣/ ١٨٩.

[الإغراء]

وقد ترك المصنف بابًا آخر مما يجب إضمار فعله قياسًا وهو باب الإغراء.

وضابطه : كل مُغرًى به مكرّرٍ أو معطوف عليه بالواو مع معطوفه، فالمكرر نحو قوله:

١٧٧ = أخاك أخاك إنّ مـــن لا أخًـا لـه كساعٍ إلى الهيجاء بغير سلاح[1]

والذي مع العطف نحو: شأنك والحجَّ، ونفسَك وما يعنيها .والعامل فيهما «الزم» ونحوه.

وعلة وجوب حذفه ما تقدّم في التّحذير، والخلاف في وجوب حذفه في المكرر ههنا مثله هناك.

وإن لم يتكّرر، وخلا من العطف فلا خلاف في عدم وجوب الحذف كما هناك وكذا يجوز ههنا أن يكون الواو بمعنى مع .

★★★

انتهى بعون الله تعالى الجزء الأول من

شرح الرضي على الكافية

ويليه إن شاء الله الجزء الثاني، وأوله : المفعول فيه

(١) هو الشاهد السابع والستون بعد المائة.

واستدل به على أن «أخاك» منصوب على الإغراء وهو مكرر، يريد : الزم أخاك .

من شواهد سيبويه ١/ ١٢٩، والخصائص ٢/ ١٨٠، وشرح شذور الذهب / ١٩٧، والعيني ٤/ ٣٠٥ والتصريح ٢/ ١٩٥، والأشموني ٣/ ١٩٢ والشاهد لمسكين الدارميّ.